

المعلقة الجامعية لمغنية

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

التحرير المحامي وتأثيره على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014

تحت إشراف:

من إعداد:

الدكتور: شكور بي سيدي محمد

كشهبون وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور: ساهر عبد القادر..... أستاذ محاضر: المعلقة الجامعية بمغنية - تلمسان - رئيسا

الدكتور: شكور بي سيدي محمد..... أستاذ محاضر: المعلقة الجامعية بمغنية - تلمسان - مشرفا

الدكتور: مكبر بن محمد..... أستاذ محاضر: المعلقة الجامعية بمغنية - تلمسان - مناقشا

# كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه  
واوخلني برحمتك في عبائك الصالحين " الآية 19 من سورة النمل

نحمد الله ونشكره على نعمه التي أنعمها علينا وعلى والدينا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه  
وعلى عونته وتوفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

أوجه أسى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف :شكوري سيدي محمد لقبوله  
الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أعانني على إنجاز هذا العمل عموما

كما لا يفوتني أن أقدم شكري المسبق لكل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة  
هذه الرسالة.



## الإهداء

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا جد له وليا مرشد، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد فإنني أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى أحب الناس إلى قلبي، إلى الوالدين الكريمين ثم إلى أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا وخصوصا ابنة أختي الكتكوتة "رميساء" وإلى زوجي "مزياني عبد الحق" و عائلته الكريمة و إلى جميع الأهل والأقارب و إلى جميع عمال - متقن أحمد البيروني - بمغنية دون أن أنسى أصدقاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.



## فهرس المحتويات

كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II،I.....
قائمة الأشكال	IV.....
قائمة الجداول	V.....
<b>المقدمة العامة</b>	<b>أ،ب،ج.....</b>

### الفصل الأول: المنهج النظري للنظام المالي و المصرفي في الإقتصاد

تمهيد:

<u>المبحث الأول : ماهية النظام المالي و المصرفي</u>	01.....
المطلب الأول: تعريف النظام المالي و مكوناته	01.....
المطلب الثاني: النظام المصرفي ، تعريفه، أهميته ووظائفه	09.....
المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي	11.....
<u>المبحث الثاني : النظام المصرفي ودوره في النمو الإقتصادي</u>	17.....
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	17.....
المطلب الثاني: عوامل النمو الإقتصادي	20.....
المطلب الثالث: دور القطاع المالي في تحقيق النمو الإقتصادي	21.....
<u>المبحث الثالث : الأسباب الداعية إلى التحرير في القطاع المالي</u>	24.....
المطلب الأول: تعريف الكبح المالي و أدواته	25.....
المطلب الثاني: أسباب لجوء الدول النامية إلى سياسة الكبح المالي	28.....
المطلب الثالث: دوافع التخلي عن سياسة الكبح المالي	30.....

خاتمة

## الفصل الثاني: التحرير المالي من النظرية إلى التطبيق

تمهيد:

33..... المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي

33..... المطلب الأول: تعريف التحرير المالي

35..... المطلب الثاني: أنواع التحرير المالي

37..... المطلب الثالث: إجراءات التحرير المالي و المصرفي و أهدافه

39..... المبحث الثاني: التطبيقات النظرية للتحرير المالي

39..... المطلب الأول: أعمال Mckinnon سنة 1973

44..... المطلب الثاني: أعمال Edward S.Shaw سنة 1973

46..... المطلب الثالث: أعمال أخرى تدعم أعمال Shaw و Mckinnon

49..... المبحث الثالث: واقع التحرير المالي في الدول النامية

49..... المطلب الأول: الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي

52..... المطلب الثاني: تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية.

55..... المطلب الثالث: شروط نجاح التحرير المالي

خاتمة

## الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية للتحرير المالي

### تمهيد:

- المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الكيخ المالي.....59
- المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال فترة ما بين 1962 و 1970 ..... 59
- المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية ( 1971-1980 ) ..... 62
- المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وأثرها على الإقتصاد خلال مرحلة التخطيط المركزي ..... 66

### المبحث الثاني: النظام المالي و المصرفي الجزائري من الكيخ إلى التحرير.....70

- المطلب الأول: ملخص لأهم إصلاحات التحرير المالي.....70
- المطلب الثاني: الإصلاحات المالية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.....75
- المطلب الثالث: هيكله النظام البنكي و المالي الجزائري بعد 1998.....80
- المطلب الرابع: أثر إصلاحات التحرير المالي على المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر.....85

### المبحث الثالث: دراسة قياسية للتحرير المالي و تأثيره على النمو الإقتصادي في

- الجزائر من 1970 إلى 2014 ..... 91
- المطلب الأول: تحليل مؤشرات قياس إصلاحات القطاع المالي ..... 91
- المطلب الثاني: تحليل للطريقة المستعملة في الدراسة القياسية (طريقة المربعات الصغرى) ..... 97
- المطلب الثالث: تحليل نموذج الدراسة.....103

### خاتمة

- الخاتمة العامة.....110
- قائمة المراجع.....113

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	الجماعات الرئيسية المتعاملة في سوق الأوراق المالية	(1-1)
08	إنتقال الموارد المالية في الإقتصاد	(2-1)
31	ملخص لأسباب كبح القطاع المالي و تأثيره على النمو الإقتصادي في الدول النامية	(3-1)
42	تأثير العائد الحقيقي للنقود على الإستثمار الممول ذاتيا	(1-2)
44	تأثير معدلات الفائدة على الإذخار ، الإستثمار و النمو الإقتصادي	(2-2)
71	نظيم الجهاز البنكي و المالي الجزائري وفق قانون القرض و البنك لسنة 1986	(1-3)

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	أشكال الصبغ المالي في الأنظمة المالية	(1-1)
54	تواريخ تطبيق سياسة التحرير المالي بصفة جزئية و كلية في بعض الدول النامية للفترة الممتدة ما بين 1970 و 2002.	(1-2)
57	تتابع إجراءات التحرير المالي	(2-2)
67	مقارنة معدلات الفائدة على القروض	(1-3)
68	تطور الإذخار	(2-3)
80	البنوك العمومية في الجزائر سنة 2004	(3-3)
81	البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية في الجزائر سنة 2004	(4-3)
82	المؤسسات المالية التي منحها الإتماد حتى 2003	(5-3)
85	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014)	(6-3)
87	تطور معدلات الفائدة في الجهاز المصرفي الجزائري (1990-2014)	(7-3)
88	معدل الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014).	(8-3)
89	تطور القروض الموزعة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر (1996-2014)	(9-3)
90	تطور معدل القروض الموزعة على الإقتصاد في الجزائر (1996-2014)	(10-3)
93	مستوى التطور المالي و النمو الإقتصادي	(11-3)
94	تطور M2/GDP	(12-3)
95	تطور QM/GDP	(13-3)
96	تطور CP/GDP	(14-3)
96	مقارنة لتطور المؤشر CP/GDP في بعض الدول العربية	(15-3)



رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
102	جدول تحليل التباين ANOVA	( 3- 16 )
104	نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي	( 3- 17 )
105	نتائج التقدير للنموذج الخطي للنتائج الداخلي الخام خلال فترة (1989-1970)	( 3- 18 )
107	نتائج التقدير للنموذج الخطي للنتائج الداخلي الخام خلال فترة (2014-1990)	( 3- 19 )



### أ- تمهيد:

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت و تركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، و مع تزايد و تسارع وتيرة هذه التطورات و اتساعها بدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، و كذلك العلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها مفهوم العولمة أو الكوكبية (Globalisation) و رغم أن اغلب جوانب هذه الظاهرة مثل العولمة الاقتصادية و السياسية و الثقافية هي ظواهر قديمة، فإن العولمة المالية جديدة النشأة و تتمثل في تدويل مصادر التمويل و السيطرة على الادخار، حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن البداية الحقيقية للعولمة المالية كانت بعد انهيار نظام بريتون وودز (1971-1973) و الدخول في نظام تعويم أسعار صرف العملات، حيث عرف العالم على الصعيد المالي في هذه الفترة أكبر فائض مالي في تاريخ النظام الرأسمالي، و الذي كان ينذر باندلاع أزمات مالية خطيرة في ظل محدودية استيعاب قطاع الإنتاج الفعلي لهذا الفائض، وكذلك في ظل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.

إن العولمة المالية التي اكتسبت اهتماما كبيرا يوما بعد الآخر، و حملت في طياتها الكثير من المتغيرات، و تلخص تلك المتغيرات بزيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية، اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات - اتفاقية الجات - بما فيها الخدمات المالية و المصرفية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، جعلت من القطاع المالي والمصرفي في كثير من الدول النامية قطاعا استراتيجيا باعتباره مصدرا من مصادر التمويل والنمو ، وقد تم إخضاعه في ظل التوجه الاشتراكي إلى مختلف أشكال الرقابة، حيث كانت المهمة الأساسية للبنوك التجارية هي تقديم التمويل بصفة آلية إلى المؤسسات والهياآت العمومية دون إخضاعها لشروط الملائمة المالية والقدرة على التسديد، من خلال تطبيق مختلف أشكال سياسة الكبح المالي عن طريق :

- ◀ التحكم في معدلات الفائدة البنكية وتحديدتها عند مستويات منخفضة .
- ◀ إجبار البنوك على توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية والأنشطة الحكومية بأقل تكلفة .
- ◀ احتكار الدولة كليا لمختلف الأنشطة المالية والمصرفية.

ومع ما شهدته العالم من تطورات سريعة والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية أدركت العديد من الدول النامية أن سياسة الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية كما أنها لم تحقق الأهداف التي خطط لها، لذلك فقد قامت بإعادة هيكلة قطاعها المالي والمصرفي تحت ضغط كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي في سنوات الثمانينات، وقد بدأت هذه الدول باتخاذ سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع المستجدات وذلك يجعل القطاع المالي فيها أكثر مرونة وفعالية وأمانا وابتكارا بما يكفل تحسين قدرته التنافسية بالاعتماد على مبادئ التحرير المالي .

لقد اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين سوق الأوراق المالية ومتغيرات الاقتصاد القومي وعلى رأسها النمو الاقتصادي فمنهم من يرى انعدام أهمية هذه السوق بوصفها مصدرا لتمويل الاستثمارات مستدلين على ذلك بتجارب بعض الدول كالمانيا، إيطاليا، كوريا وتايوان التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي كبير دون أن يكون هناك دور يذكر لسوق الأوراق المالية. ويرى آخرون بوجود علاقة سلبية بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي يتمثل في انخفاض كفاءة توزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية. ومنهم من يرى العكس من خلال ما تؤديه هذه السوق من وظائف متعددة للنشاط الاقتصادي. وارتقى البعض إلى وجود علاقة تبادلية تبدأ من السوق إلى النمو، ثم ينعكس النمو الاقتصادي في تطوير أداء سوق الأوراق المالية. ومما سبق نجد أن أكثر الآراء تؤيد وجود علاقة بين السوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي بوجه خاص والأداء الاقتصادي الكلي بوجه عام وذلك أنه طالما تشكل سوق الأوراق المالية جزءا من النشاط الاقتصادي فلا بد أن تؤثر فيه وتتأثر به ويتوقف التأثير بينهما على مدى كفاءة السوق ودرجة التقدم الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة- منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات - لسيطرة الحكومة، وللتسيير المركزي، فأصبحت المهمة الأساسية للبنوك هي تقديم القروض آليا للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة، كما أن السياسة التنموية المتبعة أوجبت إمتلاك الدولة كليا للبنوك، و غلق المجال المصرفي، وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على عدة مستويات، حيث كانت مصدرا لتبذير الموارد المالية، و أدت إلى إبعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية، ولم تمثل لها حافزا كافيا لجلب إيداعات الأفراد والمؤسسات، ونتج عنها إختلالات في النظام الإقتصادي ككل حيث إرتفع معدل التضخم، وتعمق العجز المالي للمؤسسات العمومية، وقد زاد إنخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 الوضع الإقتصادي والمالي تأزما، الأمر الذي إستلزم تطبيق سياسة إصلاح إقتصادية ومالية، بغية التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق القائم على أسس لبيرالية تركز على التحرير الإقتصادي والمالي للأنشطة.

وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في أولى خطوات الإصلاح المالي، من خلال تحرير قطاعها المالي، فصدر القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري.

## II - الإشكالية البحثية :

إن احد أهداف برنامج التحرير المالي هو تعزيز كفاءة المصارف التجارية بإيجاد قطاع مصرفي ومالي مرن قادر على المنافسة، بحيث يكون فيه للمصارف مزيد من التحكم في استخدام مواردها الخاصة وتحديد الخدمات المالية التي يطلبها الجمهور وإنتاجها بكفاءة وبأسعار تنافسية. وتسليما منا بالتداخل الحاصل بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فان المصارف - في الدول النامية وخاصة بالجزائر - هي المورد الوحيد والرئيسي للائتمان المقدم إلى المشاريع الاستثمارية للقطاعين العام والخاص وكذا لتغطية العجز الحكومي. لذا تعتمد هذه الدول إلى تصميم سياسات ملائمة من اجل تأهيل قطاعها المصرفي والرفع من أداءه وتحسين كفاءته في تخصيص الائتمان، وفي إطار هذا السياق يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

### كيف يعمل التحرير المالي في الجزائر على تطوير الجهاز المالي والمصرفي من أجل تحقيق نمو إقتصادي ؟

تحت هذه الإشكالية الرئيسية تدرج أسئلة ثانوية، تتمثل في :

- ❖ ما هو واقع التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ❖ كيف تحقق سياسة التحرير المالي النمو الاقتصادي ؟
- ❖ ما مدى تأثير التحرير المالي على الجهاز المصرفي والمالي للدول النامية؟

### III - فرضيات البحث :

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، نقوم بتبني الفرضيتين الآتيتين :

1. إن سياسة إصلاح وتحرير القطاع المالي في الجزائر لم تعط ثمارها في تطوير البنوك التجارية وزيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

2. إن نجاح سياسة التحرير المالي في الجزائر يعتمد على توفر عناصر أساسية وهي:

✓ تحقيق استقرار للاقتصاد الكلي .

✓ تعزيز مستوى التطور المالي والمؤسسي.

### IV - أهمية البحث:

تتبع أهمية الموضوع من الدور الهام الذي تلعبه الأنظمة المالية الكفؤة بشقيها) أنظمة التمويل المباشر وغير المباشر (في التنمية الاقتصادية في الوقت الذي تتزايد فيه الاتجاهات التنظيمية والرقابية الحديثة للبنوك والأسواق المالية في ظل المستجدات العالمية، كالاتجاه نحو البنوك الشاملة والاندماج والخصوصية وانفتاح الأسواق المالية وزيادة أهميتها. وبذلك فإن تدهور النظام المالي أصبح يؤثر سلبا على الادخار والاستثمار وبالتالي على التنمية، وبالمقابل فإن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلى تحسين مجالات الاستثمار والنمو، فكفاءة الهياكل المالية تحتل جزءا كبيرا في نجاح الإصلاح والانتقال من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق، من هذا المنطلق كان من الضروري الاهتمام برفع كفاءة النظام المالي وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع التطورات العالمية.

## V - أهداف البحث:

تتجلى أهمية البحث في تقييم إصلاحات تحرير القطاع المالي والمصرفي الجزائري ، ومعرفة مدى نجاح هذه السياسة في الجزائر وأهم نقائصها لمحاولة معالجتها .

## VI - مبررات إختيار الموضوع :

إن السبب الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع يعود لمجموعة من الاعتبارات نوردتها على النحو التالي:

1. الاهتمام المتزايد بالتحرير المالي باعتباره أفضل آليات التمويل الخارجي للتنمية،
2. الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر في تمويل اقتصادها منذ مطلع التسعينات و المحاولات المضنية لكل الحكومات المتعاقبة في إنشاء مناخ مناسب لتحرير القطاع المالي
3. إمكانية البحث في الموضوع باستعمال أدوات التحليل الاقتصادي .

## VII - المنهج المستخدم في البحث :

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا وإختبار صحة الفرضيات، قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تعرضنا إلى التحرير المالي كظاهرة اقتصادية حضيت بإهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى المنهج الكمي في الدراسة القياسية وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى سنة 2014 .



## VIII - الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا في هذا الموضوع قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع من بينها:

\* أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - لتحقيق الأهداف" من إعداد الطالب: شكوري سيدي محمد، جامعة تلمسان سنة 2006 حيث تناولت الدراسة التحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وواقعه في الدول النامية وبالأخص في الجزائر .

\* أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد" من إعداد الطالبة: ساعد ابتسام، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2009 حيث تناولت الدراسة تقييم مدى كفاءة النظام المالي من خلال اختبار مدى استجابته للتطورات والإصلاحات التي عرفها منذ إصدار قانون النقد والقرض وذلك بدراسة مؤشرات الكفاءة على مستوى كل من المؤسسات المصرفية وبورصة الأوراق المالية ودور كل منهما في التمويل وتخصيص الاستثمارات في الجزائر. وغيرها من الدراسات المذكورة في قائمة المراجع.

\* رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تحت عنوان: "أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر" من إعداد الطالب: بلعزوز بن علي جامعة الجزائر سنة 2004 وقد تناولت هذه الرسالة جانبا مهما من مكونات التحرير المالي وهو تحرير معدلات الفائدة في الدول النامية و احتوت هذه الدراسة على سبعة فصول توصل فيها الكاتب إلى أن نموذج التحرير المالي الذي قام به كل من شاو و ماكينون هو الذي ينطبق على الإقتصاد الجزائري و ان التوازن الإقتصادي الداخلي و الخارجي في الجزائر سببه إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و إرتفاع اسعار الصرف الاجنبي و ليس تحرير معدلات الفائدة.

## IX - خطة البحث:

لقد إقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي :

### ❖ الفصل الأول : جاء تحت المنهج النظري للنظام المالي والمصرفي في الاقتصاد ، و لقد حاولنا

من خلاله تقديم عرض مفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المالي والمصرفي، ثم الإنتقال إلى

دراسة علاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية، ثم إلى الأسباب الداعية إلى تحرير القطاع المالي والمصرفي.

### ❖ الفصل الثاني : جاء تحت عنوان التحرير المالي بين النظرية والتطبيق و من خلال هذا الفصل

قمنا بدراسة مختلف الجوانب النظرية للتحرير المالي كما تطرقنا إلى مجال تطبيقه وكذا شروط نجاحه في

الدول النامية.

### ❖ الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية للتحرير المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر من

سنة 1970 إلى سنة 2014. حيث قمنا بالتطرق فيه لحالة النظام المصرفي الجزائري خلال فترة

التخطيط المركزي ثم عرض مختلف الإصلاحات الداعية إلى تحرير القطاع المالي. كما قمنا بإجراء

دراسة قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مؤشرات التحرير

المالي والنتائج الداخلي الخام.



الفصل الأول

## الفصل الأول: المنهج النظري للنظام المالي و المصرفي في الإقتصاد

### تمهيد:

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الإقتصادية المعاصرة ، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية ، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات و تحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى إستثمارات تدعم النمو و تزيد الرفاهية. لذلك يعتمد النمو الإقتصادي على درجة تطورالنظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال.

ولقد ظلت الأنظمة المالية في الكثير من الدول و خاصة النامية منها تعاني من القيود التي فرضت على عمل القطاع المالي ، والتي ميزها التدخل الحكومي الواسع كفرض أسقف لمعدلات الفائدة، و تخصيص الإئتمان و تقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما عرف بسياسة الكبح المالي، مما أدى إلى تشويه الأنظمة المالية و جعلها مصدرا للإختلالات الكلية و الأزمات الإقتصادية.

غير أن ما شهدته الساحة الدولية من تحولات في ظل العولمة المالية كالتطورات التكنولوجية و عالمية الأسواق المالية، و التحرر من القيود المفروضة على عمل النظام المصرفي... وغيرها الأمر الذي فرض على معظم الدول التي تبنت سياسة الكبح المالي سابقا اللجوء إلى تحرير خدماتها المالية بغية تعزيز المنافسة و زيادة الكفاءة في عمل الجهاز المالي، و أيضا الإلتزام بالمعايير و القوانين الدولية من أجل ضمان سلامة العمليات المالية.

**المبحث الأول: ماهية النظام المالي و المصرفي**

يمثل النظام المالي عنصر بالغ الأهمية في الإقتصاد وذلك لكونه يقوم بعملية تحريك الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المالي، ويقوم بهذه العملية إما بواسطة التدفقات المالية المباشرة ( الأسواق المالية ) أو بواسطة التدفقات المالية الغير مباشرة (البنوك و المؤسسات المالية ). فالنظام المالي يتكون من مجموعة مؤسسات مالية و أسواق مالية، يتم بواسطتها تقديم الخدمات المالية الضرورية للإقتصاد كالإئتمان و توفير وسائل الدفع باعتباره وسيطا للتبادل ووسيطا ماليا بين المدخرين و المستثمرين، كما تقوم بتوفير أصول مالية ذات عوائد معتبرة تتوفر فيها السيولة و الحماية من المخاطر مما يشجع على الإدخار.

**المطلب الأول: تعريف النظام المالي و مكوناته****1- تعريف النظام المالي**

يعبر النظام المالي عن شبكة من الأسواق المالية و المؤسسات المالية و رجال الأعمال و العائلات و الحكومة و كذلك الآليات التي تضبط عملياته و تراقبه<sup>1</sup>. ويتكفل النظام المالي بتوفير الإحتياجات المالية لمختلف المتعاملين الإقتصاديين من خلال تحويل الأموال من عند أصحاب المالي إلى أصحاب العجز المالي و ذلك إما بطريقة مباشرة، أي من خلال الأسواق المالية أو بطريقة غير مباشرة ، وذلك من خلال البنوك و المؤسسات المالية المختلفة<sup>2</sup>. تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته في تعبئة الإدخار و ضمان أفضل التخصيصات للموارد المالية المتاحة في الإقتصاد<sup>3</sup>.

**2- مكونات النظام المالي**

يمكن تقسيم النظام المالي إلى فئتين من المتعاملين:

- مستخدمو الخدمات المالية ( الوحدات الإستهلاكية، الوحدات الإنتاجية، القطاع الحكومي، القطاع الأجنبي).
- مقدمو الخدمات المالية ( الأسواق المالية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات المالية).

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص " أسواق المال و تمويل المشروعات " الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 109.

<sup>2</sup> - محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية " الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 198.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسة الإقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 260.

2-1- مستخدمو الخدمات المالية :

تقدم المؤسسات المالية و الأسواق المالية خدمات متعددة لكل من:

**أ-الوحدات الإستهلاكية ( قطاع الإستهلاك ) :** تتمثل في العائلات و الأفراد و تعتبر مصدرا مهما من مصادر الإدخار من جهة، ومن جهة أخرى مقترضا للأموال حيث تنفق من دخلها الجاري على سلع و خدمات الإستهلاك الجاري، بينما تقترض لتمويل مشترياتها من سلع الإستهلاك الدائم ( كالسيارات ، الأثاث ، الأبنية...) "1".

**ب-الوحدات الإنتاجية ( القطاع الإنتاجي ) :** تعتبر كذلك مصدرا من مصادر الإدخار ولكن ليس بالأهمية الكبرى التي تحتلها الوحدات الإستهلاكية. كما تحتاج إلى مصادر مالية لتمويل إستثمارها في الأبنية و المعدات و تمويل مشترياتها من المواد الأولية أو الوسيطة التي تحتاجها في العملية الإنتاجية.

**ج-القطاع الحكومي :** بالإضافة إلى تعامل الحكومة مع القطاع المالي فهي تقوم بتنظيم و ضبط عملياته و تراقب النظام المصرفي كما تستخدم النظام المالي كمصدر لتمويل نفقاتها الجارية و الرأسمالية، و تمويل عجز الميزانية من خلال بيع أوراق مالية للجمهور ( سندات حكومية، أذونات الخزينة).

**د-القطاع الأجنبي :** يرتبط دور القطاع الأجنبي في النظام المالي بوضع ميزان المدفوعات، ففي حالة عجزه يلعب دور المقرض في السوق المالي عن طريق شراء أدوات مالية (أسهم أو سندات) أو حسابات جارية أو عن طريق الإستثمار المباشر، أي إستخدام الإدخارات الأجنبية لتغطية العجز، و دور المقرض في حالة الفائض عن طريق بيع أدوات مالية للشركات المحلية أو توظيف هذا الفائض في الأسواق المالية الأجنبية.

يوفر النظام المالي الآليات و الأدوات المناسبة التي تضمن إنتقال الأموال من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي، وهنا يبرز دور الأسواق و المؤسسات المالية التي تعمل على تجميع إدخارات الأفراد و تحويلها إلى إستثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج و الدخل و إستخدام القوى العاملة.

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي ، نزار الدين العيسى " النقود و المصارف و الأسواق المالية " دار الحامد، الأردن، 2005، ص 72 .

حيث يوجد لدى كل وحدة من الوحدات الإقتصادية الدافع الأساسي للجوء إلى الأسواق و المؤسسات المالية فالوحدات ذات الفائض المالي تتمتع بدرجة عالية من السيولة ولا ترغب في إنفاقها في الوقت الحالي و لتفادي تحمل تكلفة الفرصة البديلة\* تسعى هذه الوحدات إلى توظيف مدخراتها في الأسواق المالية مقابل الحصول على عوائد ( كالفوائد و الأرباح ) . و في المقابل فإن الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي تعاني من عدم كفاية مواردها المالية المتاحة خلال فترة معينة لذلك تلجأ إلى الأسواق المالية للحصول على إحتياجاتها المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات و الأنشطة المختلفة عن طريق إصدار أوراق مالية أو الإقتراض المباشر.

من خلال ما سبق يتضح بأن النظام المالي هو: مجموع المؤسسات و الأسواق و القنوات التي توفر الآلية الضرورية لخلق و تبادل الأصول المالية بين الوحدات الإقتصادية ذات القدرة التمويلية و الوحدات الإقتصادية العجزية، هذه العملية التي يتحقق من خلالها توظيف الأموال و زيادة الفرص الإستثمارية، و بدون وجود هذه القناة فإن الوحدات الإقتصادية تلجأ إلى التمويل الداخلي أي الإعتماد على مدخراتها المالية و عدم الإستفادة من مدخرات الوحدات الأخرى، مضحية بذلك بالكثير من الفرص الإستثمارية، و هذا يتسبب في حالة من الركود و إنخفاض الإنتاج و الدخل و تزايد البطالة.

## 2-2- مقدمـــو الخدمات المالية:

في معظم البلدان توجد إلى جانب البنك المركزي خمسة أنواع رئيسية من المؤسسات المالية هي: مؤسسات الإيداع والإئتمان، المؤسسات غير الودائعية المؤسسات التعاقدية و مؤسسات الإستثمار)، أسواق الأوراق المالية، و المشروعات المالية غير الرسمية<sup>1</sup>.

## 3- أشكال إنتقال الأموال داخل النظام المالي :

إن تدفق الأموال في نظام مالي مفتوح يمكن أن سلك عدة قنوات، إلا أنه يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مجموعتين يوضحهما كل من J.Gurley و E.Shaw و هما التمويل المباشر و التمويل غير المباشر.

## 3-1- نظام التمويل المباشر :

يعتمد هذا النظام على تحويل الموارد المالية بين المقرض و المقترض بشكل مباشر و بدون وجود مؤسسة مالية وسيطة، و يكون ذلك من خلال إصدار مستخدم الأموال أصل مالي (أسهم، سندات) يتم شراؤه من قبل الأعوان ذوي الفائض المالي، و تتم هذه الآلية عبر السوق<sup>2</sup>.

إذن فأساس نظام التمويل المباشر هي الأسواق المالية التي تمثل ركنا أساسيا من أركان هيكل النظام المالي الإقتصادي.

\* مقدار العائد الذي يمكن الحصول عليه نتيجة توظيف الفائض في أوجه الإستثمار المختلفة.

<sup>1</sup> - البنك العالمي " تقرير عن التنمية في العالم " مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر ، 1989، ص 56.

<sup>2</sup> - صلاح الدين حسن السبسي " قضايا إقتصادية معاصرة " دار غريب، 2002، ص 86.

**3-1-1- تعريف سوق الأوراق المالية :**

يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين الباعين و المشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرون من بيع و شراء عدد من الأسهم و السندات داخل الأسواق، إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، و لكن نمو شبكات و وسائل الإتصال أدى إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، و بالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة<sup>1</sup>. و يتكون السوق المالي من :

**أ- السوق الأولية ( سوق الإصدار ) Primary Market :**

و يقصد به سوق إصدار الأوراق المالية ( الأسهم و السندات ) للمرة الأولى، و عملية الإصدار هذه تمثل إكتتابا بين طرفين، و يسمى السوق الأولي أيضا بسوق الإصدارات.

**ب- السوق الثانوية ( البورصة ) Secondary Market :**

هي السوق التي يجري التعامل فيه بالأوراق المالية التي سبق إصدارها، بعبارة أخرى هي السوق التي يتم فيه تداول الأوراق المالية لشركات قائمة بالفعل، و أهم ميزة لهذه السوق هي أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولي عنصر السيولة، و لهذا يقال بأن السوق الأولية تستمد فاعليتها من السوق الثانوية<sup>2</sup>.

و يكون بيع الأوراق المالية فيها بهدف الحصول على السيولة أو لإعادة الإستثمار في أوراق مالية بديلة، و يحصل المشترون لهذه الأوراق المالية على نفس حقوق بائع الورقة الأصلية. من أهم خصائص هذه السوق توفير عنصر السيولة لحاملي الأوراق المالية حتى يتمكنوا من بيعها عند الحاجة لقيمتها نقدا.

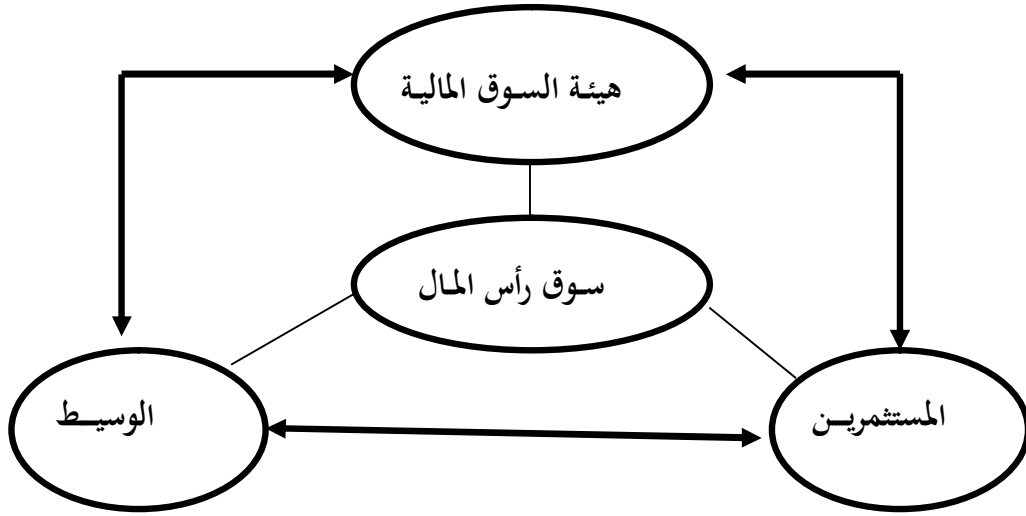
لذا يتشكل أي سوق مالي منظم من أربعة جهات رئيسية تمثل في مجموعها الأطراف ذات العلاقة بالسوق ، و هو ما يوضحه الشكل رقم ( 1-1 )

<sup>1</sup> - محمد عثمان حميد " أسواق رأس المال و بورصة الأوراق المالية و مصادر تمويل مشروعات الأعمال "، جامعة القاهرة، 1993، ص 52.

<sup>2</sup> - حسين بن هاني " الأسواق المالية (طبيعتها- تنظيمها- أدواتها المشتقة)"، دار الكندي، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 16.



## الشكل رقم (1-1) :الجهات الرئيسية المتعاملة في سوق الأوراق المالية



المصدر : المادة التحضيرية، الدورة التحضيرية لإختبار تداول المعهد المصرفي التداول، مؤسسة النقد العربي السعودي المملكة العربية السعودية، الإصدار: 10، 2007/03/03، ص 45.

## 2-3- نظام التمويل غير المباشر:

يستند التمويل غير المباشر إلى تدخل مؤسسات الوساطة المالية، و طبقاً لهذا الأسلوب من التمويل يتم الفصل التام بين وحدات الفائض و وحدات العجز، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتزويد الوحدات العجزية بالمبالغ التي تحتاجها مقابل الحصول على أصول مالية مباشرة (أولية)، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار أصول مالية خاصة بها تسمى بالأصول غير المباشرة أو الثانوية، بمواصفات أخرى يتم تحديدها طبقاً لرغبات وحدات الفائض التي تقوم بشراء هذه الأصول، و لا يشترط هذا تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما. و نظراً لأن الأصول المالية التي تحصل عليها وحدات الفائض تمثل التزاماً على المؤسسة الوسيطة التي أصدرتها و لا تمثل التزاماً على وحدات العجز و هذا ما يسمى بالتمويل غير المباشر. حيث تشمل الأصول غير المباشرة أدوات تمويل شائعة مثل: (شهادات الإيداع لأجل، حسابات الإدخار... إلخ) و التي تتميز بسيولة مرتفعة و قابلية تداولها.

بعد أن تطرقنا إلى آليات التمويل، و الذي اتضح من خلاله أن الوساطة المالية نتاج من تطور هذه الآليات، كان من الضروري أن نتعرض إلى مفهومها و أنواعها كما يلي:

**3-2-1- تعريف الوساطة المالية :**

هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملة إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، و تقوم هذه الهيئات بتعبئة الإدخارات الخاصة بالأفراد و المؤسسات من جهة ، و القيام بمنح قروض لأطراف أخرى<sup>1</sup>. كما يمكن تعريف الوسطاء الماليين على أنهم: " أشخاص طبيعيين أو معنويون يشكلون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الإستثمار و بين الإستثمار الباحث عن الأموال"<sup>2</sup>.

وفي تعريف آخر: هي: " منظمات تصدر إلتزامات مالية على نفسها ( بمعنى أنها تتبع أصول مالية فتترتب إلتزامات مالية عليها مقابل النقدية التي تحصل عليها )، ثم تستخدم الحصيلة النقدية من هذه الإصدارات بصورة أساسية في شراء أصول مالية من الغير"<sup>3</sup>.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للوساطة المالية هي التوسط بين أصحاب العجز المالي و أصحاب الفائض المالي، و يمكن أن يكون الوسيط المالي شخص معنوي أو طبيعي، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بوظيفتهم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و في هذه الأخيرة يعرض الوسيط حقا على نفسه إتجاه دائنيه مقابل مبلغ نقدي، ثم يقوم بخلق حقوق مالية على المقترضين النهائيين بإصداره لأصول مالية غير مباشرة.

**3-2-2- أنواع الوساطة المالية :**

كانت تصنف مؤسسات الوساطة المالية إلى مجموعتين رئيسيتين هما الوسطاء النقديون و الوسطاء غير النقديون، و لكن مع التطور الذي حصل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالنسبة لإختصاصات الوسطاء الماليين أصبحت تقسم إلى مؤسسات ودائعية و أخرى غير ودائعية كما يلي:

**أ - وسائط الودائع ( المؤسسات الإيداعية ) :**

تعتبر البنوك و خاصة البنوك التجارية المثال التقليدي لهذا النوع من الوسطاء، حيث يلجأ العملاء إلى البنوك لفتح حسابات جارية أو الإيداع لأجل، أو الحصول على خدمات مصرفية متنوعة نظرا لوجود عاملي الأمان و السيولة في التعامل مع البنك.

**ب- مؤسسات غير إيداعية :**

تعتبر المؤسسات غير الودائعية مؤسسات متعددة يجمع بينها عامل مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع، و عدم توفر هذه الخدمة لدى هذه المؤسسات يعتبر هو الفرق الجوهرية بينها و بين المؤسسات الودائعية، و تتمثل أهم المؤسسات غير الودائعية في:

1 - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 7.  
2 - حسين بن هاني " الأسواق المالية (طبيعتها- تنظيمها- أدواتها المشتقة)" ، مرجع سبق ذكره، ص 32.  
3 - محمد صالح الحناوي، جلال العيد " بورصة الأوراق المالية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 80.

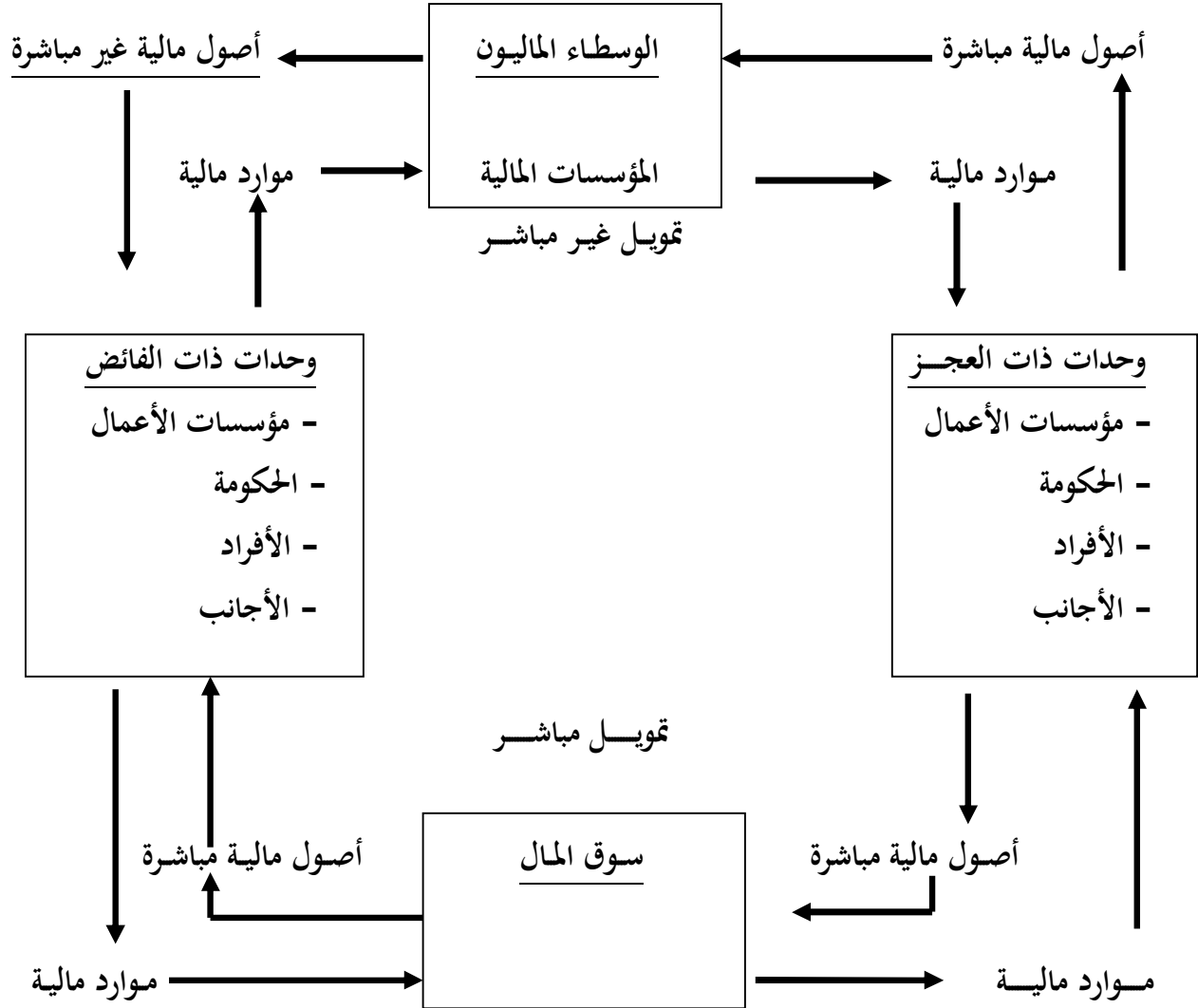
◆ مؤسسات تعاقدية (وسطاء التعاقد): تحصل هذه المؤسسات المالية الوسيطة على مواردها بشكل دوري على أساس تعاقدية، كما أنها تستثمر أموالها في إستثمارات طويلة الأجل في سوق رأس المال لعدم حاجتها لتسييل أصولها بشكل دائم كما يمكنها توقع حجم و وقت دفع الأموال التي يجب دفعها و من بين وسطاء التعاقد نجد : شركات التأمين على الحياة، شركات التأمين ضد المخاطر، صناديق معاشات التقاعد.

◆ شركات الإستثمار (وسطاء الإستثمار): تعرف هذه الشركات على أنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال من مختلف المستثمرين و بصفة خاصة من صغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم موارد كافية لتكوين تشكيلات مختلفة من محافظ الأوراق المالية، ثم إستثمارها من قبل إدارة محترفة. و حيث يمكن لكبار المستثمرين و صغارهم في المشاركة في صناديق شركات الإستثمار، فهذه الشركات وجدت أساسا لمساعدة صغار المستثمرين الذين ليست لهم المعرفة اللازمة لإدارة محافظهم الإستثمارية، و أيضا من أجل مساعدة كبار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم الوقت الكافي لإدارة محافظهم الإستثمارية<sup>1</sup>. و يضم هذا النوع من الوسطاء الماليين كل من : شركات التمويل، بنوك الإستثمار و الصناديق التعاونية.

و بناء على ما سبق فإن الوساطة المالية تمارس مهامها أساسية في الإقتصاد الوطني، و قد ازدادت أهميتها حديثا، و أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تنمية و تطوير القطاعات الإقتصادية المحلية، من خلال قيامها بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع و منح القروض و بالتالي توفر التمويل للإقتصاد، و يوضح الشكل رقم ( 1-2 ) كيفية إنتقال الموارد المالية في الإقتصاد.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي ، رسمية قريباقتص " أسواق المال و تمويل المشروعات " ، مرجع سبق ذكره، ص 387.

الشكل رقم (1-2) : انتقال الموارد المالية في الاقتصاد



المصدر : أحمد أبو الفتوح الناقة " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية- مدخل للنظرية النقدية و أسواق المال "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص 17.

## المطلب الثاني: النظام المصرفي، تعريفه، أهميته ووظائفه

يعتبر النظام المصرفي جزءاً من النظام المالي للإقتصاد، و الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح القروض حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط الإقتصادي<sup>1</sup>.

### 1- تعريف النظام المصرفي

← يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالإئتمان اللازم على الصعيد القومي و الفردي<sup>2</sup>.

← يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما المؤسسات المصرفية و القوانين و الأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات. هذه المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة و الأعمال التي تمارسها فهناك البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، بنوك الإستثمار حيث يتربع في قمة هذه البنوك البنك المركزي<sup>3</sup>. و يمكن تعريف البنك بأنه: منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة<sup>4</sup>. و سيتم لاحقاً التطرق إلى أنواع البنوك السابقة الذكر.

### 2- أهمية النظام المصرفي:

يؤمن النظام المصرفي خدمات عديدة و متنوعة على رأسها تقديم القروض و تجميع الإدخار، فالجهاز المصرفي يحتل مكانة هامة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة. إذ يساهم النظام المصرفي السليم في النمو الإقتصادي عن طريق ضخ الموارد المالية في الإقتصاد لا سيما للنشاطات ذات الإنتاجية العالية مع مستوى معين من المخاطر. كما يوفر النظام المصرفي أيضاً خدمات المدفوعات و يؤمن الخبرة و المشورة للقطاعات الإقتصادية و للحكومة مما يساعد على الإستخدام الكفء للموارد و يزيد من كفاءة النشاطات الإقتصادية.<sup>5</sup>

1 - عبد الغفار حنفي " إدارة المصارف" دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر، 2002، ص 35.

2 - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب" مبادئ النقود و البنوك" دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 158.

3 - هشام جبر " إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 5.

4 - شاكر القزويني " محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 25.

5 - خالد وهيب الراوي " إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 143.

## 3- وظائف النظام المصرفي :

- يعتبر الجهاز المصرفي أحد المكونات الأساسية لإقتصاديات أي دولة لما يقدمه من وظائف أساسية متمثلة في:
- تقديم الإئتمان اللازم لتمويل شراء السلع و الحصول على الخدمات و لتمويل الإستثمارات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد المتاحة للمجتمع.
  - دفع المستحقات و الأداء: إذ يزود النظام المصرفي المجتمع بوسيلة لأداء الإلتزامات إما في شكل عملية نقدية ، شيكات ووسائل الدفع الأخرى. وقد حدث تطور كبير في وسائل الدفع الحديثة مثل: أسواق النقد ، نظام السحب المشترك و نظام الدفع عن طريق الهاتف و غيرها من الأجهزة الإلكترونية.
  - خلق النقود عن طريق منح الإئتمان و أداء الإلتزامات بوسائل الدفع المبتكرة و التعامل بالشيكات.
  - تجميع المدخرات إذ يؤدي النظام المصرفي إلى خلق الإدخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي إلى إرجاء الإستهلاك في الوقت الحاضر و الإلتجاه نحو الإستثمار في ظل وجود هذا النظام.
- وكذلك الإستثمار في الأوراق المالية التي هي عبارة عن جزء هام من النظام المصرفي ، حيث يمكن للمدخرين إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين و الحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو توزيعات أو أرباح رأسمالية ، فإذا كان المقترضون بحاجة إلى المزيد من الأموال فإن النظام المصرفي يرفع معدل الفائدة لتحفيز وحدات الإدخار و الإقلال من الإستهلاك.
- لقد تطورت الخدمات المصرفية بتقدم التكنولوجيا في مجال الإتصالات و المعلومات و تطور التبادلات التجارية لذا كان يجب أن يستجيب النظام المصرفي لهذه التغيرات و يمكن تلخيص أهم الوظائف الحديثة للنظام المصرفي في:
- \* تقديم الإستثمارات الفنية و الإقتصادية في مختلف مجالات الإستثمار لعملائها.
  - \* تقديم القروض الخاصة بمشاريع الإسكان الفردي أو الجماعي.
  - \* المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية.
  - \* إصدار البطاقات الإئتمانية بأنواعها.

## المطلب الثالث : مكونات النظام المصرفي

### 1- مكونات النظام المصرفي :

يتحدد النظام المصرفي في شكل هرم من المؤسسات المصرفية، يتربع على قمته البنك المركزي، وتشكل أضلاعه من المصارف التجارية، مصارف الإدخار و المصارف المتخصصة و تمثل البنوك التجارية و البنك المركزي، المؤسسات المالية القادرة على خلق النقود أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، أما المصارف الإدخارية و المتخصصة فإنها لا تستطيع خلق النقود"<sup>1</sup>.

### 1-1- البنك المركزي :

يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي و المصرفي للدولة، وعن قيادة السياسة النقدية و الائتمانية على النحو الذي يحقق أكبر منفعة للدولة"<sup>2</sup>.

كما أعطيت له تعاريف مختلفة من طرف العديد من الإقتصاديين"<sup>3</sup>.

◆ شو Shaw البنك المركزي: هو البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان.

◆ في حين عرفه كل من " هوتري Hautry " و " ستاتوت Statutes": على أنه الملجأ الأخير للإقراض

و المسؤول على تنظيم حجم العملة و حجم الائتمان في البلد.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نميز أهم الخصائص التي ينفرد بها البنك المركزي عن بقية البنوك التجارية"<sup>4</sup>:

أ- بنك الإصدار : هو المؤسسة الوحيدة التي لها إمكانية إصدار النقود.

ب- البنك المركزي يتميز بالوحدة : بحيث لا يمكن أن يكون له أطراف عديدة تقوم بوظيفة إصدار النقود

داخل الإقتصاد مثلا أو غيرها من الوظائف، و لكن هذا لا يتعارض مع أن يكون له فروع عديدة في مناطق

مختلفة للبلاد من أجل تسهيل مهامه و تحسين خدماته.

ج- البنك المركزي لا يقوم بالعمليات العادية التي تقوم بها البنوك الأخرى لأن ذلك يتعارض مع وظيفته

الرقابية التي يمارسها عليها.

د- الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق المصلحة العامة على عكس البنوك التجارية التي تهدف إلى

تحقيق الربح.

1 - محمود حمزة الزبيدي " إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الموارد و تقديم الائتمان " مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 16.

2 - أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب " مبادئ النقود و البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 196.

3 - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي " أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 138.

4 - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

**1-1-1- وظائف البنك المركزي :**

في إطار عمله من أجل الرقابة على نشاط البنوك التجارية و تنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوجب على البنك المركزي القيام بمجموعة من الوظائف نوجزها فيما يلي:

**أ- الإصدار النقدي :** يقوم البنك المركزي بعملية إصدار العملة الورقية ( النقود القانونية ) في كافة الدول، و ذلك رغبة في تحقيق وحدة النقود القانونية و تنظيم عملية عرضها في الدولة<sup>1</sup>.

فهناك مجموعة من الأسباب التي تقف وراء حصر عملية إصدار النقود في البنك المركزي دون غيره من البنوك التجارية<sup>2</sup>.

ـ إتاحة الفرصة له من أجل ممارسة تأثيره على النشاط المصرفي و خاصة في مجال خلق نقود وودائع.

ـ حصر الإصدار النقدي في جهة واحدة يوفر درجة من الهيبة و النفوذ أعلى من حالة السماح لأكثر من جهة بعملية إصدار النقود القانونية.

ـ إصدار النقد من قبل جهة واحدة فقط يمنع تعدد العملات، و ذلك خدمة للمبادلات و لتسهيل التعامل.

**ب- البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي :** وهذا من خلال تقديمه مجموعة من

الخدمات للحكومة تتمثل بالإحتفاظ بما تملكه الدولة من ذهب و عملات أجنبية، تقديم تسهيلات إئتمانية للحكومة و قروض مباشرة لتمويل عجز الميزانية و إصدار الأوراق المالية الحكومية كأذونات الخزانة، و إدارة الدين الخارجي، و العمل كمستشار قانوني في المسائل النقدية و المالية.

**ج - البنك المركزي بنك البنوك :** يمثل البنك المركزي مكانة متميزة بالنسبة للبنوك التجارية فهي مجبرة

على إيداع نسبة معينة من الودائع لديه ( الإحتياطي الإجباري ) تلجأ إليه عند الحاجة للسيولة، و هذا من خلال تقديم قروض مباشرة لها أو إعادة خصم أوراق مالية أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة، بإعتباره المصدر النهائي للسيولة في النظام المالي.

**د- الإشراف و الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية :** يهدف البنك المركزي من خلال هذه

الوظيفة إلى المحافظة على سلامة و إستقرار الجهاز المصرفي، و حماية أموال المودعين، وقد زادت أهمية هذه الوظيفة في السنوات الأخيرة بالنظر لتزايد عدد المؤسسات المالية و المصرفية و التنوع المتزايد للخدمات و المنتجات المصرفية التي تقدمها نتيجة الإبتكارات المصرفية و الإبداعات المالية، و يقوم البنك المركزي بمراقبة الهيئات المصرفية و المؤسسات المالية مما يضمن سلامة مركزها المالي و هذا بمراجعة و تدقيق قوائمها المالية و حساباتها، و القيام بالتفتيش الدوري للبنوك و ذلك لغرض معرفة مدى إلتزامها بالتعليمات و الضوابط الرقابية التي يصدرها.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقاد" النقود و البنوك في العلاقات الإقتصادية الدولية " دار النهضة العربية، بيروت، ص 113.

<sup>2</sup> - د. محمد عزت غزلان" إقتصاديات النقود و المصارف" دار النهضة ، بيروت، 2002، ص 170.



هـ- الرقابة على الإئتمان ( الإدارة النقدية ) : يمارس البنك المركزي وظيفة الرقابة على الإئتمان من أجل السيطرة على حجم الكتلة النقدية، و تحديد أثرها على مستوى الأسعار و النشاط الإقتصادي بشكل عام<sup>1</sup>.

و يستعمل في ذلك مجموعة من الوسائل و التي يمكن تقسيمها إلى<sup>2</sup>:

#### ◆ أدوات مباشرة ( كمية ) :

تحديد سقف للإئتمان الممنوح من طرف المصارف : هو إجراء تنظيمي تهدف السلطات النقدية من ورائه إلى الحد من التوسع في منح القروض من طرف البنوك التجارية، و ذلك بوضع سقف تمويلية بطريقة إدارية مباشرة، بحيث لا يمكن لأي بنك تجاوز هذا السقف و المخالف يتعرض لغرامات مالية<sup>3</sup>.

تأطير القروض ( توجيه الإئتمان ) : يتمثل في تحديد حجم الإئتمان الموجه لقطاع معين أو نشاط معين، كتشجيع منح القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لقطاعات إقتصادية أخرى .

تحديد حصص إعادة الخضم، أو إعادة التمويل التي يسمح بها البنك المركزي لكل بنك.

نسبة السيولة القانونية: و هي النسبة الدنيا التي يجبر البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بها، تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة لبعض مكونات الخصوم، و هذا لتحديد بعض الأصول السائلة للحد من سيولة البنوك التجارية و بالتالي من قدرتها على منح القروض.

تحديد أسعار الفائدة : يتمثل في تحديد معدلات فائدة منخفضة تمييزية على القروض لتشجيع الإستثمار، بالإضافة إلى تحديد أسقف لمعدلات الفائدة على الودائع .

الإقناع الأدبي: يتمثل في التصريحات التي يدلي بها محافظو البنوك المركزية، و هذا بالطلب من البنوك بإتباع سياسات معينة في منح القروض ( توسعية أو إنكماشية )، بالإضافة إلى النصائح و الإرشادات التي توجه لمسؤولي البنوك بطريقة ودية و غير رسمية.

#### ◆ أدوات غير مباشرة ( النوعية ) :

سياسة معدل إعادة الخضم: هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خضم ما لديها من كمبيالات و أذونات الخزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض مصرفية.

إن فعالية سياسة معدل إعادة الخضم تتوقف على عدة عوامل منها:

◆ مدى إتساع سوق النقد بصفة عامة و سوق الخضم بصفة خاصة.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي " إقتصاديات النقود و البنوك " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 259.

<sup>2</sup> - د.محمد ديدوار، أسامة الفولي "مبادئ الإقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2003، ص 260-261.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسة الإقتصادية الكلية " ، مرجع سبق ذكره، ص 80.

❖ مدى لجوء البنوك التجارية في كل فترة إلى البنك المركزي لتغطية حاجيات التمويل للنشاط الإقتصادي.

سياسة الإحتياطي الإجباري: تتمثل في إلزام و إجبار البنوك التجارية بالإحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة، و يحق له تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان.

سياسة عمليات السوق المفتوحة: من خلالها يستطيع البنك المركزي شراء أو بيع الأوراق المالية (أذونات خزانة، سندات حكومية)<sup>1</sup> و التجارية و العملات الأجنبية، فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق يقوم بالشراء و إذا كان يهدف إلى العكس فإنه يلجأ إلى عمليات البيع و لكن هذا يتطلب توفر سوق مرن متطور و فعال .

### 1-2- المؤسسات المالية :

المؤسسات المالية هي شركات أعمال تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية أو إلتزامات و مستحقات لدى الغير (أسهم، سندات، قروض)، فهي تقوم بمنح القروض للعملاء و تستثمر في الأوراق المالية و تعرض جملة من الخدمات المالية في الإقتصاد<sup>2</sup>.

### 1-2-1- تصنيف المؤسسات المالية :

يمكن تصنيف المؤسسات المالية إلى صنفين، مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة المالية و تدعى بالوسطاء الماليين، و هي مؤسسات تتلقى الودائع كالبنوك التجارية و مؤسسات أخرى لا تتلقى الودائع مثل شركات التأمين و صناديق الإستثمار و الصنف الثاني يتمثل في مؤسسات مالية لا تقوم بدور الوساطة المالية.

### أ- المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية (الوسطاء الماليين) :

البنوك التجارية: تعتبر من أهم المؤسسات الإئتمانية و تمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي، هدفها تحقيق الربح، كما أنها غير متخصصة مهمتها الأساسية التوسط بين المودعين و المقترضين حيث تجمع الأموال فائضة عن حاجة المتعاملين الإقتصاديين و الذين ليس لديهم فرص إستثمارية (الأفراد، المؤسسات الإقتصادية، الحكومة) و تقوم بإعادة إقراضها للجهات التي تعاني من العجز المالي و لديها فرص إستثمارية، و ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هي عملية خلق نقود الودائع<sup>3</sup>.

و تقوم البنوك بعرض تشكيلة واسعة من الخدمات المالية:

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 122-123.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص " أسواق المال و تمويل المشروعات "، مرجع سبق ذكره، ص 188.

<sup>3</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار الدين العيسى " النقود و المصارف و الأسواق المالية "، مرجع سبق ذكره، ص 137.

– جذب الودائع و تقديم القروض: حيث أنها تعرض أنواع مختلفة من الودائع مثل ودائع تحت الطلب و لأجل و الودائع الجارية وذلك بغرض جذب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، كما تقدم قروض لمختلف الوحدات الاقتصادية.

– تقديم وسائل للدفع: مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية التي تسهل القيام بالصفقات الاقتصادية.

– تقديم الخدمات المالية العالمية: و ذلك من خلال دخول البنوك التجارية مجال التمويل الدولي فهي تعرض العديد من القروض الموجهة لتمويل التجارة الدولية.

– شركات التأمين: هي مؤسسات وظيفتها الأساسية التأمين ضد الخطر، كما تقوم بدور آخر و هو تجميع الفوائض المالية عن الوحدات الاقتصادية في صورة أقساط تأمين و تمنحها للوحدات ذات العجز المالي، و نظرا لضخامة و أهمية الدور الذي تقوم به فإن الدولة تتدخل كثيرا في عملها حيث تجبرها أحيانا على الاحتفاظ بنسبة من الإحتياطيات النقدية<sup>1</sup>.

– صناديق الإستثمار: تعرف على أنها عقد شركة بين إدارة الصندوق و المساهمين فيه، يدفع بمقتضاه المساهمون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق مقابل حصولهم على وثائق تثبت مساهمتهم بالصندوق، كما يتعهد هذا الأخير بإستثمارها في بيع و شراء الأوراق المالية و يشترك المساهمون في الأرباح الناتجة كل بنسبة ما يملكه

– البنوك المتخصصة: و التي يختص كل منها في تمويل نشاط معين، كالتمويل الزراعي (بنوك التنمية الزراعية) الذي يختص بمنح القروض للمزارعين بهدف تطوير و تنمية القطاع الزراعي، التمويل الصناعي (بنوك التنمية الصناعية): تختص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة و متوسطة الأجل و بسعر فائدة يفوق أحيانا البنوك التجارية، التمويل العقاري ( البنوك العقارية ) و التي تختص بتمويل أنشطة البناء و التشييد و تقديم قروض للأفراد بهدف إنشاء المساكن و غالبا ما تكون هذه القروض طويلة الأجل أو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية ( بنوك تمويل التجارة الخارجية )، و تعتمد هذه البنوك في منح التمويل على رؤوس أموالها الخاصة و على ما تصدره من سندات، كما أنها تقوم بالإستثمار المباشر لإنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال مشروعات و تقديم الخبرة و المشورة.

<sup>1</sup> - د. عادل أحمد حبشيش " أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000 ، ص 199.

البنوك الإسلامية : نشاط هذه البنوك مبني على أساس الأحكام الإسلامية، حيث تعامل العمل المصرفي مع إحتتاب كل ما يخالف الشريعة كالربا، و هي تهدف إلى تغطية الحاجات المالية للإقتصاد و المجتمع. و يمكن تلخيص الخصائص الأساسية لهذه البنوك فيما يلي:

- إستبعاد التعامل بالفائدة.
- الإعتماد في معاملاتها على أساليب التمويل الإسلامية من مضاربة و مراهجة.
- الإستثمار المباشر بأموال الودائع في مشروعات إنتاجية.
- ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية و تحقيق التكامل الإجتماعي.

### ب- المؤسسات المالية التي لا تقوم بدور الوساطة المالية :

بنوك الإستثمار : تعتمد في إقراضها للغير على رأس مالها بالدرجة الأولى و الذي يفترض أن يكون كبيرا نسبيا ، و على الودائع لأجل، و على الإقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ ( سندات )، كما أنها لها دورا كبيرا في تمويل الإستثمارات طويلة الأجل.

سماسرة الأوراق المالية : يعتبر سماسرة الأوراق المالية وسطاء بين مشتري و بائعي الأوراق المالية، فجمع هذين الطرفين يؤدي إلى خلق تعامل و مقابل ذلك يحصل السماسرة على عمولة<sup>1</sup>.

تجار الأوراق المالية : لا ينحصر دور هؤلاء على البحث عن مشتري و بائع للأوراق المالية و إتمام الصفقة بينهما، بل يتعدى إلى شراء هذه الأوراق لحسابهم فهم يتحملون المخاطر المترتبة على شراء هذه الأوراق و الإحتفاظ بها على أمل تحقيق ربح مناسب في المستقبل من وراء عملية إعادة بيعها. فالمؤسسات السابقة الذكر لا تعتبر وسيط مالي و إنما دورها يقتصر على نقل الأوراق المالية المصدرة من منظمات الأعمال إلى المستثمرين.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص " أسواق المال و تمويل المشروعات " ، مرجع سبق ذكره، ص 190.

**المبحث الثاني: النظام المصرفي ودوره في النمو الإقتصادي**

إن للبنوك أهمية و دور كبير في العالم من أجل تنمية الإقتصاد الوطني فلكل نوع من أنواع البنوك ميزة خاصة به إلا أنها تشترك في دورين أساسيين هما:

✓ قبول الودائع للأفراد.

✓ منح هذه الودائع في إئتمانات قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، و عن طريق هاتين الوظيفتين يمكن الزيادة في تمويل المشروعات الإنتاجية و الإستثمار داخل الإقتصاد و بالتالي دفع عجلة التنمية نحو الأمام.

**المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي :**

لقد أصبح النمو الإقتصادي اليوم أهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الإقتصاديون في شتى المجتمعات و يتعلق الأمر خاصة ب: *E.DOMAR, A.HANSEN, R.F.HARROD, KALDOR, LECAILLON.* و غيرهم من الإقتصاديين<sup>1</sup>،

كونه أضحي العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم، إذ كلما حققت دولة ما معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي كلما زادت حظوظها في توالي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي.

تباينت تعاريف مصطلح النمو الإقتصادي في أوساط الإقتصاديين، و ذلك بحسب إنتماءاتهم و إتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، كما نجد أن أغلب الإقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الإقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الإقتصادية، في حين البعض الآخر يذهب إلى محاولة إثبات العكس.

**1- تعريف النمو الإقتصادي**

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي نذكر منها:

◀ يعرف النمو الإقتصادي " بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها إقتصاد معين و ذلك باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية و هي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Belmokadem.M "Efféciencie de l'appareille productif Algérienne " , 2 éme version Tlemcen , 1994 , p 06.

<sup>2</sup> - يوسفات علي ، بلمقدم مصطفى " التضخم و النمو الإقتصادي في الجزائر " مجلة السياسات الإقتصادية، العدد 2، جامعة تلمسان ديسمبر 2011، ص 18.

← يعرف Simon Kuznetz النمو الإقتصادي لبلد معين " بأنه الزيادة في المدى الطويل في قدرة الأمة على عرض مختلف السلع الإقتصادية للسكان بشكل متزايد، هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات الإيديولوجية و المؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو"<sup>1</sup>.

يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوما كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل.

← يعرف Jacques Lecaillon النمو الإقتصادي " بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"<sup>2</sup>.

← حسب تعريف Josèphe Shumpeter " فإن النمو يشير إلى النمو الإقتصادي و الذي يمكن الإستدلال عليه في حجم إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال الدورة الإقتصادية للموارد المتاحة"<sup>3</sup>.

و حسب هذا التعريف، فإن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و الذي يتحدد بقسمة الدخل الكلي على عدد السكان"<sup>4</sup>، و بالتالي فإن النم الإقتصادي في هذه الحالة يشير إلى نمو نصيب الفرد في المتوسط من دخل المجتمع الكلي. و النمو الإقتصادي هو مفهوم مادي يطلق على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الفردي خلال فترة من الزمن، و يقاس بمعدل النمو السنوي.

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج - تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد**

أو

**الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي ± صافي التحويلات**

و الناتج المحلي الإجمالي هو: " مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية و الخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون مواطنون أم أجانب "<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - Kuznetz Simon "Modern économic growth :Findings and reflections " , The American Review, 1973 , vol 63 , n3, p 247.

<sup>2</sup> - Jacques Lecaillon "La croissance économique " , Edition Cujas, Paris , 1972 , p 10.

<sup>3</sup> - جهينة سلطان العيسى ، خضر زكريا، د.كلثم علي الغانم" علم إجتماع التنمية " الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 37-38.

<sup>4</sup> - د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية " إتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 11.

<sup>5</sup> - توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و أساتذة آخرون "الإقتصاد" إصدارات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001 ، ص194.

## 2- تعريف التنمية الإقتصادية

◀ "التنمية الإقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، و ينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي"<sup>1</sup>.

◀ "التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي و زيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء"<sup>2</sup>.

◀ "التنمية الإقتصادية هي سلسلة من التغيرات و التأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"<sup>3</sup>.

من ذلك فالتنمية الإقتصادية تستوجب بجانب التغير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل ، الإنتاج و في الخدمات المقدمة للأفراد. و عليه فالتنمية الإقتصادية لا تركز على التغير الكمي فقط و إنما تشمل التغير النوعي و الهيكلي.

و ترى الدكتورة **كلثم عي الغانم**<sup>4</sup> بأنه يجب أن تكون هناك تنمية حتى يكون هناك نمو إقتصادي، و أن النمو يكون لاحقا للتنمية و ناتجا عنها، حيث تسفر عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية لكافة قوى المجتمع إلى تحقيق النمو الإقتصادي.

1 - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف "الإقتصاد الكلي" دار الحامد، عمان، 2006، ص313.

2 - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف "التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص78.

3 - Salles et Wolff "Croissance et Développement " , Dunod, Paris ,2000 , p 34.

4 - جهينة سلطان العيسى ، خضر زكريا، د.كلثم علي الغانم " علم إجتماع التنمية "، مرجع سبق ذكره، ص 45.

## المطلب الثاني: عوامل النمو الإقتصادي

إن أحد أهم أهداف نظرية النمو الإقتصادي هو معرفة و تحديد مصادر النمو و كيفية التحكم فيها، و كما هو معروف فإن العملية الإنتاجية تعتمد على إستعمال عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، التكنولوجيا. إذ يستطيع أي مجتمع أن يزيد من الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة ( المدخلات) أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد و التي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمالة ذاتها ( زيادة التأهيل عن طريق التعليم أو التدريب) أو نتيجة إستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة ( تطوير تقنيات الإنتاج) أو نظم إدارية أفضل و سياسات حكومية أكثر مرونة و فعالية.

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الإقتصادي، نجد من أهمها<sup>1</sup>:

**1 - نوعية اليد العاملة ( العمل) :** يقصد بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان إستخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، و حجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد و كذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة و من جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل التي يقصد بها حاصل قسمة الإنتاج المحقق على وحدات العمل المستعملة في إنتاجه، بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها.

**2 - رأس المال :** يعرف رأس المال بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في إقتصاد معين، فلا بد للمجتمع أن يضحى بجزء من الإستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات و المستشفيات... الخ. فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الإستثمار و أهمها: توقعات الأرباح و السياسة الحكومية إتجاه الإستثمار.

حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الإستثمار، و هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الناتج و تحقيق النمو الإقتصادي. **3 - التقدم التقني و الإبداع ( التكنولوجيا) :** و يقصد به الإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية و بالتالي فإنه حتى و إن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها و حدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و تحقق النمو الإقتصادي.

و في ظل هذه الشروط، و إذا اتسم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلا بد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، مخزون رأس المال (K)، حجم العمل المستخدم (L) و التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T). و يمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي<sup>2</sup>:

$$Y = (K, L, T)$$

و تعبر هذه الصياغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

<sup>1</sup> - عبد الحكيم سعيح " الناتج الوطني و النمو الإقتصادي" دراسة إقتصاد قياسية للنمو، حالة الجزائر ( 1974-1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسير، جامعة الجزائر، 2000 - 2001، ص 29.

<sup>2</sup> - د. حسن عمر "النظور الإقتصادي" دار الفكر العربي، 1988، ص 213-214.



## المطلب الثالث: دور القطاع المالي في تحقيق النمو الإقتصادي

إن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يعمل على تعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات و المعلومات، كما انه يسمح بتحديد الفرص الإستثمارية الأكثر ربحية و توفير التمويل اللازم لها، كما أنه يحسن مستوى تعبئة الموارد المالية، و يعمل على التقليل من المخاطر المالية، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى توزيع أمثل للموارد المالية و تراكم أسرع لرأس المال المادي و البشري و إلى تقدم تكنولوجي أسرع مما يساهم في رفع النمو الإقتصادي و ذلك حسب النظريات الإقتصادية الحديثة ، على عكس النظريات الإقتصادية القديمة التي كانت تعتبر أن للقطاع المالي دور محايد و سلبي في الإقتصاد.

و يعتبر *Walter Baghot (1873)* <sup>1</sup> أول من قام بربط التمويل بالنمو الإقتصادي، حيث أشار إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الإقتصادي في الدول في كتابه: " وصف السوق النقدي " سنة 1873.

كذلك تعتبر دراسة *Joseph Shumpeter (1911)* <sup>2</sup> من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع و التي طرحها في كتابه: " نظرية التنمية الإقتصادية "، و كانت فكرته الأساسية هو أن الإئتمان يخدم التطور و الإنشاء الصناعي و أنه شرط أساسي لتطوير الابتكار و الإبداع في مجال الإستثمار، و بالتالي فهو شرط أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي، و قد أكد *Shumpeter* أن النظام البنكي يمثل قوة دفع للنمو الإقتصادي من خلال توفيره للمستثمرين الأموال اللازمة لمشاريعهم الإستثمارية.

و قد أشار كل من *Gurley and Shaw (1960)* أن تطور القطاع المالي قادر على التأثير على القطاع الحقيقي من جهتين: من جهة إعتبرا أن تطور القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية التي بدورها ستسمح بزيادة القدرات التمويلية. و من جهة أخرى إعتبرا أن وجود قطاع مالي متطور يسمح بتعبئة و توجيه الإدخار نحو المشاريع الإستثمارية الأكثر إنتاجية و يؤدي إلى النمو الإقتصادي، و لتوضيح هذه الفكرة إفترض *Gurley and Shaw* ثلاثة أنواع من الأنظمة المالية <sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - Walter Baghot (1873) « Lombard street :A description of the money market »,The Poplars, Wimbledon, E.Johnstone , Hartley Withers, eds,London :Henry S.King and Co, April 26,1873.

<sup>2</sup> - Joseph A.Shumpeter (1911) « The theory of economic development » ,With a new introduction by Jhon E.Elliot, Tenth printing 2004.

<sup>3</sup> - Pierre Lian « économique financière publique»,Thémis, Presses universitaire de France,1ere édition, 1996, P177-180.

◆ القطاع الأول: يمثل قطاع مالي إبتدائي (متخلف)، حيث لا يوجد به إنتقال للأموال بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، و يتم الإعتماد فقط على التمويل الذاتي، و هذه الوضعية تؤدي إلى إنخفاض كل من الإدخار و الإستثمار و بالتالي إنخفاض النمو الإقتصادي.

◆ القطاع الثاني: هو قطاع مالي للتمويل المباشر (أسهم،سندات) من خلال الأسواق المالية، و الذي يؤثر إيجابا على الإدخار و الإستثمار و بالتالي تحسن تخصيص الموارد المالية.

◆ القطاع الثالث: قطاع مالي يتميز بتعدد و تنوع أجهزة الوساطة المالية إضافة إلى التمويل المباشر، و بالتالي هو قطاع يتميز بتنوع الأصول المالية (تنوع المحفظة المالية للمتعاملين)، و هذه الوضعية تسمح بتخصيص جيد للإدخار نحو الإستثمار.

و حسب *Gurley and Shaw (1960)* فإن أهمية القطاع المالي تظهر من ثلاثة وظائف رئيسية له<sup>1</sup>:

✓ ظهور النقود كوسيط في المبادلات التجارية بدلا من نظام المقايضة المبني على تبادل السلع بطريقة مباشرة، و الذي سمح بتوسيع حجم و أشكال المبادلات التجارية.

✓ دور الوساطة الذي تلعبه النقود بين الشركات و المؤسسات التي تمتلك فائضا ماليا و تلك التي تعاني من عجز مالي.

✓ دور الوسيط المالي الذي تقوم به أجهزة الوساطة المالية للقطاع المالي و التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر إلى علاقة غير مباشرة بين أصحاب الفائض و العجز المالي، و هذه الوظيفة تركز على كفاءة إستخدام الفائض في الأموال بما يخدم التنمية الإقتصادية.

فالتطور المالي حسب *Gurley and Shaw (1960)* يسمح بزيادة عدد و تنوع مؤسسات الوساطة المالية و زيادة المنافسة فيما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم أكبر للموارد المالية داخل القطاع المالي و الذي يوجه بعد ذلك بطريقة مثالية نحو الإستثمارات الأكثر إنتاجية.

<sup>1</sup> - حسن علي مهران "القطاع المالي و التنمية الإقتصادية"، [www.google.com](http://www.google.com)

كما تمت دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الإقتصادي في مجموعة من الدراسات التي قام بها *Gold Smith (1969)*<sup>1</sup>، و الذي أكد على الدور الذي يؤديه القطاع المالي في رفع وتيرة النمو الإقتصادي، و إعتبر أن أي تدخل للسلطات العمومية في تحديد معدلات الفائدة و توجيه الإئتمان يمكن أن يجد من معدلات النمو الإقتصادي.

و أضاف *Gold Smith* أنه في حالة وجود قطاع مالي متطور و متنوع من حيث الأدوات المالية، سوف توجه موارده المالية نحو الإستثمارات الأكثر إنتاجية و التي بدورها تحفز النمو الإقتصادي.

و بالإضافة إلى هذه الأعمال، فقد إهتم العديد من الإقتصاديين بدور القطاع المالي في عملية التنمية الإقتصادية و خاصة تأثير العوامل المالية على النمو الإقتصادي، و من بين هذه الدراسات نذكر أعمال كل من: *McKinnon and Shaw (1973)*<sup>2</sup> من خلال مدرسة ستانفورد، و قد أكدوا هذان الإقتصاديان على الأثر الإيجابي الذي يخلفه التطور المالي على النمو الإقتصادي، و أوضح كل منهما على أن تطبيق سياسة الكبح المالي التي تتميز بالتدخل الحاد للسلطات العمومية في النشاطات الإقتصادية و المالية كانت وراء ضعف معدلات النمو الإقتصادي في أغلب الدول النامية. و بالتالي فالإقتراحات الأساسية لـ *McKinnon and Shaw* تركز على تحرير القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الإقتصادي من خلال التطور المالي. و سنتعرض إلى أعمالهما بالتفصيل في الفصل الثاني.

<sup>1</sup> - بن علال بلقاسم " سياسة التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها" دراسة قياسية على نموذج ديناميكي بإستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية ( 1980-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 115.

<sup>2</sup> - Garip Tururc « Développement du secteur financière et croissance: Les cas des pays émergents méditerranées», Revue Région et développement, université mantesquies bordeau IV, N° 10-1990, P 90.

**المبحث الثالث: الأسباب الداعية إلى التحرير في القطاع المالي**

في ظل التوجه الإشتراكي لم يكن هناك تواجد لأسواق مالية كبيرة في أغلب الدول النامية إلا القليل منها، حتى أنه في بعض هذه البلدان لم يكن يتواجد فيها أصلا سوق مالي، و لو تواجدت بها فإنها لم تكن قادرة على المساهمة بشكل فعال في تعبئة المدخرات المالية اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية، فنجد أن الجهاز المصرفي يلعب دور رئيسي في عملية تعبئة الموارد المالية الضرورية لمختلف الوحدات الإقتصادية في هذه الدول.

و يعتبر الجهاز المصرفي بالنسبة إليها قطاع إستراتيجي يجب الإهتمام به و حمايته و الحفاظ عليه، لهذا نجدها تخصه بمجموعة كبيرة من القوانين و التشريعات بهدف تنظيم عمله، كما تمارس على نشاطه رقابة شديدة و تدخل كبير وذلك بهدف توجيه الإئتمان لقطاعات إقتصادية ذات أولوية، وكذلك من أجل تمويل العجز الحاصل في ميزانية الحكومة و بأقل تكلفة ممكنة.

ينعكس التدخل و الرقابة الممارسة على النشاط المصرفي في الدول النامية على عدة أشكال أو صور نذكر منها: التحديد الإداري لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة تحت مستواها التوازني، فرض إحتياطي إجباري كبير على البنوك التجارية، رفع الرسوم الضريبية الخاصة بالخدمات المالية، وضع حواجز دخول كثيرة أمام البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و غيرها من القوانين و التنظيمات الهادفة إلى الحد من حرية النشاط المالي و المصرفي في هذه البلدان.

لذلك لجأ لأول مرة كل من *Mckinnon and Shaw* في أعمالهما سنة 1973 إلى إستخدام مصطلح سياسة الكبح المالي « *Répression Financière* » تعبيرا عن تلك القيود و الضوابط التي ظلت سائدة و مميزة في إقتصاديات الدول النامية لفترة طويلة من الزمن.

المطلب الأول: تعريف الكبح المالي و أدواته

لقد إستعمل كل من *Mckinnon and Shaw* في أعمالهما سنة 1973 مصطلح سياسة الكبح المالي، أو القمع المالي، أو الضائقة المالية كما أشار إليها *Mckinnon (1993)*<sup>1</sup> في كتابه المترجم إلى اللغة العربية تحت عنوان: " **النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد: إكمام السيطرة المالية عند التحول إلى إقتصاديات السوق** "، وذلك تعبيراً عن تلك القيود و الضوابط التي فرضتها معظم حكومات الدول النامية على أنظمتها المالية و بالأخص على أجهزتها المصرفية.

1- تعريف الكبح المالي :

◀ قد عرف *Robini et Sala-i- Martin* الكبح المالي " بأنه مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط، و قيود كمية و نوعية و رقابة مفروضة من طرف الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها"<sup>2</sup>.

◀ عرف *Mckinnon and Shaw (1973)* سياسة الكبح المالي على أنها " إنعكاس لتدخل الحكومة الشديد في المجال الإقتصادي و خاصة في المجال المالي، و يظهر هذا التدخل من خلال التشريعات و القوانين التي تخص نشاط الجهاز المصرفي و التي تؤدي به إلى الحد من حريته"<sup>3</sup>.

◀ كما عرف كل من *King and Levine (1993)* الكبح المالي كما يلي: " هو سياسة يؤدي إلى تقليص حجم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين، المقاولين، المنتجين، و بالتالي الحد من الأنشطة الإقتصادية الجديدة و تبطئ معدلات النمو الإقتصادي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - رونالد ماكينون "النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد: إكمام السيطرة المالية عند التحول إلى إقتصاديات السوق"، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى و الإنجليزية الثانية، القاهرة، مصر، 1996.

(Ronald I.Mchinnon(1993), « The order of économic liberalization : financial control in the transition to a market economy »,The Johns Hopkins University Press 2715 N.North Charles Street Baltimore,Maryland 21218-4319,2nd Edition, U.S.A).

<sup>2</sup> - Baptiste Venet « Les approches théoriques de la libéralisation financiers »,université Paris IV dauphine , 2002,p 51.

<sup>3</sup> -To see :

- Ronald I.Mchinnon(1973), « Money and Capital in économic development, « Money and capital in economic development », The Brookings Institution, Washington, U.S.A. ., p7.

-Edward S.Shaw(1973), « Financial deepening in economic development », Oxford University Press, New York, U.S.A., p11.

<sup>4</sup> - Robert G.King and Ross Levine(1993), « Finance,entrepreneurship, and growth : Theory and evidence », Journal of Monetary Economics, vol 32, North-Holland 1993, (PP. 513-542), p517.

و في الأخير يمكن أن نعطي تعريف بسيط و مختصر للكبح المالي على أنه عبارة عن مجموعة من القيود الموضوعية من قبل السلطات النقدية على النظام المالي بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة و بسعر فائدة منخفض.

## 2- أدوات الكبح المالي

إن الأدبيات الاقتصادية التي تناولت مفهوم الكبح المالي أقرت بوجود علاقة بين هذه السياسة و التراجع الكبير الذي عرفته النظم المالية في البلدان التي تبنتها، فقد إستخدمت العديد من الدول و خاصة النامية منها عدة أدوات لتنفيذ سياسات الكبح المالي التي اتبعتها، هذه الأدوات قد تطرق إليها مجموعة من الإقتصاديين أمثال: Norris, (1986) Hanson et Neal و آخرون (1990) Fry، (1995) يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- التدخل في إدارة المؤسسات المالية عن طريق الملكية المباشرة لرؤوس أموالها.
- تحديد أسعار الفائدة إداريا عن طريق فرض أسقف للأسعار الدائنة و المدينة.
- التدخل في توجيه الإئتمان عن طريق وضع حد أقصى للإئتمان الموجه لبعض القطاعات الاقتصادية و حد أدنى لقطاعات أخرى.
- التأثير في النظام المالي من خلال فرض ضرائب على الوساطة المالية التي قد تكون مباشرة عن طريق إقتطاع ضرائب على الدخول أو على أرباح البنوك أو غير مباشرة عن طريق إلزام هذه البنوك بالإحتفاظ بنسبة ثابتة من ودائعها في شكل إحتياطي إلتزامي لدى البنك المركزي<sup>2</sup>.
- يمكن رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي بما يتعدى أغراضها الرقابية و دورها في السياسة النقدية و الإئتمانية ليجعلها ضريبة مستترة على عملية الوساطة المالية.
- فرض نسب سيولة عالية على البنوك، و المبالغة في مكوناتها من الأوراق المالية الحكومية منخفضة العائد بطريقة تقييد إدارة المحفظة المالية للبنوك و تخفض من عائدها.
- فرض قيود على حرية الدخول في القطاع المالي بتقييد التراخيص الجديدة و منع المؤسسات الأجنبية من تلك رؤوس أموال المؤسسات المالية أو وضع قيود على هذه الملكية بنسب معينة كما صوحت هذه القيود المفروضة على حرية الدخول بقيود على عملية الخروج من السوق، بمنع البنوك و وحدات الوساطة المالية من التصفية .

و يمكن تلخيص أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية للدول النامية في الجدول (1-1):

<sup>1</sup> - ماجدة أحمد شلبي "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، ص6، بحث على الموقع : [www.arab-law.nif.com](http://www.arab-law.nif.com) أظطلع عليه بتاريخ : 2007/06/09.

<sup>2</sup> - Nawal Bentahar « Les conditions préalables au succès de la libéralisation financière », Thèse pour l'obtention du titre de docteur en science économique, université d'auvergne Clermont 1, France , 2005,p 29.

## جدول رقم (1-1): أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية.

الكبح المالي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود رقابة و تدخل في أسعار الفائدة المدينة و الدائنة.</li> <li>- الرسوم الضريبية مرتفعة.</li> <li>- توجيه القروض.</li> <li>- إرتفاع الإحتياطي الإجباري.</li> </ul>	القطاع المالي الداخلي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- لستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أسهم محلية.</li> <li>- لا يمكن للمواطنين تملك أسهم أجنبية.</li> </ul>	السوق المالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود سعر صرف خاص على التحويلات المالية للعملات.</li> <li>- وجود قيود فيما يخص خروج رأس المال.</li> </ul>	تدفقات حساب رأس المال

**Source: Saoussen ben gamra, Mickaël élévenot « Libéralisation Financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du role inslitions », Université Paris XIII , 2005,p 11.**

## المطلب الثاني: أسباب لجوء الدول النامية إلى سياسة الكبح المالي

يرجع تدخل الدولة لكبح القطاع المالي إلى عدة أسباب من أهمها<sup>1</sup>:

### أولاً: أوضاع القطاعات المالية و المصرفية في الدول النامية بعد إستقلالها

عانت أغلب الدول النامية بعد حصولها على الإستقلال من مشكلات متعددة تعد من أشكال فشل السوق، حيث كانت الأسواق المالية بها تتصف بالإهمال و عدم الإنسجام في ظل غياب الكثير من الخدمات و الأدوات و المصادر المالية.

و قد عرفت الأسواق المالية في الدول النامية إحتكار لقلّة من وحدات الوساطة المالية للأنشطة المالية المختلفة في ظل إنعدام رقابة مالية فعالة، كما لم تتح معلومات مالية كافية عن المتعاملين المحتملين من مدخرين و مقترضين مما كرس ظاهرة تباين المعلومات ( Asymmetry Information ) مسببة زيادة في درجة المخاطرة في إجراء المعاملات المالية و الإعتماد على إعتبرات غير سعرية في توظيف الإئتمان<sup>2</sup>.

### ثانياً: أثر قوانين الربا Usury Laws

أحكمت بعض النظم التشريعية خاصة في البلدان النامية العربية و الإسلامية إلى تعريف الربا على أنه سعر الفائدة المرتفع و المغالي فيه، فقامت حكومات هذه الدول بوضع سقوف على أسعار الفائدة الإسمية تتراوح ما بين 3% و 7% في أغلب الإقتصاديات النامية العربية و الإسلامية التي تأثرت بقوانين الربا الغربية<sup>3</sup>.

### ثالثاً: التأثير بالآراء الكينزية

في سنوات الخمسينات و الستينات تأثرت أغلب الدول النامية بالفكر التنموي المبني على الآراء الكينزية و الآراء التي تتعلق بتفضيل السيولة (Liquidity Preference) و التي كانت سائدة في الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات، حيث أكد (John Maynard Keynes (1936)<sup>4</sup> أن منافسة البنوك فيما بينها في تحفيز الأفراد للتخلي عن السيولة و إيداع مدخراتهم لديها جعلهم يرفعون أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات تتعدى سعر الفائدة الحقيقي التوازني الذي يتحقق عند التشغيل الكامل، مما دفعه إلى إقتراح وضع سقوف على أسعار الفائدة الإسمية.

<sup>1</sup> - ماجدة أحمد شلبي ، مرجع سبق ذكره، ص 6.

<sup>2</sup> - بن علال بلقاسم " سياسة التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها" ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>3</sup> - Henry William Spiegel (1971,1983 and 1991) « The growth of economic thought », Duke University Press, Fifth paperback of 3rd edition 2002,p 63 To 65.

<sup>4</sup> - John Maynard Keynes (1936) « The general theory of employment, interest and money », First Published: Macmillan Cambridge University Press, New York, U.S.A .



فقد أوضح *John Maynard Keynes (1936)* في كتابه الشهير: " النظرية العامة للتوظيف، الفائدة و النقود " أن معدل الفائدة يلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاج و الإستخدام، و هذا بتأثيره في الطلب على الإستثمار. و على عكس الكلاسيك فقد إعتبر *Keynes* أن الإدخار دالة في الدخل و أن مستوى الإدخار لا يحدد مستوى الإستثمار، و أن هناك علاقة عكسية بين الإستثمار و معدلات الفائدة، و أن زيادة معدلات الفائدة تؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإستثمار مما ينعكس سلبا على حجمه و بالتالي على النمو الإقتصادي<sup>1</sup>.

### رابعا: حاجة الدول إلى تمويل عجز الموازنة و المشروعات العامة الكبرى بأقل تكلفة

في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة للدول النامية و عجز الأسواق المالية و خاصة القطاع المصرفي عن القيام بعملية تمويل التنمية في بعض هذه الدول، اعتبر كبح القطاع المالي و المصرفي وسيلة مقبولة من شأنها أن توفر تمويلا منخفض التكلفة لسد عجز الموازنة للدولة<sup>2</sup>.

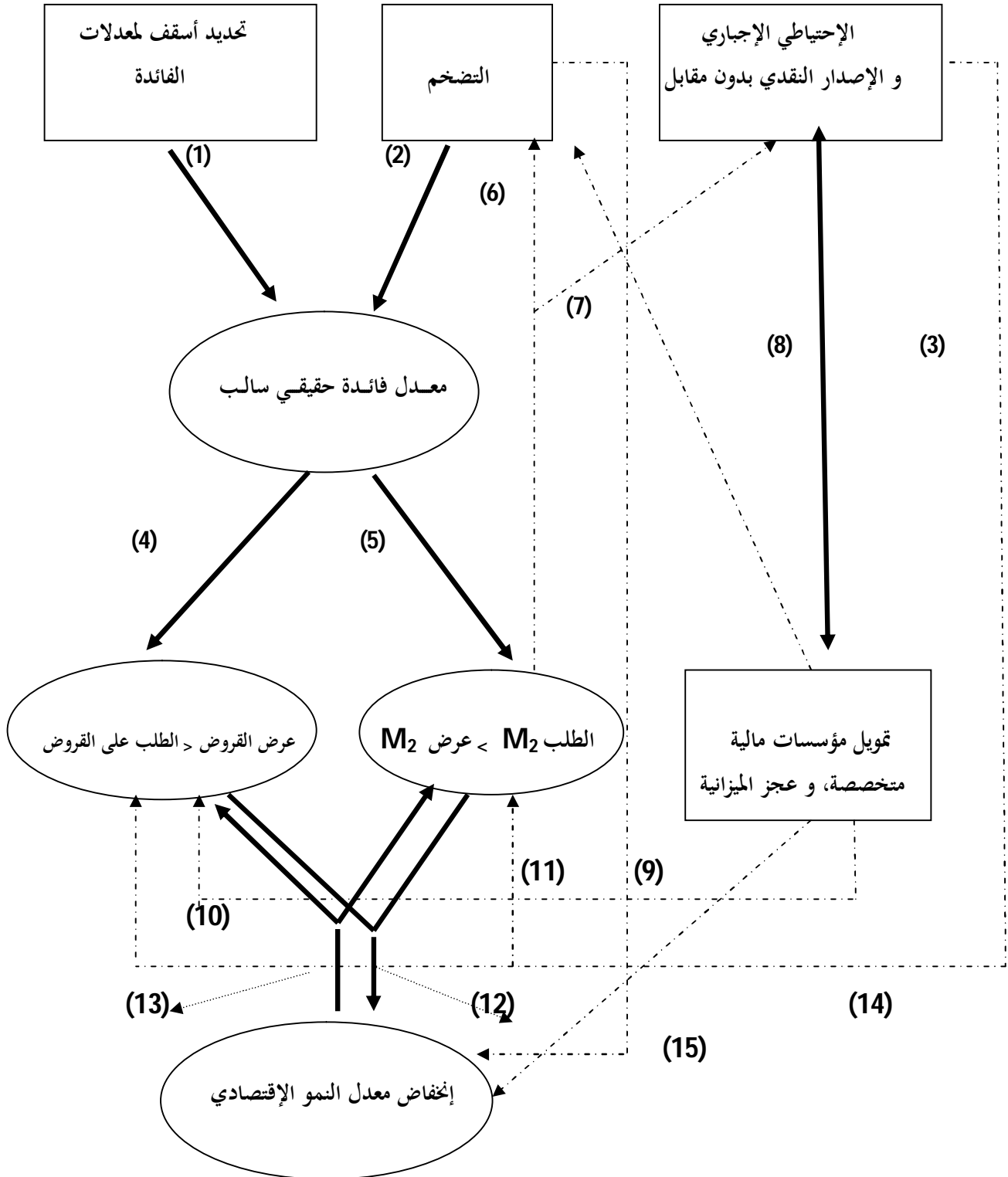
<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي " النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 99.  
<sup>2</sup> - R.G.Kulkarni (1966) « Deficit Financing and Economic Development », Bombay, New York, Asia Publishing House, p 16 To 17.

### المطلب الثالث: دوافع التخلي عن سياسة الكبح المالي

- كان من أهم أسباب و دوافع التخلي عن سياسة الكبح المالي و التوجه نحو التحرير المالي، الآثار السلبية التي عرفتها الدول النامية و التي تمثل أهمها فيما يلي<sup>1</sup>:
- أدى التحكم الإداري في أسعار الفائدة بوضع سقف عليها في الدول ذات معدلات تضخم مرتفعة إلى جعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا أي أقل من سعر الفائدة التوازني في السوق، الأمر الذي إنعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى و من ثم على أسعارها.
  - أدى سوء تخصيص الائتمان و وضع سقف لأسعار الفائدة إلى إنخفاض التمويل المصرفي، و في ظل إرتفاع معدلات التضخم تحول الأفراد إلى توظيف مدخراتهم و إستثمارها في أصول مادية تتغير أسعارها بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل التضخم (العقارات، السلع المعمرة) بدل الأصول المالية ذات العائد الحقيقي السالب.
  - أصبحت الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية و أدى ذلك إلى تقليص رقعة النظام المالي الرسمي (مقاسا بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي رغم ما يتميز به هذا الأخير من إرتفاع درجة المخاطرة.
  - إفتقار القطاع المالي إلى التنوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي و تراجع الأهمية النسبية لأسواق رأس المال.
  - أسهم الكبح المالي في هروب رؤوس الأموال من الإقتصاديات النامية إلى أسواق المال الأجنبية التي توفر عائدا حقيقيا موجبا و بمخاطر أقل نسبيا مما هو قائم في القطاعات المالية الوطنية.
  - أدى إرتفاع الضرائب المستترة على الودائع و العمليات المصرفية مثل معدل الإحتياطي القانوني و نسبة السيولة المبالغ فيها إلى تدني كفاءة الوساطة المالية.
  - تسبب التدخل في توظيف الائتمان و توجيهه إلى تفاقم مشكلة القروض غير المنتظمة و إنخفاض ربحية البنوك.
- ويوضح الشكل (1-3) في مخطط بياني أهم الأسباب و النتائج المترتبة على تطبيق سياسة الكبح المالي في الدول النامية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - ساعد إبتسام " تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الإقتصاد " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير ، جامعة خيضر، بسكرة، 2008 - 2009 ، ص 21 و 22.

الشكل رقم (1-3): ملخص لأسباب كبح القطاع المالي و تأثيره على النمو الإقتصادي في الدول النامية.



<sup>1</sup> - شكوري سيدي محمد " التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2005 - 2006 ، ص 35.

و يتضح من خلال هذا المخطط ما يلي :

إن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، هو نتيجة تحديد أسقف لمعدلات الفائدة الإسمية من طرف السلطات النقدية (1)، أو بسبب الإرتفاع الكبير في معدل التضخم في الكثير من الدول النامية (2)، كما اتخذت سياسة الكبح المالي شكل معدل مرتفع لمعامل الإحتياطي الإجباري الذي يطلبه البنك المركزي، أو إصدار متتالي لأرصدة إسمية ( إصدار النقود ) موجهة لتمويل النفقات العمومية و تغطية عجز الميزانية (3)، و تمول هذه النفقات بنسبة مرتفعة من القروض البنكية و هذا بسبب فرض الحكومة على المؤسسات المالية سياسة تخصيص الإئتمان لغرض تمويل القطاعات الحكومية بمعدلات فائدة تفضيلية منخفضة، على حساب المشاريع الخاصة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل البنكي (10).

و إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية يزيد من الطلب على القروض نظرا لإنخفاض تكلفتها، و يقلل من مستوى الإدخار لأن عائده منخفض (4) هذا ما يدفع السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود (5)، من أجل تعويض هذا النقص في الإدخار، و توفير التمويل للنفقات و المشاريع العمومية (11)، و هذه الزيادة في الإصدار النقدي تؤدي على إرتفاع معدلات التضخم.

و كما اشرنا سابقا، فإن إنخفاض معدلات الفائدة على الودائع و إرتفاع نسبة الإحتياطي الإلزامي يقلل من حجم الموارد المالية المتاحة للبنوك، فتنخفض قدرتها على منح القروض و يترتب على هذا ندرة حجم الموارد المالية المتاحة للإقراض، التي تنعكس على كل القطاعات الإقتصادية بما في ذلك قطاع الزراعة و الصناعة التي تعتبرها الحكومة قطاعات حكومية، و هذا ما يدفع بالحكومة إلى تدعيمها عن طريق خلق مؤسسات تمويل خاصة (9) يتم تمويلها بالإحتياطات الإجبارية المقتطعة من البنوك التجارية (3).

إن إنخفاض عرض النقود من طرف البنوك، بالإضافة لإرتفاع معدلات التضخم (15) أدت إلى عدم تلبية كل طلبات الإستثمار و هذا كله يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي (12)، نتيجة التخصيص الغير جيد للموارد المالية الموجودة نسبة كبيرة منها لدى مؤسسات مالية حكومية، تمول بها مشروعات ذات عوائد رأسمالية منخفضة (14)، و النتيجة هي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، الذي يكون له اثر رجعي سلبي على الطلب على الإقتراض و الإدخار.

## خلاصة الفصل الأول

أدت النتائج المترتبة عن تطبيق سياسة الكبح المالي في الدول النامية إلى إتجاه كثير من الإقتصاديين إلى التأكيد على أن هذه السياسة قد تسببت في تدن مستمر لكفاءة الوساطة المالية، و نصحت بإتباع سياسة إصلاحية تعتمد على التقليل أكثر فأكثر من التدخل الحكومي في النشاط المالي، و كذلك تخليصه من كل القيود المفروضة عليه، أي إتباع سياسة التحرير المالي و ذلك بغية تحفيز الإدخار و تحسين توزيع القروض في الإقتصاد و رفع وتيرة النمو الإقتصادي.

و سرعان ما لقيت سياسة التحرير المالي في الدول النامية تشجيع و دعم للظمات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، حيث إعتبرتها كشرط ضروري لنجاح الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة فيها، و أداة فعالة لتحفيز النمو الإقتصادي، فقد عمدت إلى حث الدول النامية إلى إنتهاجها.



# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: التحرير المالي من النظرية إلى التطبيق

### تلميح:

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى استثمارات تدعم النمو وتزيد الرفاهية. لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال.

ولقد ظلت الأنظمة المالية في الكثير من الدول وخاصة النامية منها تعاني من القيود التي فرضت على عمل القطاع المالي، والتي ميزها التدخل الحكومي الواسع كفرض أسقف لمعدلات الفائدة، وتخصيص الائتمان، وتقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية، فيما عرف بسياسة الكبح المالي، ما أدى إلى تشويه الأنظمة المالية وجعلها مصدرا للإختلالات الكلية والأزمات الاقتصادية.

ويعتبر كل من R.Mckinnon. و E Shaw أول من أسس منهج التحرير المالي وكان ذلك في سنة 1973 ، حيث أوضح أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها كثير من الدول النامية لم تؤدي لا إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي.

**المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي**

ظهر مفهوم التحرير المالي في بداية السبعينات في مؤلفات كل من R.I. Mckinnon و E. Show اللذين اعتبرا التحرير في القطاع المالي كجزء فعال لتسريع عملية النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية. ولقد وجدت هذه النظرية بسرعة الصدى المناسب لدى المنظمات (العالمية صندوق النقد والبنك الدوليين) التي تبنت سياسة التحرير المالي كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في هذه الدول.

**المطلب الأول: تعريف التحرير المالي**

يتحدد مفهوم التحرير المالي " بالمعنى الشامل بمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً، فيما يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي".<sup>1</sup>

لقد عرف الدكتور رمزي زكي التحرير المالي في كتابه "العولمة المالية" بأنه إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة، وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المصرفية.<sup>2</sup>

يعتبر التحرير المالي احد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي و التي تركز على تقليل و إزالة القيود على التجارة الداخلية و الخارجية و توسيع نشاط القطاع الخاص و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير و جعل السوق المحلية أكثر تنافسية و تبسيط إجراءات التجارة و الاستثمار و الدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية.

و يتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية و البنوك و ذلك من خلال إلغاء كل القيود و الضوابط و اعتماد آليات السوق (قانون العرض و الطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة، مع التخلي عن سياسة تأطير الائتمان و خفض الاحتياطي الإلزامي، و إلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينه (القطاع الحكومي) أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية مما يؤدي إلى تخصيص غير الكفاء للموارد المالية و التأثير سلبي على النمو والاستثمار و الادخار، و فتح المجال المصرفي

<sup>1</sup> — عماد محمد علي العاني " اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي"، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص148.

<sup>2</sup> — رمزي زكي " العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999 ص 73.



أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي و يمثل هذا إجراءات التحرير الداخلي . و إنشاء نظام إشرافي قوي، و خصخصة بنوك القطاع العام ، ويمكن القول إن أبرز مكونات "الوصفة" الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية. ويبدو واضحاً أن هذه العملية ستتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغوط التي قد تمارسها المؤسسات الدولية. أما عن إجراءات التحرير المالي الخارجي فتتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال.<sup>1</sup>

وقد عرف كل من Roubini و Sala-i- Martin (1992) الكبح المالي بأنه مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط، وقيود كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها الوسائل التكنولوجية التي تمتلكها<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتح أمام المنافسة<sup>3</sup>.

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، و خصوصية بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.<sup>4</sup>

تقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء الحرية لقوى للسوق، عن طريق تحرير أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات نتيجة زيادة الادخار والتحكم في الأسعار، وبالتالي القضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> — عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 . ص 143، 144.

<sup>2</sup> — بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد " التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- " من الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية بشار ص 2.

<sup>3</sup> — سعيد النجار "السياسات المالية وأسواق المال" ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994، ص 13.

<sup>4</sup> — سعيد النجار "السياسات المالية وأسواق المال"، مرجع سبق ذكره ص 13.

<sup>5</sup> — بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية - واقع وتحديات ، المنعقد يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 ، جامعة الشلف، ص- 477.

## المطلب الثاني: أنواع التحرير المالي

يوجد نوعين من التحرير المالي هما:

### 1- التحرير المالي الداخلي (المحلي):

يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي:<sup>1</sup>

**1-1- تحرير أسعار الفائدة:** عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة، وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين.

**1-2- تحرير الائتمان:** و هذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و كذا وضع سقف ائتمانية أعلى على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، و ثانيا إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك، و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء و إزالة القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية حيث تدعم بحوث استندت إلى مجموعة مختلفة من الأساليب بما في ذلك الدراسات القطرية فكرة انه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الأجنبية في بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية و زادت كفاءة الوساطة المالية.

**1-3- إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية:** وهذا لإعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.

ويرى مـ و يبدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي ، وإلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة، وتشجع الادخار، وإلى كفاءة في تخصيص الائتمان ، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

<sup>1</sup> - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة" التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2- التحرير المالي الخارجي (الدولي):

يقصد به التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.<sup>1</sup>

2-1- تحرير الأسواق المالية: يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

2-2- يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.

و يشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:<sup>2</sup>

- الأولى: انه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

- الثانية: إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجربها غير المقيمين.

إن التحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما انه يلعب دور قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار فيرتفع معه النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - رمزي زكي " العولمة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص82.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية، طبعة 2002/2003، الإسكندرية، ص 35.

## المطلب الثالث: إجراءات التحرير المالي والمصرفي وأهدافه

### 1. إجراءات التحرير المالي و المصرفي :

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة ، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي ، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية ، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكلة التنظيمي ، ففي دراسة ميدانية أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 في أكثر من خمسين (50) بلدا يمر بمرحلة انتقال تبين انه ليس هناك نموذج موحد لعملية التحرير المصرفي فيتوقف الأمر على طبيعة و بنية الاقتصاد، و درجة الإصلاحات الهيكلية المتبعة.

على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية :<sup>1</sup>

- أ. إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقف المفروضة عليها.
- ب. إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- ت. زيادة إستقلالية المؤسسات المالية ؛
- ث. التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها ؛
- ج. زيادة إستقلالية المؤسسات المالية؛
- ح. إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص ؛
- خ. تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق والإنسحاب منه ؛
- د. تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين؛
- ذ. إطلاق الرسوم والعمولات ؛
- ر. إعادة تكوين رأس المال المصرفي .

### 2. أهداف التحرير المالي:

وهي أهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المصرفي ، وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الإستثمار ، وتمثل في :<sup>2</sup>

<sup>1</sup> — بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص 477-478.

<sup>2</sup> — فاطمة بوسالم "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - حالة الجزائر" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011، ص 184.

- ❖ تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.
- ❖ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار .
- ❖ إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- ❖ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر إقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة .
- ❖ تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الإقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .
- ❖ زيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية المحلية بنظرائهم الأجانب، وكذلك سهولة دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية.
- ❖ إن إتباع إستراتيجية التحرير المالي تتزامن مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية، كما في المعاملات التجارية، ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات العامة، وتجارة الخدمات المالية والمصرفية خاصة، ضمن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف خلال جولة أورغواي وإخضاعها لولاية منظمة التجارة الدولية، وذلك من خلال إبرام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS).
- ❖ تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية، إذ دفعت كثرة التغيرات التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية، والتي من أبرزها تغيرات أسعار صرف العملات الدولية وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، دفعت العديد من تلك الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكبر للتحويلات الخارجية مع تحرير العملات وهذه التغيرات أضعفت من فاعلية سيطرة الدول على حركة رؤوس الأموال، وفي المقابل عززت من درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ساعد ابتسام " تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص24.

**المبحث الثاني : التطبيقات النظرية للتحرير المالي****المطلب الأول: أعمال McKinnon سنة 1973****❖ دالة الطلب على النقود وتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية:**

إن المساهمة الرئيسية لنظرية McKinnon تكمن في إعادة صياغة دالة طلب على النقود تتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هيكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تنوع وتطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري . كذلك فإن ماكينون يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، ولهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما أطلق عليه ماكينون بـ "تكاملية النقود ورأس المال".<sup>1</sup>

حيث يبين McKinnon تحليله على مجموعة من الفرضيات :<sup>2</sup>

**الفرضية الأولى :** الاقتصاد مجزأ : أي غياب سوق مالي منظم في الاقتصاديات النامية ، حيث يوجد درجة كبيرة من الانفصال بين قطاع الأعمال من جهة قطاع العائلات من جهة أخرى ، بمعنى أن جميع الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي. دون الحاجة إلى الإقراض و الإقتراض فيما بينها.

**الفرضية الثانية:** يتميز الاستثمار في الدول النامية بعدم قابليته للتجزئة، أي أنه يعتمد على التمويل الذاتي، وبالتالي فهو يتطلب تراكما مسبقا للادخار .

**الفرضية الثالثة:** الادخار في الدول النامية يأخذ شكلين:

✓ ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة متعلقة بمعدل التضخم.

✓ ادخار على شكل أرصدة نقدية أي ودائع بنكية ، يفترض أنها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع ، بمعنى أنه كلما ارتفع معدل الفائدة يزيد الادخار .<sup>3</sup>

حيث تعتبر هذه الأرصدة النقدية قناة لتراكم رأس المال في الدول النامية.

**الفرضية الرابعة:** حكومات الدول النامية لا تساهم بطريقة مباشرة في تراكم رأس المال ، وتستعمل مداخيلها من الضرائب في تمويل نفقاتها الجارية ، بمعنى أنها لا تحصل على القروض من البنوك ، كما يقتصر دور هذه الحكومات في تحديد معدلات الفائدة على الودائع والتحكم في عرض النقود .

<sup>1</sup> - محمد بن بوزيان وسيدي محمد شكوري، مرجع سابق ذكره، ص3 .

<sup>2</sup> - Baptiste Venet , « Libéralisation Financière et Développement Economique » Université de Paris IV Dauphine, P88 .

<sup>3</sup> - شكوري سيدي محمد "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 45.

انطلاقاً من نظرية المحفظة التي تعتبر النقود ورأس المال أصولاً بديلة ، وهذا ما يفرض صياغة دالة الطلب على النقود كما يلي :<sup>1</sup>

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = H(Y, r, d - p^*) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y: الدخل الحقيقي الإجمالي .

r: العائد الحقيقي لرأس المال والأصول المالية الأخرى

(d - p\*) : معدل الفائدة الحقيقي على الودائع ويساوي الفرق بين معدل الفائدة الاسمي على الودائع (d) ومعدل التضخم المتوقع (p\*) .

$\partial H / \partial Y > 0$  : كلما زاد الدخل الحقيقي الإجمالي يزيد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (الادخار).  
 $\partial H / \partial Y < 0$  : وجود علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة الحقيقية ومعدل العائد الحقيقي لرأس المال والأصول المالية (r) أي عندما يرتفع العائد على رأس المال ينخفض الطلب على النقود (يقبل ميل الادخار) لأن الأفراد يفضلون في هذه الحالة استثمار أموالهم على شكل أسهم أو سندات عوض الاحتفاظ بها على شكل ودائع بنكية ويدل على أن النقود ورأس المال تعتبر أصولاً بديلة ولا وجود لتكاملية بينهما. حسب المعادلة رقم (1)  
 $\partial H / \partial (d - p^*) > 0$ : عندما يرتفع معدل الفائدة الحقيقي على الودائع يزيد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (إيداعات بنكية)

وبالنظر إلى مفهوم الاقتصاد الجزأً والفرضيات المرتبطة به ، فإن McKinnon يرى أن نظرية المحفظة المالية لا يمكن تطبيقها على الدول النامية التي تتميز بضعف القطاعات المالية والمصرفية فيها وعدم تنوع الأدوات المالية وهو يفضل صياغة دالة جديدة للطلب على النقود حيث تكون الأرصدة الحقيقية ورأس المال متكاملة وذلك حسب الفرضيات التي وضعها سابقاً فتصبح المعادلة كما يلي :<sup>2</sup>

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = L\left(Y, \frac{I}{Y}, d - p^*\right) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن :

<sup>1</sup> - Esla Assiden « Le Développement Financière entre stabilisation et Libéralisation Financière », Université de paris IX dauphine. www.dauphine.fr

<sup>2</sup> - Mourad Goumiri « L'offre de monnaie en Algérie », Edition ENAG Alger ,1993.p36.

$Y$ : الدخل الحقيقي الإجمالي.

$\frac{I}{Y}$ : الاستثمار بالنسبة للدخل الإجمالي.

$(d - p^*)$ : العائد الحقيقي على النقود، والذي يتمثل في معدل الفائدة الحقيقي على الودائع.

الاشتقاق الجزئي يوضح أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هي دالة متزايدة في الاستثمار، التمر الذي يدل على وجود تكاملية بين النقود ورأس المال وهذا يعني أن تراكم الادخار يؤدي إلى تراكم رأس المال، وفي ظل افتراض عدم قابلية الاستثمار للتجزئة فإن النقود تصبح قناة إلزامية لتراكم رأس المال ويصبح الطلب على الاستثمار دافع جديد في دالة الطلب على النقود. ليكن  $(\bar{r})$  العائد المتوسط على رأس المال. يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = L(Y, \bar{r}, d - p^*) \dots \dots \dots (3)$$

مع:  $\partial L / \partial (d - p^*) > 0$ ،  $\partial L / \partial \bar{r} > 0$ ،  $\partial L / \partial Y > 0$

وبالتالي فإن أي ارتفاع في العائد المتوسط على رأس المال  $(\bar{r})$  يؤدي إلى زيادة الرغبة في الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، لأن الادخار في شكل أرصدة حقيقية يجب أن يسبق أي مشروع استثماري، وأن المستثمرون يراكمون أرصدتهم في شكل ودائع حتى تصل إلى الحد الأدنى المطلوب للاستثمار، وهذا ما يؤكد على تكاملية النقود ورأس المال.

ويتضح مما سبق أن العائد الحقيقي على النقود  $(d - p^*)$  يلعب دورا مهما، حيث كلما ارتفع هذا العائد زاد إقبال المستثمرين على زيادة أرصدتهم الإدخارية من أجل الاستثمار.

وقد اعتبر McKinnon أن النقود تمثل قناة لتراكم رأس المال، وبالنظر لهذه الوظيفة فإنها تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية، وأنه كلما ارتفع معدل الفائدة يزيد الإدخار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بسرعة وبنسبة أكبر.<sup>1</sup>

وقد عرف McKinnon الاستثمار بالمعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\frac{I}{Y} = F(\bar{r}, d - p^*) \dots \dots \dots (4)$$

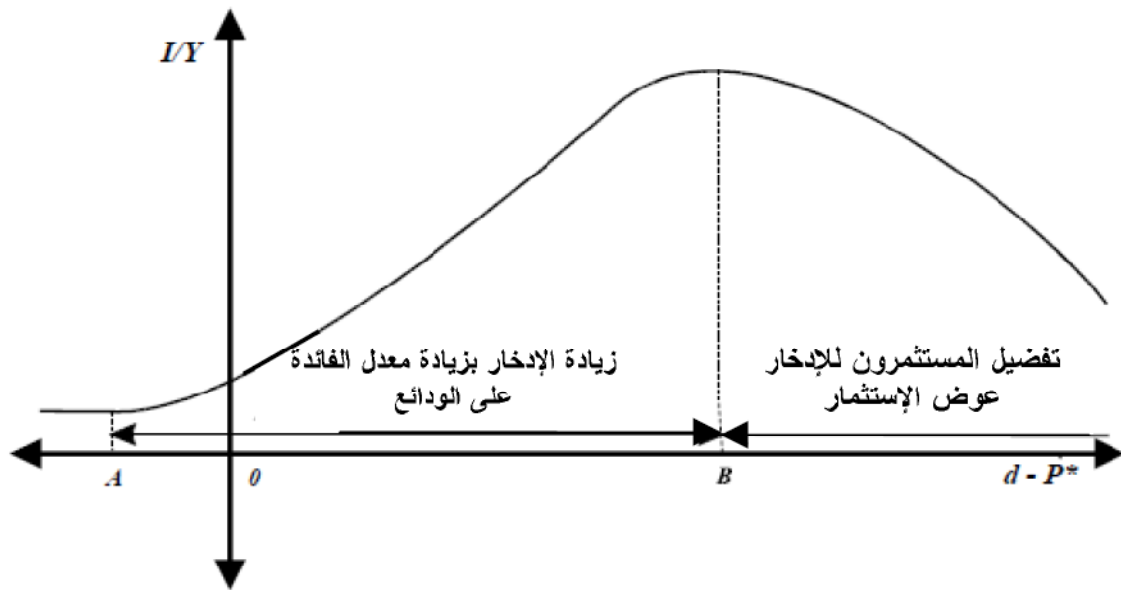
<sup>1</sup> - شكوري سيدي محمد "التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره ص 48.  
<sup>2</sup> - Mourad Goumiri « L'offre de monnaie en Algérie », op-cite , p36 ; 37.



$$\text{مع: } \partial F / \partial (d - p^*) > 0 \quad \partial F / \partial \bar{r} > 0$$

ووفقا لهذا النموذج فإذا ما رغبت أي دولة نامية في زيادة تراكم الإدخار اللازم لتمويل الاستثمار الجاري في الاقتصاد فإنه ينبغي عليها أن تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود في شكل ودائع مصرفية وهذا يرفع معدل العائد على النقود [الجزء [AB] من الشكل (1)]، بمعنى أن الادخار المالي سيرتفع مما يحفز على تراكم رأس المال ( $I/Y$ )، وفي حالة ما إذا أصبح العائد الحقيقي على النقود ( $d - p^*$ ) (معدل الفائدة على الودائع) مرتفع جدا (ابتداءً من النقطة B)، فإن الأعوان الاقتصاديون سيفضلون الادخار عوض الاستثمار الممول ذاتيا، وبالتالي عند مستوى معين من العائد الحقيقي على النقود، يصبح رأس المال و النقود أصول منافسة لبعضها البعض وتؤثر على المحفظة المالية للأعوان الاقتصاديين بمعنى تصبح أصولا بديلة لبعضها البعض.

### الشكل 01-02: تأثير العائد الحقيقي للنقود على الاستثمار الممول ذاتيا



**Source :** Venet Baptiste. « Les Approches Théoriques de la Libéralisation financière » Université PARIS IX Dauphine. Octobre 2004.P22.

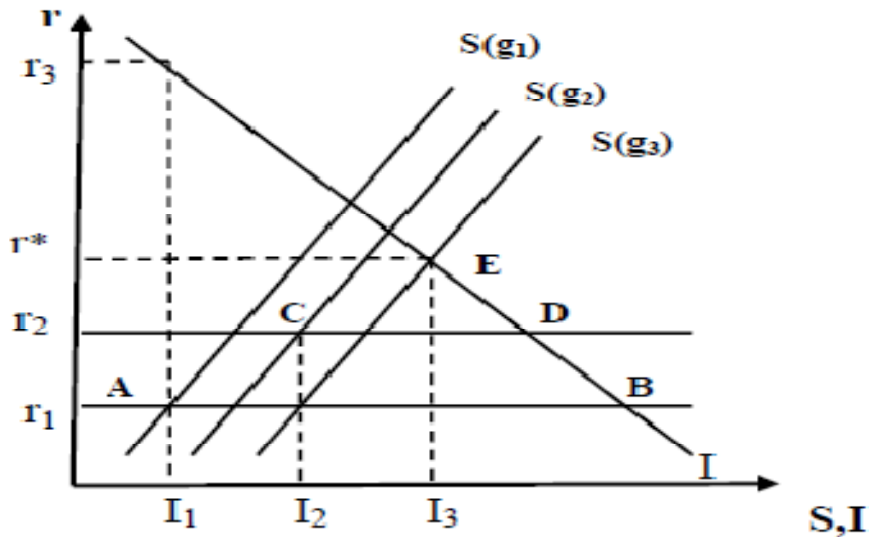
ويظهر من هذا التحليل أن معدل الفائدة على الودائع يمثل الأداة الأساسية في نموذج McKinnon ، ولأن هذه الدول عادة ما تتدخل السلطات فيها بتحديد أسقف لمعدلات الفائدة عند مستوى أقل من مستواها التوازني في السوق ، عن طريق تطبيق سياسة الكبح المالي التي تؤثر سلبا على التطور المالي ، وبالمقابل فإنه يدعو إلى تطبيق سياسة التحرير المالي التي تضمن عائد حقيقي موجب للنقود وتزيد من فعالية الوساطة المالية في تعبئة الإدخار وترفع من كفاءة وحجم الاستثمار مما ينعكس إيجابا على التطور والنمو الاقتصادي.

## المطلب الثاني: أعمال Edward S. Shaw سنة 1973:

جاء تحليل Shaw سنة 1973 كتكملة لأعمال McKinnon حول دور سياسة التحليل المالي في تحقيق مستويات أكبر من التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية. ويرى Shaw أن التأثير الإيجابي لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية، والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للإدخار.<sup>1</sup>

والشكل التالي يوضح أثر تحديد معدلات الفائدة الحقيقية تحت مستواها التوازني كأداة من أدوات سياسة الكبح المالي على كل من الإدخار والاستثمار.

الشكل رقم (02-02): تأثير معدلات الفائدة على الإدخار، الاستثمار والنمو الاقتصادي



**Source :** Venet Baptiste. Libéralisation financière et développement économique : Une revue critique de la littérature. In: Revue d'économie financière, n°29, 1994. Les marchés financiers émergents (I) pp. 108.

يفترض Shaw أن البنوك والمؤسسات المالية هي وسيط بين المدخرين والمستثمرين، مع افتراضه لأن الاستثمار ( $I$ ) هو دالة متناقصة بالنسبة إلى معدل الفائدة الحقيقي ( $r$ )، والإدخار ( $S$ ) هو دالة متزايدة في معدل النمو الإقتصادي ( $g$ ) و معدل الفائدة الحقيقي ( $r$ ).

❖ معدلات النمو الإقتصادي مرتبة كما يلي:  $g_3 > g_2 > g_1$  أي أن معدل النمو الإقتصادي  $g_3$  أكبر من  $g_2$ . وهذا الأخير هو بدوره أكبر من  $g_1$ .

<sup>1</sup> - بن علال بلقاسم" سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية العلاقة بينهما وشروط نجاحهما"، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

❖ معدلات الفائدة  $r_1$  ،  $r_2$  . توافق حالتين لتخفيض معدلات الفائدة في ظل سياسة الكبح المالي أي محددة من قبل السلطات وهي أدنى من معدل الفائدة التوازني في السوق ( $r^*$ ) والذي يتحقق عنده  $(I^* = S^*)$  .

عند المستوى  $r_1$  لمعدل الفائدة الحقيقي والمطبق من طرف الحكومة يكون الاستثمار عند المستوى  $I_1$  ويكون معدل النمو الاقتصادي عند  $g_1$  بحيث عند مستوى منخفض من معدل الفائدة  $r_1$  يتدنى مستوى الإدخار والاستثمار ويصبح الإدخار غير كافي لتغطية كل الإحتياجات المالية للإستثمارات ، ويظهر هذا الإحتياج المتبقي في الجزء [AB] من منحنى الطلب على الاستثمار الذي لم يتم إشباعه نظرا لعدم كفاية الإدخار ، ولهذا يكون معدل النمو الإقتصادي عند المستوى  $g_1$  .

وبالرغم من رفع مستوى معدل الفائدة الحقيقي عند  $r_2$  إلا أنه يبقى هناك طلب على الأموال من أجل الاستثمار الذي لم يتم إشباعه كذلك ، ويظهر هذا الإحتياج المتبقي في الجزء [CD] من منحنى الطلب على الاستثمار.

لكنه أقل من الإحتياج المتبقي السابق في الجزء [AB] ، وهذا يعني أننا لم نخرج من حالة الكبح المالي بعد. ففي هذه الحالة يرتفع معدل النمو الإقتصادي عند المستوى  $g_2$  ، ويعود ذلك إلى تحسن نوعية الاستثمارات الممولة نتيجة امتناع المستثمرين عن الاستثمار في المشاريع التي يقل عائدها عن المستوى  $r_2$ .

أما عند المستوى ( $r^*$ ) (المستوى التوازني لمعدلات الفائدة الحقيقية) يختفي الطلب غير مشبع على الأموال من أجل الإستثمار ( $I^*$ ) وذلك عند النقطة (E) ، وفي هذه الحالة يكون معدل النمو الإقتصادي  $g_3$  أكبر من معدل النمو الإقتصادي السابق  $g_2$ . وبالتالي يتم تحقيق التوازن المالي ( $I^* = S^*$ ) أي أن الإدخار قام بتغطية كل الإحتياجات المالية للاستثمار ، وهذا ما يفسر حالة تحرير معدلات الفائدة أي الخروج من حالة الكبح المالي.

إن ترك الحرية للبنوك التجارية في اختيار أو تحديد معدل الفائدة الدائن فإنها سوف تحدده عند المستوى  $r_3$  ، فتتحصل البنوك على هامش ربح قدره  $(r_3 - r_1)$  لكن هذا المستوى سوف يؤدي إلى تراجع الإستثمار إلى المستوى  $I_1$  بسبب ارتفاع معدل الفائدة على القروض هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يلجأ أصحاب الفوائض المالية إلى القيام بإيداع أموالهم لدى البنوك عوض الاستثمار وهذا لأن الربح المحقق عن الودائع البنكية أكبر من عائد الإستثمار .

ويتضح من خلال تحليل Shaw أنه من الآثار المترتبة على سياسة الكبح المالي هو تخفيض الإدخار وتشجيع الإستهلاك ، كما تؤدي سياسة توجيه الإئتمان إلى التأثير السلبي على الإستثمارات المرتفعة المردودية، وإلى الإنتاج.

## المطلب الثالث: أعمال أخرى تدعم أعمال Shaw و McKinnon.

لقي تحليل Shaw and McKinnon المتعلق بسياسة التحرير المالي مساندة وتأييدا من طرف العديد من الاقتصاديين خاصة من طرف أنصار مدرسة ستانفورد (Stanford School) ، حيث اقتنع هؤلاء الاقتصاديون أن هذه السياسة تدعم إيجابيا النمو الإقتصادي في الدول النامية ، وقاموا بإثراء وتطوير التحليل الذي جاء به كل من Shaw and McKinnon سنة 1973 بمجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية ، وأهم هؤلاء الإقتصاديون<sup>1</sup> :

Kapur(1976), voget and buser(1976), Galbis(1977), Matheison(1979) Roubini and Sala-i-Martin(1992a/1992b) وآخرون ، وتمثلت دراسات مؤيدي تحليل Shaw and McKinnon فيما يلي: <sup>2</sup>

### 1- دراسة Kapur (1976):

يرى أنه من الأحسن زيادة معدلات الفائدة الاسمية المستخدمة على الودائع يقوم بتخفيض معدل التضخم عوض اللجوء إلى خفض الكتلة النقدية ، ويرى أنه الحل الذي يتيح الوصول إلى الهدفين في آن واحد هو تخفيض معدل التضخم بفضل تخفيض الطلب على النقود والتحفيز المباشر للادخار.

### 2- دراسة Vogel and Buser (1976):

يدعمان فكرة تكاملية النقود ورأس المال مع إضافتهم لأصل ثالث لهما وهو المخزون من السلع النهائية والسلع نصف مصنعة والتي تعتبر ملجأ ضد التضخم ، وكذلك إضافة بعد جديد للتحرير المالي وهو العائد والخطر فحسبهما يمكن أن يأخذ التحرير المالي شكلين: <sup>3</sup>

✓ الارتفاع في العائد الحقيقي للنقود.

✓ استقرار العائد الحقيقي مع تخفيض الخطر المتعلق بجائزة النقود.

### 3- دراسة Galbis (1977):

الذي قام ببناء نموذج من قطاعين:

<sup>1</sup> - Baptiste Venet , « Libéralisation Financière et Développement Economique » Une revue critique de la littérature .OP Cite. P92 a 94.

<sup>2</sup> - بن علال بلقاسم" سياسة التحرير المالي والنمو الإقتصادي في الدول النامية العلاقة بينهما وشروط نجاحهما"، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

<sup>3</sup> - غربي صلاح الدين"سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير- جامعة أوبوكر بلقايد-2006/2007. ص 58 .

• **القطاع الأول:** قطاع تقليدي حيث يكون عائد رأس المال ثابت ومنخفض يعتمد على التمويل الذاتي في تمويل المشاريع الإقتصادية (لا وجود للقروض البنكية).

• **القطاع الثاني:** قطاع حديث حيث يكون فيه عائد رأس المال ثابت لكن مرتفع يعتمد على التمويل الذاتي إضافة إلى اعتماده على الإدخار والقروض البنكية من أجل تمويل المشاريع الإقتصادية، يرى Galbis أن نظرية التحرير المالي من خلال رفع معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع البنكية يؤدي إلى رفع متوسط إنتاجية الإستثمار بالقدر الذي يسمح بتحول الإدخار من القطاع التقليدي نحو القطاع الحديث.

#### **4- دراسة Mathieson (1979):**

وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا النموذج في أنه أخذ بعين الاعتبار التغيرات المحتملة في سعر الصرف الحقيقي الناتجة عن عملية التحرير، ويرى Mathieson أنه في ظل زيادة أسعار الفائدة الحقيقية الناتجة عن إزالة الكبح المالي، تزيد تدفقات رؤوس الأموال من الخارج والتي تعتبر ناتجا أساسيا عن سلوك المؤسسات الأجنبية. لذلك فإن سياسة التحرير المالي التي ترفع إلى درجة كبيرة تكاليف القروض، يمكن أن تدفع المؤسسات الوطنية إلى الاقتراض من الخارج وهذا ما يساعد على دخول رؤوس أموال ضخمة (كما حدث في كوريا الجنوبية والشيلي في الستينات والسبعينات) بمعدلات تغذي الضغوط التضخمية، وفي ظل نظام صرف ثابت ووجود فائض في ميزان المدفوعات ناتج عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي المولد للتضخم، كما ينتج عن هذه الزيادة في الأسعار تخفيض مستوى أسعار الفائدة الحقيقية والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى مستوى جديد لأسعار الفائدة الاسمية. ولتجنب هذه المشكلة نادى Mathieson بضرورة تخفيض أهمية النقود في الاقتصاديات النامية لمسايرة سياسة التحرير المالي.

**5- دراسة (Roubini and Sala-i-Martin(1992): "1"**

يهدف هذا النموذج إلى دراسة نتائج الشوهات الخارجية على الأسواق المالية خاصة (ظاهرة الكبح المالي) على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل ويرتكز على الفرضيات التالية:

- ✓ يؤدي التطور المالي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بفضل زيادة الإنتاجية الحدية للاستثمارات.
- ✓ تحذ أغلب حكومات الدول النامية من عملية تحقيق التطور المالي لأنها ترى في تطبيق سياسة الكبح المالي أهمية قصوى تجعلها تكتسب موارد مالية إضافية وتحصل على ضرائب أكثر لتغطية عجزها في ميزانيتها العمومية ونفقاتها الجارية .

ورغم تعدد واختلاف دراسات أنصار مدرسة ستانفورد التي أيدت تحليل Shaw and McKinnon حول

موضوع العلاقة الإيجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الإقتصادي ، ويمكن تلخيص أهم نتائجهم كما يلي:

- تحرير معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة الإدخار وبتنوع أشكاله المالية.
- خفض نسبة الإحتياطي الإجباري يزيد من قدرة البنوك على عرض النقود.
- الحد من سياسة توجيه الإئتمان يحسن من عملية تخصيص الموارد المالية .
- التحرير المالي يسمح بتمويل الإستثمارات الجديدة.

<sup>1</sup>- Baptiste Venet , « Libéralisation Financière et Développement Economique » Une revue critique de la littérature .OP Cite. P93et 94.

### المبحث الثالث: واقع التحرير المالي في الدول النامية

لقد كان الاعتقاد السائد في أغلب الدول النامية هو أن سياسة التحرير المالي قادرة على تحفيز النمو الإقتصادي، وذلك راجع إلى أن الأنظمة المالية المتطورة تقدم العديد من الخدمات المالية لأجل دعم النمو الإقتصادي مثل التعبئة الجيدة للموارد المالية و التي توفر موارد مالية أكبر للإقتصاد، توفير المعلومات الكافية و الدقيقة عن مختلف الأنشطة الإقتصادية الأمر الذي يقلل من حدة مشكلة عدم تناظر المعلومات و التقليل من المخاطر المالية عن طريق عرض تشكيلة واسعة من الأدوات المالية.

إلا أن نتائج سياسات التحرير المالي لم تكن في صالح التحرير المالي خاصة في شكله الأول الذي وضعه شاو و ماكينون 1973، و هذا ما دفع ماكينون 1991 و أنصار مدرسة ستانفورد إلى تطوير مفهوم التحرير المالي و إثراءه و هذا بالأخذ بعين الاعتبار لبعض الإنتقادات العديدة التي وجهت لهذا المنهج.

### المطلب الأول : الإنتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي

تعرض تحليل Shaw and McKinnon في شكله الأول إلى العديد من الإنتقادات خاصة من طرف الكينيديون الجدد وأنصار مدرسة الهيكلين الجدد وذلك فيما يخص المبادئ التي يركز عليها هذا التحليل ونذكر من بينهم: *Stiglitz et Weiss (1981), Taylor(1983), Van Wijnbergen(1983), (1991) Burkett And Dutt..Fry (1988) , Cho(1986),*

حيث انحصرت بعض الإنتقادات التي تعرض لها تحليل Shaw and McKinnon فيما يلي : "1"

#### أ- إنتقاد فرضية الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة على الإدخار و الإستثمار:

يفترض تحليل Shaw and McKinnon أن هناك علاقة إيجابية بين معدل الفائدة الحقيقي وحجم الإدخار و الإستثمار ، وأهمل هذا التحليل وجود متغيرات أخرى من شأنها أن تؤثر في حجم الإدخار مثل الدخل، حيث إكتفيا بحصر هذه المتغيرات في معدل الفائدة الحقيقي ، إلا أن الدراسات النظرية التجريبية التي تلت أعمالهم أثبتت عكس ذلك.

حيث أكد كل من *Burkett And Dutt (1991)* أن إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع يدفع الأفراد إلى الإدخار أكثر ، وبما أن الإدخار يعتبر كتسرب فإنه يقلل من الطلب الكلي على القروض فينخفض الإستثمار، بمعنى أن إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع يخفض الطلب الفعال على القروض بسبب انخفاض معدل الربح بالنسبة للمستثمرين ، الأمر الذي يؤثر سلبا على الإنتاج والاستثمار ، وبالتالي توصل *Burkett And Dutt* في دراستهما إلى وجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة الحقيقي والإستثمار مبررين ذلك بإرتفاع معدلات الفائدة

<sup>1</sup>-Baptiste Venet , « Libéralisation Financière et Développement Economique » Une revue critique de la littérature .OP Cite. P94a 98.



وتكلفة الإقراض التي تؤدي إلى خفض الإقبال الفعال على طلب القروض وبالتالي خفض حجم الإنتاج والإستثمار.

وأضافا *Burkett And Dutt* أنه حتى وإن كان هناك تأثيرا إيجابيا للتحرير المالي على الإدخار في الدول النامية، فإن هذا الإدخار سيوجه لتمويل إستثمارات غير إنتاجية كالعقارات، وكذلك للمضاربة في أسواق الأسهم إن وجدت ولإستيراد السلع الإستهلاكية الكمالية والباهظة الثمن ، ويعود ذلك حسب أنصار مدرسة الكينزيون الجدد إلى عدم تطور وعدم توازن الأسواق المالية في الدول النامية.

### ب - عدم الأخذ بعين الإعتبار مشكل عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ومشكل عدم تناظر المعلومات:

تعتبر سياسة التحرير المالي نظرية مبنية على فرضية كفاءة الأسواق المالية، غير أن الأسواق في الدول النامية هي غير فعالة وتعاني مشاكل كثيرة خاصة مشكل عدم تناظر المعلومات. وفي هذا الشأن يؤكد *Cho (1990/1986)* على معاناة الأسواق المالية في الدول النامية من مشكل عدم تناظر المعلومات، حيث يدفع هذا المشكل عدم تناظر المعلومات ، حيث يدفع هذا المشكل بالبنوك والمؤسسات المالية إلى الإمتناع عن تمويل الإستثمارات الجديدة ، لأنها تعتبرها ذات مخاطر مرتفعة في ظل نقص المعلومات اللازمة عنها، ويعتبر *Cho* أن سياسة التحرير المالي لا تأتي بنتائجها الإيجابية في الدول النامية في ظل وجود مشكل عدم تناظر المعلومات. وأكد كل من *Stiglitz et Weiss (1981)* أن تقييد الإئتمان لم يكن قائم فقط في ظل سياسة الكبح المالي كما أشار *Shaw and McKinnon* ، بل يبقى ضرورة حتمية يطبق في الدول النامية التي تريد أن تتبع نهج الإقتصاد المفتوح الذي تسود فيه المنافسة التامة، ويعود هذا إلى خصوصية الأسواق المالية في هذه الدول كونها تعاني من عدم الكفاءة والفعالية بالإضافة إل مشكل عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، وغياب الإشراف والرقابة التامة على العمليات المالية والمصرفية. فالمقرض في ظل غياب المعلومات اللازمة عن المقترض حسب *Stiglitz et Weiss* ، يصبح متأكدا من عدم قدرة المقترض على سداد ديونه ، وهذا ما يدفعه إلى تقييد الإئتمان والحد من معدل الفائدة وترشيد توزيعه وذلك تجنبنا لانخفاض أرباحه المتوقعة الذي ينجم عن تمويل المقترض الأكثر تعرضا للمخاطرة.

**ج - إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:**

انتقد كل من *Fry(1988)* ، *Taylor(1983)*, *Van Wijnbergen(1983)* ، وغيرهم من أنصار مدرسة الهيكلين الجدد تحليل **Shaw and McKinnon** الذي أهمل دور القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية نظرا للدور الذي يتسم به في عملية تمويل الإستثمارات ، واعتبروا أن القطاع غير الرسمي ساهم كثيرا في رفع معدلات النمو الإقتصادي للدول النامية في سنوات الكبح المالي نظرا لقصور هيكلها المالية وأجهزتها المصرفية الرسمية في عملية تمويل المشاريع الإقتصادية ، كما أن الأسواق المالية بها غير مثالية . كذلك يركز أنصار مدرسة الهيكلين الجدد على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية على الرغم من أنه يعرقل تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك لأنه يقوم بوساطة تامة مقارنة مع البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بوساطة جزئية نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على التوسع في منح القروض.

## المطلب الثاني : تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية

لقد عرفت الفترة الممتدة ما بين منتصف السبعينات وإلى غاية بداية التسعينات قيام معظم الدول النامية بإتباع سياسة التحرير المالي ، وذلك من أجل تحقيق هدف رئيسي ومشارك المتمثل في التطور المالي ، إلا أن كيفية تطبيق سياسة التحرير المالي عرفت بعض الاختلاف بين هذه الدول ، حيث تباينت النتائج المترتبة عن تطبيق هذه السياسة من دولة إلى أخرى .

وسوف نحاول في هذا المطلب دراسة مسار سياسة التحرير المالي في بعض الدول النامية:

### 1- التحرير المالي في أندونيسيا:

لقد مر التحرير المالي في هذا البلد بعدة مراحل وهي كالآتي:

**إلغاء القيود على أسعار الصرف :** وتم ذلك سنة 1971 بعد الإلحاح الكبير من طرف صندوق النقد الدولي ، وهذا بعد تأكدها من صعوبة الإبقاء على هذه القيود نتيجة قربها من المركز الدولي المفتوح في سنغافورة. ولكن القيود الأخرى المفروضة على النظام المالي ظل العمل بها ساري المفعول حتى سنة 1983 ، بحيث لم تحطو أندونيسيا أي خطوة أخرى في اتجاه التحرير المالي قبل هذا التاريخ.

**أ- تخيير أسعار الفائدة :** في سنة 1983 قامت أندونيسيا بتحرير معدلات الفائدة كما عملت على التخفيف من القيود المفروضة على تخصيص الإئتمان ، وفي سنة 1984 عمدت إلى سن إجراءات أخرى تهدف إلى تعزيز الإشراف التحوطي.

**ب- التقليل من حواجز الدخول:** ما بين سنة 1988-1989 قامت أندونيسيا بالتقليل من القيود المفروضة على دخول البنوك الأجنبية والتخفيف من الضوابط التي تحد من توسع البنوك الموجودة.

بالرغم من أن وتيرة سياسة التحرير المالي في أندونيسيا كانت تسير ببطء بسبب قواعد وآليات الإشراف التحوطي التي كان يتم سنها في كل مرة والتي أدت إلى التخلف عن تدابير إلغاء القيود الخاصة بالنظام المالي ، إلا أنه يمكن القول بأن سياسة التحرير المالي في هذا البلد كانت ناجحة للأسباب التالية :

- فقد كانت أسعار الفائدة الحقيقية موجبة ابتداء من سنة 1983.
- سجل النظام المالي الاندونيسي درجة عالية من التطور المالي.
- تعاضم أهمية البنوك الخاصة مع تراجع دور البنوك العمومية.
- تطور السوق المالي (بورصة جاكرتا)، و إرتفاع حجم المعاملات المالية التي تتم فيه مما أدى إلى إزدياد أهميته.

## 2- التحرير المالي في الشيلي:

رأت الشيلي في التحرير المالي وسيلة للخروج من حالة الكبح المالي التي أثرت سلباً على حجم الموارد المالية المعبئة، و على جودة الخدمات المالية المقدمة للإقتصاد و هذا ما أدى إلى تراجع دور النظام المالي في دعم النمو الإقتصادي، الأمر الذي دفع بها إلى الإسراع في تطبيق إجراءات التحرير المالي .

إبتداءً من منتصف السبعينات، شرعت الشيلي في تحرير نظامها المالي حيث بدأت بالإلغاء التام للسقوف المفروضة على أسعار الفائدة الشيء الذي مكن من الحصول على أسعار فائدة حقيقية موجبة على القروض، كما أنها أقدمت على حوصصة البنوك العمومية و إلغاء كل الحواجز المتعلقة بدخول المؤسسات المالية و البنوك الأجنبية إلى السوق المحلي.

إن الإندفاع الكبير للشيلي نحو إنتهاج سياسة التحرير المالي كان العديد من الآثار السلبية على النظام المالي و الإقتصادي، حيث عرف هذا البلد مباشرة بعد تخليه عن سياسة الكبح المالي إفلاس العديد من البنوك و المؤسسات المالية، كما شهدت أسعار الفائدة الحقيقية على القروض إرتفاع كبير وصلت إلى 30 % في السنوات ما بين 1975 و 1982، و كذلك إنخفض التضخم من 200 % في عام 1974 إلى 20 % سنة 1981، كما أدت الفوارق الكبيرة بين معدلات الفائدة المحلية المرتفعة و معدلات الفائدة الأجنبية المنخفضة إلى إجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية، ترتب عليها إرتفاعاً مفرطاً في سعر الصرف مما أثر سلباً على الصادرات المحلية، و إرتفعت تكلفة الواردات فتقلص بذلك مستوى الإنتاج، كما أدى هذا إلى إنخفاض مستويات الربح في كل من القطاعين الصناعي و الزراعي في الشيلي و النتيجة كانت تخلف عدد كبير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك المحلية"<sup>1</sup> .

و أدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل إلى توسع نقدي سريع أوجد صعوبة لدى السلطات في التحكم في الطلب المحلي، فارتفع معدل التضخم كما أن إفتقار الهيئات المشرفة على الجهاز المصرفي في هذا البلد خلال تلك الفترة أدى إلى زيادة المضاربة و الإقراض الخطر.

و في الدراسة التي قام بها كل من Burkett Et Dutt سنة 1991، وجدوا أن التحرير المالي في الشيلي لم يؤدي إلى زيادة الإستثمارات و لا إلى رفع وتيرة النمو الإقتصادي، فالتأثير الوحيد الإيجابي له هو زيادة مستوى الموارد المالية المعبئة، و لكن للأسف لم تستعمل في تمويل الأنشطة الإنتاجية و إنما إقتصرت إستعمالها على المضاربة في السوق المالي و على شراء العقارات"<sup>2</sup> .

و الجدول التالي يوضح تواريخ تطبيق سياسة التحرير المالي بصفة جزئية و كلية في بعض الدول النامية للفترة الممتدة ما بين 1970 و 2002.

<sup>1</sup> - البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 108-159.

<sup>2</sup> - Baptiste Venet , op cite, P 16.

التحرير الكلي	التحرير الجزئي	حساب رأس المال		الأسواق المالية		القطاع المالي		الدول
		التحرير الكلي	التحرير الجزئي	التحرير الكلي	التحرير الجزئي	التحرير الكلي	التحرير الجزئي	
أمريكا اللاتينية								
1994	1976-94	1981-82/1991	1976-81/1982-91	1991	1977-82/1989-91	1994	1977-82/1987-94	الأرجنتين
1991-94/1998	1973-91/1994-96	1990-94/1996	1994-98	1991	1973-91	1991	1976-79/1988-91	البرازيل
1998	1974-98	1998	1977-78/1979-98	1995	1987-95	1986	1974-82/1984-86	الشيلي
1998	1974-98	1998	1991-98	1991		1990	1974-90	كولومبيا
1991	1973-91	1991	1973-91	1991	1989-91	1990	1977-90	المكسيك
1993-96	1973-87/1990-93/96	1992	1973-87/1990-92	1993	19991-93	1992-96	1973-82/1990-92/96	البيرو
1996	1973	1973-83/1996	1983/96	1990-94/1995	1973-90/1994-95	1991-94/96	1981-84/89-91/94-96	فنزويلا
آسيا								
1996	1980-96	1994	1991	1991		1996	1980-96	بنغلاداش
1995	1973-95	1973		1973		1995	1978-95	هونغونغ
1998	1979-98	1998	1979-98	1992-92/1998	1984-91/1992-98	1997	1980-97	كوريا
	1991	1994	1991-94		1992	1995	1992-95	الهند
1997	1978-97	1988-91	1979-88/1991	1997	1988-97	1983	1978-83	أندونيسيا
	1973		1973	1992	1973-92	1991	1971-85/1987-91	ماليزيا
	1986		1990	na	na	1989	1986-89	نيبال
	1976		1976	1991	1986-91	1983	1981-83	فلبين
1987	1972-87	1978	1972-78	1987	1983-87	1977	1975-77	سنغفورة
1994	1978-94	1994	1978-94	1990	1980-90	1990	1980-90	سيرلانكا
1998	1980-96	1998	1994-98	1990	1988-90	1992	1980-92	تايلاند
إفريقيا ودول المتوسط								
	1980		1985	1996		1983	1980-83	إفريقيا الجنوبية
	1990		1994			1995	1990-95	الجزائر
1992	1990-92	1991	1990-91	1992		1991		مصر
	1986				1986	1990	1987-90	غانا
	1980		1990	1993		1996	1980-96	المغرب
	1986		1993		1989	1996	1986-96	تونس
1990	1980-90	1990	1984-90	1989	1983-89	1989	1980-83/1987-89	تركيا
	1991	1994			1993	1991		زيمبابوي

**المطلب الثالث : شروط نجاح التحرير المالي.**

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصري لإنجاح هذه السياسة، وهي: "1"

**1- استقرار الإقتصاد الكلي: "2"**

إن التحرير المصري يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع و العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، و أسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصري، و تؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي، و يساهم في إضعاف النظام المصري الوطني و التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصري، و ذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصري السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، و التنظيم و الإشراف الحكومي غير المناسب و التدخل غير السليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، و ذلك لكون سياسة التحرير المالي و المصري تكون لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة. و على هذا الأساس فان التحرير المصري يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف و سياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

و من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية و أخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية و سياسة التحرير المصري، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية و المصرفية، و تصميم هياكل تنظيمية و قوانين للحد من المخاطر، و حماية المودعين و تصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصري و أحكام الرقابة و التدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات و تكمن في تطوير نظام التامين على الودائع لحماية المودعين و التقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية و في التحرير الاقتصادي و المصري و ذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول و الانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح و متحرر و يعمل وفق آليات السوق.

<sup>1</sup> — بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام " دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص 477-478.

<sup>2</sup> — Nawal Bentahar, les conditions préalables au succès de la libéralisation financière, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique, OP Cite, P :47.

## 2- توفير المعلومات والتنسيق فيما بينها:

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى ، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هو الأكثر عائدا ، والعكس صحيح ، لأنها تعوض معدل الفائدة .

كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات ، صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة ، ورفع تكلفة الحصول على المعلومات ، ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المصرفي ضرورة التدخل الحكومي ، لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات ، بإصدار لوائح ، أو فرض ضرائب ، أو تقديم إعانات لتفادي إرتفاع تكلفة الحصول على المعلومات ، التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق ، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

## 3- إتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي و المالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، و فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات و رفع دعم الدولة للأسعار، و تطبيق سياسة الخوصصة و تشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، و التخلي عن التخصص القطاعي، و رفع القيود عن تدفق و انتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم تنتقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية و تحريرها، و السماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي و المصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، و حرية حركة رؤوس الأموال، و قابلية العملة للتحويل و حرية الصرف .... وغيرها.

و عموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها و سرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، و مرحلة التنمية التي بلغها، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص و دورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

## الجدول رقم (2-2): تتابع إجراءات التحرير المالي

القطاع	الداخلي	الخارجي
الحقيقي	<p><u>المرحلة الأولى:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستقرار الإقتصادي.</li> <li>• إلغاء الرسوم الضريبية بهدف تقديم إعانة للمؤسسات الإقتصادية.</li> <li>• الخصخصة.</li> </ul>	<p><u>المرحلة الثالثة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تحرير العمليات الجارية.</li> <li>• خلق سوق الصرف وقابلية التحويل الخارجي للعملة.</li> </ul>
المالي	<p><u>المرحلة الثانية:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• هيكلية وخصوصية النظام البنكي المحلي.</li> <li>• خلق وتفعيل السوق النقدي.</li> </ul>	<p><u>المرحلة الرابعة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إلغاء الرقابة على حركة رأس المال.</li> <li>• التحويل الكامل للعملة</li> </ul>

*Source :* Mohamed Jaber Chebbi Existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents? Université Paris Dauphine cahier n° 2005-17 P 7.



#### 4- الإشراف الحذر على الأسواق المالية :

إن إنجاح سياسة التحرير المالي و المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من اجل منع الانحرافات و المحافظة على انضباط السوق المصرفي، و تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية و المالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه إليها، و ضمان الشفافية و الاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك و المؤسسات المالية و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار و متابعة تنفيذه، و إقامة هيئات رقابية و إشرافية تتمتع بالاستقلالية و على رأسها البنك المركزي و هذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، و لقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر و عملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف و الرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

## خلاصة الفصل الثاني

أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية التي قدمها كل من Mckinnon and Shaw وغيرهم من الإقتصاديين حول موضوع سياسة التحرير المالي أنه يوجد علاقة إيجابية مباشرة وغير مباشرة لهذه السياسة بالنمو الإقتصادي ، واعتبر هؤلاء أن التحرير المالي بنوعيه تحرير القطاع المصرفي الداخلي أو تحرير تنقلات رؤوس الأموال عن طريق تحرير الأسواق المالية يقدم الدعم للدول النامية بدرجات كبيرة لتحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة ومرتفعة .

حيث لقي تحليل Mckinnon and Shaw المتعلق بسياسة التحرير المالي ترحيبا ودعمًا ومساندة من طرف العديد من الإقتصاديين والهيئات والمنظمات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، كون أن هذه السياسة تسمح للدول النامية بتعبئة القدر الكافي من الموارد المالية التي تحفز الاستثمار وتعمل تحقيق معدلات نمو موجبة هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف تطبيق سياسة التحرير المالي اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى ، فمنها من أقدمت على تحرير نظامها المالي على نطاق واسع و بشكل سريع ، ومنها من فضلت إتباع النهج التدريجي في التحرير .

وقد أكد الخبراء الإقتصاديين في السنوات الأخيرة أن نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية يعتمد بشكل كبي على بعض الشروط الأساسية أهمها: تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي ، توفير إطار تنظيمي وقانوني ملائم و إتباع النهج الصحيح للتحرير المالي الذي يأخذ في عين الإعتبار الظروف الاقتصادية والمالية لكل دولة.



الفصل الثالث

## الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية للتحرير المالي

### تمهيد :

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي عرف نظامها المالي و المصرفي في ظل الإقتصاد الموجه قصورا شاملا في آدائه، و كان ذلك نتيجة لإستمرار الحكومة الجزائرية في إعتمادها على تطبيق سياسة الكبح المالي منذ حصولها على الإستقلال بهدف تمويل برامجها الإقتصادية و التنموية، حيث سيطرت آنذاك البنوك العمومية على النشاط المالي و المصرفي ككل، فتدنت حجم الموارد المالية المعبئة كما إرتفع مقدار العجز في ميزان المدفوعات للدولة و تراكمت الديون الخارجية و هذا إنعكس سلبا على معدلات النمو الإقتصادي للدولة، الأمر الذي دفع بالسلطات أولا بتأميم البنوك الأجنبية ثم إعتمدت الإصلاح المالي لسنة 1971، و قد ترتب عن هذه الوضعية هيمنة الخزينة العمومية على البنوك و تدخلها في توزيع القروض و إهمال لدور النظام المصرفي في تعبئة الإدخار.

و بعد الأزمة النفطية سنة 1986 و إنهيار سعر صرف الدولار الأمريكي، وقعت الجزائر في أزمة مالية خانقة حيث إنخفضت مداخيل الدولة و شلت حركة التمويل الموجه للإقتصاد الوطني و المؤسسات العمومية، و بالتالي تعطلت المشاريع الإستثمارية و المخططات التنموية التي وضعتها السلطات الجزائرية، الأمر الذي تطلب منها القيام بإصلاحات جذرية و عميقة تهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي.

## المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي

فضلت الجزائر عادة الإستقلال الإعتماد على نمط التسيير المركزي المخطط المستند على مبادئ و قواعد الإقتصاد الإشتراكي الموجه، بحيث شمل هذا النمط من التسيير جميع القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع المالي و المصرفي بإعتباره أحد أهم المصادر الأساسية للتمويل..

### المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال فترة ما بين

**1962 و 1970**

لقد كان النظام المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة إمتداد للنظام المصرفي الفرنسي الليبرالي، موجهة لخدمة أهداف و مصالح الأقلية الإستعمارية<sup>1</sup>، كما كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الإستقلال في المناطق الكبيرة بالدرجة الأولى، بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية و وكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان، و بعض مناطق إستغلال الثروات الطبيعية كمناجم الفحم، كما تميز النظام المصرفي الجزائري آنذاك بوجود شبكة متطورة من البنوك الخاصة و العامة.

و قد ورثت الجزائر عادة الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا مبنيا على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية و على خدمة الأقلية الإستعمارية، كما أنه كان نظاما قائما على الإقتصاد الليبرالي و الذي لا يخدم التطلعات الجديدة المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية و العدالة الإجتماعية، إلا أنه بعد الإستقلال تأثر هذا النظام المصرفي بمجموعة من العوامل و المتمثلة فيما يلي<sup>2</sup>:

❖ على الصعيد السياسي: إسترجاع الجزائر لسيادتها الكاملة على التراب الوطني، و إتخاذ الإشتراكية كمنهج نظام إقتصادي للدولة الجزائرية.

❖ على الصعيد الإجتماعي: كان الوضع يسوده البؤس، و تدهور المستوى المعيشي لمعظم الجزائريين، بطالة مرتفعة نتج عنها نزوح ريفي كبير بحثا عن مناصب العمل و فقر كبير، و أمية متفشية في أوساط الشعب.

❖ على الصعيد الإقتصادي: و تمثل الوضع الإقتصادي فيما يلي:

✓ توقيف الإنتاج في معظم المؤسسات الإنتاجية.

✓ هجرة معظم الإطارات المؤهلة للتسيير.

✓ هجرة رؤوس الأموال.

<sup>1</sup> - شاكر القرويني " محاضرات في إقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، مرجع سبق ذكره، ص 246.

✓ تقليص شبكة الفروع المصرفية و زوال شبكة كاملة لمصارف أخرى.  
كما أدت هذه العوامل إلى انخفاض ملحوظ في عدد البنوك التي كانت تعمل في الجزائر، و حتى تستطيع السلطات سد هذا الفراغ الذي تركته مغادرة البنوك الأجنبية للجزائر و تحقيق أهداف التنمية المخططة، قامت بوضع هياكل مالية تتماشى مع هذا الوضع و تضمن توفير التمويل للاقتصاد الوطني، و مراقبة و حماية الموارد المالية المحلية، و تمثلت هذه الإجراءات فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962.
  - ✓ إنشاء البنك المركزي في 13 ديسمبر 1962.
  - ✓ تحويل صلاحيات بنك الجزائر إلى البنك المركزي.
  - ✓ تمويل المزارع المسيرة ذاتيا عن طريق البنك المركزي و الخزينة العمومية.
  - ✓ إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 07 ماي 1963.
  - ✓ إصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري في 10 أبريل 1964.
  - ✓ إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1964.
- و قد أسفرت هذه الوضعية التي عرفتها الجزائر من 1962 إلى 1966 عن وجود ازدواجية نظامين مصرفيين:

❖ نظام قائم على أساس ليبرالي تمثله المصارف الأجنبية، و التي تبحث عن تحقيق الربح و المرودية، من خلال اقتصرها على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بالملاءة المالية الجيدة، و تمويل عمليات التجارة الخارجية.

❖ و نظام مصرفي آخر قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، يمثله كل من البنك المركزي الجزائري و الخزينة العمومية، و التي أصبحت تقوم بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة و الصناعة بسبب التشدد في التمويل التي كانت تمارسه البنوك الأجنبية.

إن الضغط الذي كانت تمارسه المصارف الأجنبية على الاقتصاد الوطني نتيجة رفضها تمويل المشاريع الجزائرية، ولد انفجارا لدى السلطات العمومية تجسد في تأسيس مجموعة من المصارف الوطنية على حساب تأميم المصارف الأجنبية و ذلك سنة 1967، من أجل دعم كل من البنك المركزي و الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي و التحكم في الموارد المالية الوطنية و توظيفها بشكل يضمن تنمية اقتصادية سريعة و مستقلة .

<sup>1</sup> - لعشب محفوظ "سلسلة القانون الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 49.

وقد نتج عن هذه السياسة ظهور جهاز مصرفي وطني مكون من:

### ✓ البنك الوطني الجزائري: "Banque Nationale d'Algérie"<sup>1</sup>

أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 بموجب الأمر رقم 66-178 ليكون أداة للتخطيطي المالي و دعامة للقطاع الاشتراكي. بلغ رأسماله حوالي 20 مليون دينار جزائري ، حيث يقوم هذا البنك بالعمليات المصرفية التقليدية، إضافة إلى احتكاره لعملية تمويل القطاع الزراعي، وهذا أخذاً بمبدأ التخصص المصرفي.

### القرض الشعبي الجزائري: Crédit Populaire d'Algérie

تأسس بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب الأمر رقم 66-36 المعدل و المتمم بالأمر رقم 67-75 الصادر في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الجزائري، برأس مال ملك للدولة و مخصص لها قدر ب: 15 مليون دينار جزائري<sup>2</sup>. حيث يقوم ب:

- يلعب دورا كوسيط للعمليات المالية و الإدارات الحكومية.
- البناء و التشييد بقروض متوسطة و طويلة الأجل.

### ✓ البنك الخارجي الجزائري: Banque Extérieure d'Algérie

تم تأسيسه في 1 أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204 و يعد ثالث و آخر مصرف تجاري، وبلغ رأسماله 20 مليون دينار جزائري في بداية نشاطه<sup>3</sup>.

يشارك البنك الخارجي في تمويل التنمية الإقتصادية في الإطارين الداخلي و الخارجي<sup>4</sup> :

ففي الإطار الخارجي يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال عمليتي الإستيراد و التصدير، حيث يقوم بمنح إعتمادات الإستيراد و ضمانات لتسهيل التصدير.

أما في الإطار الداخلي فهو يقوم بتمويل العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك.

<sup>1</sup> - Goumiri Mourad " L'offre de la monnaie en Algérie ", op-cite, P 70.

<sup>2</sup> - شاكر القزويني " محاضرات في إقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>3</sup> - شاكر القزويني " محاضرات في إقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>4</sup> - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 190.

## المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية (1971-1980)

### 1- الإصلاحات المالية لسنة 1971

لقد فضلت الجزائر بعد الإستقلال النهج الإشتراكي المعتمد على المخططات التنموية (المخطط الثلاث 67-69، المخطط الرباعي الأول 70-73، المخطط الرباعي الثاني 74-77، المخطط الخماسي الأول 80-84) وهذا يتطلب وجود نظام مالي قادر على الإنسجام معه، و من ثم ظهرت أهمية الإستثمار كعنصر أساسي لتحريك النشاط الإقتصادي، ونظرا لما تتطلبه هذه العملية من رؤوس أموال ضخمة، كان لابد من البحث عن مصدر للتمويل، ولهذا لجأت السلطات إلى إصلاح النظام البنكي من خلال تقييده حتى يصبح وسيلة في يد السلطات تستعملها لتمويل المؤسسات العمومية.

كان يهدف الإصلاح المالي لسنة 1971 إلى تكريس منطق تخطيط عمليات التمويل و مركزيتها، أي دعم إجراءات الكبح المالي و بالتالي تمكين الحكومة من توفير التمويل اللازم لمخططاتها التنموية و إحكام سيطرتها على النظام المالي بشكل عام وقد إرتكزت هذه الإصلاحات على المبادئ التالية<sup>1</sup>:

- تدعيم الرقابة وذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين هما حساب الإستغلال الذي يختص في تمويل العمليات القصيرة الأجل، و حساب الإستثمار الذي يختص في تمويل العمليات المتوسطة و الطويلة الأمد.
  - تدعيم عملية تعبئة الموارد المالية عن طريق إنشاء فروع للمؤسسات المالية و البنوك في كافة أنحاء التراب الوطني.
  - إلغاء التمويل الذاتي من أجل إتاحة الفرصة للحكومة لتطبيق التخطيط المركزي.
  - منع المؤسسات من التعامل في مجال تقديم القروض و التسبيقات المالية لبعضها البعض باستثناء القروض الخارجية.
- وقد حمل هذا الإصلاح رؤية جديدة لعلاقات التمويل، و حدد الطرق التي يتم بواسطتها تمويل الإستثمارات العمومية المخططة.

<sup>1</sup> - بحوص مجذوب "أثر الإصلاحات المالية على السياسة النقدية"، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، بشار، 2005-2006، ص 06.



❖ دور الخزينة العمومية: لقد مثلت الخزينة العمومية أهم جهاز في تمويل الإقتصاد

الوطني، من خلال قيامها بما يلي:

- ✓ تلعب دور صندوق الدولة و تقوم بتسيير ميزانيتها.
- ✓ تمويل معظم الإستثمارات المخططة.
- ✓ إعادة الهيكلة و التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

أصبحت للخزينة العمومية الدور الأكثر أهمية في عمليات الوساطة المالية و تحويل الموارد إلى النظام المصرفي الجزائري، كما أنها لعبت دورا مهما في تمويل الإستثمارات المخططة<sup>1</sup>، حيث أنها مولت بطريقة غير مباشرة حوالي ثلثي الإستثمارات المخططة للمؤسسات العامة خلال مرحلتى السبعينات و الثمانينات<sup>2</sup>.

❖ دور النظام المصرفي:

البنك المركزي الجزائري : أمام تعاظم دور الخزينة في الإقتصاد فقد أعطى البنك

المركزي دورا محددًا و أصبح وسيلة لتنفيذ مقررات وزارة المالية، و إقتصر دوره على تقديم تسيقات للخزينة و إعادة تمويل البنوك التجارية بمعدلات إعادة خصم منخفضة لم تتجاوز 2.75 % من 1972 إلى 1986 الأمر الذي أفقد دوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد.

البنوك التجارية : لقد أهمل الإصلاح المالي لسنة 1971 دور البنك كوسيط مالي

يعمل على تعبئة الإدخار الطويل الأجل، و إنما إعتبرها مجرد صناديق تمنح للمؤسسات العمومية التمويل الذي تطلبه دون البحث عن الربحية و المرودية<sup>3</sup>.

إن سهولة إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي قلل من مهمتها في جمع الموارد المالية و البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كما أن التوطين المصرفي الذي أقره إصلاح 1971 و الذي ينص على تركز العمليات المالية للمؤسسات العمومية لدى بنك واحد فقط و إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات، كان يهدف غلى تفادي المنافسة بين البنوك بإستعمال معدلات الفائدة و التي تم تحديدها عند مستويات منخفضة.

<sup>1</sup> - Hocine Benissad " La réforme économique en Algérie ", OPU, Algérie, 2ème édition, 1991, p119.

<sup>2</sup> - Riad Benmalek " La réforme de système bancaire en Algérie ", mémoire de maitrise, université des sciences sociales Toulouse, France, 1998, p18 ; www.buits\_toulouse.fr

<sup>3</sup> - Hocine Benissad " La réforme économique en Algérie ", op-cité, p123.

## 2- إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من 1980 إلى 1986

لقد تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري حيث إنشق عنهما مؤسستان مصرفيتان هما:

البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL) فأصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية و لكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه البنوك الجزائرية<sup>1</sup>:

### ✓ بنك الفلاحة و التنمية الريفية : ( BADR )

أنشئ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم ( 82 - 206 ) حيث كان تأسيسه نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري<sup>2</sup> .

قدر رأسماله ب 1 مليار دينار جزائري إختص في تمويل القطاع الزراعي و كل الأنشطة المرتبطة به، إضافة إلى المهن الحرة و المؤسسات الخاصة الموجودة في الأرياف<sup>3</sup> .

### ✓ بنك التنمية المحلية : ( BDL )<sup>4</sup>

تأسس بموجب المرسوم رقم ( 85 - 85 ) الصادر في 30 أبريل 1985، إذ يعتبر آخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر خلال مرحلة الإقتصاد الموجه أي خلال فترة الكبح المالي، قدر رأسماله بحوالي نصف مليار دينار جزائري، و قد ظهر نتيجة إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري.

لقد تميزت هذه المرحلة بوجود نظام مصرفي خاضع للتسيير المركزي، إقتصرت مهمته على تمويل المشاريع المخططة مركزيا و منح القروض للقطاع العمومي دون مراعاة شروط الربحية و المردودية، كما تميزت هذه الخزينة العمومية على النظام المصرفي.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي ، د.عتوش عاشور" واقع المنظومة الجزائرية و نهج الإصلاح"، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية واقع وتحديات الجزائر، 2004 ، ص 03 .

<sup>2</sup> - شاكر القزويني" محاضرات في إقتصاد البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>3</sup> - بن عبد الفتاح دحمان " السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 277-278 .

<sup>4</sup> - Goumiri Mourad " L'offre de la monnaie en Algérie ", op-cité, p176.

### 3- إنعكاسات سياسة الكبح المالي على النظام المالي و المصرفي الجزائري

لقد كان لسياسة الكبح المالي إنعكاسات واضحة على النظام المالي و المصرفي الجزائري، تجلت من خلال عدم قدرة البنوك التجارية على ممارسة أهم وظائفها و المتمثلة في جلب المدخرات المالية، و إعتبار النقود مجرد ظاهرة حسابية فقط ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الإقتصادية، كما يمكن ملاحظة هذه الإنعكاسات من خلال سيطرة الخزينة على النشاط المالي في الجزائر.

#### 3-1- تطور مكونات الكتلة النقدية خلال فترة الكبح المالي<sup>1</sup>

خلال هذه الفترة نلاحظ إرتفاع شديد في المعروض النقدي إذ وصل في سنة 1985 إلى 223.68 مليار دينار بعدما كانت في سنة 1964 حوالي 4.8 مليار دينار أي تضاعفت ب: 46.6 مرة.

كما عرفت نسبة تداول النقود الورقية زيادة معتبرة قدرت بحوالي 30.6 مرة ما بين 1964-1985، كما إرتفعت نسبة تداول النقود الكتابية بحوالي 62.8 مرة خلال نفس الفترة، أما أشباه النقود فقد سجلت زيادة معتبرة إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي. أما في الفترة من (1979-1985)، بلغت النقود الورقية 37.9% أما النقود الكتابية فقد ارتفعت إلى 53.20% لتكون أكبر حصة لمكونات الكتلة النقدية أما أشباه النقود فلم تمثل سوى 8.9% و يدل هذا على ضعف النظام المصرفي على تعبئة الإدخار.

#### 3-2- تطور الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام:

حتى يكون للإصدار النقدي الأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي فلا بد أن يساير تطور الإنتاج الحقيقي في الإقتصاد، أي أن التغير في الكتلة النقدية يجب أن يجد مقابلا له في الإنتاج، لكن في الجزائر حدث العكس حيث في لوحظ مع بداية سنة 1980 ظهور فجوة بين نمو الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 5.8% و نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 10% خلال نفس السنة

و يعود السبب الرئيسي لهذا الإختلاف في النمو إلى طبيعة تمويل الإقتصاد و التي كانت تعتمد على الإصدار النقدي بشكل كبير في تمويل الإستثمارات المخططة، من خلال تزايد دور الخزينة في التمويل من جهة و ضعف النظام المصرفي في تعبئة الإدخار من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ، مرجع سبق ذكره، ص 167-168.

## المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وأثرها على الإقتصاد خلال مرحلة التخطيط المركزي

إن اعتماد الجزائر النهج الاشتراكي ورغبتها في تحقيق تنمية إقتصادية قوية وسريعة ، كان يتطلب توفر استثمارات ضخمة ورؤوس أموال كبيرة ، وهذا ما دفع السلطات آنذاك إلى التأثير والتحكم في النظام المالي والمصرفي الجزائري بهدف الحصول على مساهمته في توفير التمويل بأقل تكلفة للقطاعات التي تعتبرها الدولة قطاعات أولوية ، فأصبح "الكبح المالي" هو القاعدة في القطاع البنكي والمالي الجزائري وهذا على مستويين: "1".

1. في تحديد معدلات الفائدة.

2. في توزيع ومنح القروض.

### 1- تحديد معدلات الفائدة

لقد تميزت معدلات الفائدة المطبقة خلال فترة التخطيط المركزي للإقتصاد بالخصائص التالية:  
**ثبات معدلات الفائدة:** معدلات الفائدة الدائنة المطبقة سواء على الودائع لأجل أو الودائع عند الطلب ، ومعدلات الفائدة المدينة على مختلف أنواع القروض بالإضافة إلى العملات البنكية التي تميزت بثباتها لفترة طويلة ، وتحديدًا مركزيا من طرف وزارة المالية.  
**المستوى المنخفض لمعدلات الفائدة:** فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات فائدة جد منخفضة، حتى أنها في بعض الحالات كانت سلبية لم تغطي حتى معدل التضخم الرسمي.

ويمكن أن نوضح هيكله معدلات الفائدة والتي بقيت منخفضة طوال الفترة الممتدة من الفترة 1972 إلى 1986 فيما يلي: "2"

✓ معدل إعادة الخصم لم يتجاوز 2.75 % من 1972 إلى 1986.

✓ معدلات الفائدة على الودائع بقيت تتراوح ما بين 2.6% و 2.9% خلال نفس الفترة .

✓ معدلات الفائدة على القروض تراوحت بين 4% و 6%.

<sup>1</sup> - Mohammed Benmansour , « perspectives pour les reformes du secteur bancaire et financier » ouvrage collectif, OPU, Algerie, 1994, p101

<sup>2</sup> - M. Ghernaout « crises financier et faillites des banques Algériennes » , Edition GAL Algérie. 2004, p75,

## 2- توزيع القروض:

أما فيما يتعلق بمنح القروض، فقد كرسّت السلطات مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض بين المؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية<sup>1</sup>، حيث كانت البنوك مجبرة على منح المؤسسات العمومية قروضا بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات التي تفرضها على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص، كما أن معدلات الفائدة المدينة للقطاع الخاص كانت تزيد بنقطتين ونصف (2.5) مقارنة بتلك المطبقة على القطاع العام وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (3-1) : مقارنة معدلات الفائدة على القروض.

القطاع الخاص	القطاع العام	طبيعة القروض
4.5%-10.5%	5%-8%	قصيرة الأجل
3.5%-9.5%	5%-7%	متوسطة الأجل
2.5%-8.5%	3%-6%	طويلة الأجل

Source : Abdelkrim Naas « Le système bancaire algérienne », Maisonneuve et prosse, 2003, p 108.

إن تطبيق التخطيط المركزي كسياسة لتنظيم وتسيير الإقتصاد الجزائري، كان من بين نتائجه وضع نظام مركزي لتخصيص الموارد المالية، وفي ظل هذا النظام فإن كل من توزيع القروض وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن كل معايير المردودية المالية<sup>2</sup> لصالح المؤسسات المصرفية وإنما الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسة المتمثلة في تخفيض معدلات الفائدة هو تمكين المؤسسات العمومية من تلبية احتياجاتها المالية بأقل تكلفة رغبة في تعظيم مردوديتها الإقتصادية.

إلا أن الواقع الإقتصادي آنذاك أثبت العكس، حيث كان لهذه السياسة تأثير سلبي من ناحيتين:

<sup>1</sup> - Benhalima Ammour « Monnaie et regulation monétaire », édition, Dahlab, Algérie, 1997, P65.

<sup>2</sup> - Mohammed Benmansour « Monnaie et regulation monétaire », OP -Cite .P102.

✓ لقد كانت هذه السياسة مصدرا لتبذير الموارد المالية، حيث أن توفير موارد نادرة بطريقة غير مثلى وبتكلفة تكاد تكون منعدمة للمؤسسات العمومية لم تمثل لها حافزا لوضع المردودية المالية كهدف أساسي للتسيير، وكان سببا في عدم انضباط المؤسسات العمومية.

✓ إن تحديد معدلات فائدة منخفضة أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الإقتصاد وجمع الإدخار في إطار سياسة إقتصادية سليمة أهم أداة فيها هي معدلات الفائدة التي تمثل التكلفة الحقيقية لرأس المال وأداة للتوازن بين العرض والطلب ، كما أن هذه السياسة لم تمثل حافزا كافيا لجلب إيداعات الأفراد و المؤسسات ، بالإضافة إلى أن معدل إعادة الخصم المنخفض لم يشجع البنوك التجارية على بدل مجهود في جمع الإدخار .

ويوضح الجدول التالي تطور مستويات الإدخار في الإقتصاد الوطني مقارنة بحجم القروض الداخلية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1986.

### الجدول (2-3) : تطور الإدخار

المجمعات	1970	1973	1979	1984	1986
الإدخار (مليار دينار)	1.9	2.5	14.1	36.2	52.9
قروض داخلية (مليار دينار)	12.5	21.0	86.6	223.7	278.0
نسبة الإدخار على القروض الداخلية	15%	12%	16%	16%	19%

Source : Abdelkrim Naas « Le système bancaire algérienne », OP –Cite .P105.

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد تعتبر جد منخفضة، فهي لم تتجاوز نسبة 15% سنة 1970 و 16% سنة 1986 تعكس ضعف كفاءة النظام المصرفي في الجزائر في تعبئة الإدخار ، ومساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة ، و اعتماد الدولة في تمويل الاستثمارات المخططة بدرجة كبيرة على إيداعات الميزانية التي تحصل عليها من خلال الضريبة والجباية البترولية والمساهمة الكبيرة للبنك المركزي "1".

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة الممتدة إلى غاية الثمانينات بخضوعه لقواعد التنظيم الاشتراكي المبني على آليات التدخل الحكومي على مستوى التمويل ، الأمر الذي أدى إلى تعاضد دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام المصرفي من خلال قيامها بالتمويل المباشر وغير المباشر للإستثمارات العمومية ، وتدخلها في توزيع القروض سواء من

1- بلعزوز بن علي "أثر سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية " مرجع سابق ذكره ص 301.

فوائضها المالية المتأتية من الجباية البترولية أو اللجوء إلى البنك المركزي، ودفعه إلى مزيد من الإصدار النقدي، وهذا ما أدى من جهة إلى استفحال ظاهرة التمويل التضخمي للإقتصاد وما يترتب على ذلك من انخفاض في القوة الشرائية للعملة ومن جهة أخرى تهميش وإهمال دور القطاع البنكي الذي أصبح يتميز بالسلبية المفرطة<sup>1</sup> "سواء على مستوى تعبئة الإدخار أو على مستوى توزيع القروض ، حيث أصبحت وظيفة البنك هي التنفيذ والمتابعة الإدارية لعمليات الإستثمار والتمويل التي تقوم بها المؤسسات العمومية.

كما أن تدخل الدولة وهيمنتها على النظام المالي عرقل تطور النظام البنكي الوطني وكرس مفهوم الكبح المالي الذي أدى إلى زيادة في تجرأ الهياكل المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري . وقد كان من بين أهم سياسات الكبح المالي في الجزائر، هو التحديد الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات منخفضة ، بالإضافة إلى إتباع الدولة لسياسات انتقائية في توزيع القروض ، وهذا بتوفير التمويل بأقل تكلفة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وغلق المجال المصرفي في الجزائر أمام إنشاء بنوك خاصة أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العامة ، أضف إلى هذه العوامل عدم استقلالية البنك المركزي ، وخضوعه والنظام المصرفي معا إلى القرارات المركزية الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط ، وهذا ما جعل النظام البنكي ذو مستوى واحد ، لا يملك فيه البنك المركزي أي سلطة عملية على البنوك التجارية .

وقد أدت هذه السياسة المطبقة على القطاع المالي ، إلى إختلالات في النظام الإقتصادي ككل، من خلال إرتفاع معدلات التضخم ، والعجز المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية ، مما أثر سلبا على النمو الإقتصادي.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سابق ذكره ص 148.

## المبحث الثاني: النظام المالي و المصرفي الجزائري من الكبح إلى التحرير

شهدت الجزائر في منتصف الثمانينات وبالأخص بعد أزمة البترول الخانقة سنة 1986 إنطلاق أولى الإصلاحات المالية الهادفة إلى التخفيف من القيود المفروضة على النظام المالي و المصرفي، و ذلك من أجل تمكينه من التكيف مع متطلبات التحول نحو إقتصاد السوق، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في قانون القرض و البنك سنة 1986، قانون إستقلالية البنوك سنة 1988، غير أنها توالى بدون أن تحقق كل الأهداف المرجوة منها الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية في بداية التسعينات إلى إصدار قانون النقد و القرض الذي كان بمثابة نقطة تحول في مسار الإصلاحات المالي، و بمثابة بداية حقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر.

### المطلب الأول: ملخص لأهم إصلاحات التحرير المالي

#### 1 - قانون القرض و البنك 1986

أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية تحت ضغط أزمة النفط الخانقة هو إصدارها لقانون بنكي جديد، و المتمثل في قانون القرض و البنك، بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986<sup>1</sup> و الهادف إلى إدخال تغيير جذري على المنظومة المصرفية و إعادة الإعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية في تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة و مراقبتها<sup>2</sup>.

تتمثل أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها هذا القانون فيما يلي<sup>3</sup>:

✓ يقوم البنك المركزي بضبط و مراقبة توزيع القروض على الأنشطة الإقتصادية المختلفة بواسطة وسائل السياسة النقدية. إضافة إلى مساعدته للخزينة العمومية

✓ تدعيم الرقابة على النظام البنكي عن طريق إنشاء هيئات رقابية و إستشارية تمثلت في:

- المجلس الوطني للقروض.

- لجنة مراقبة البنوك.

✓ إرساء جهاز بنكي قائم على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي و بين البنوك

التجارية.

<sup>1</sup> - قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

<sup>2</sup> - Benhalima Ammour "Le système bancaire en Algérie", édition dahlab , Algérie , 1996,p78-79.

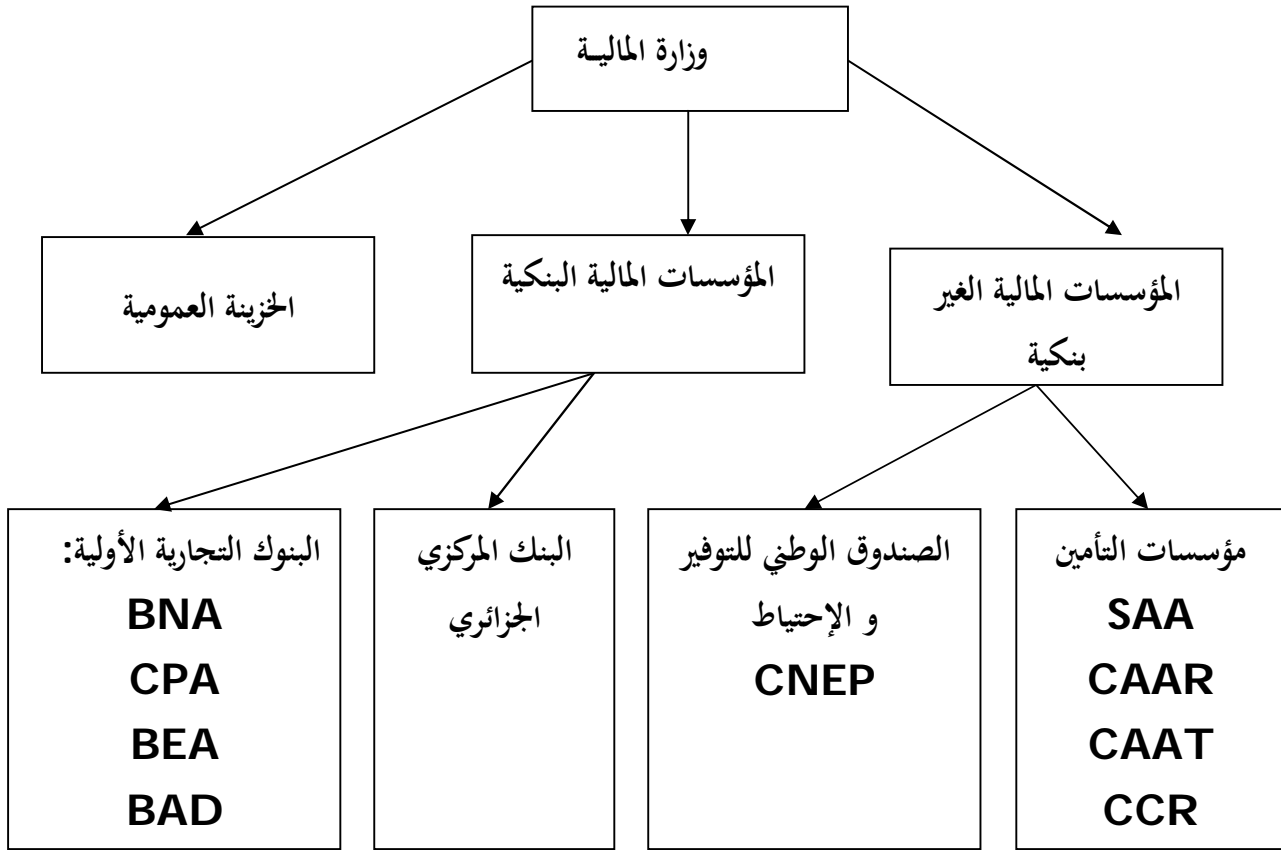
<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ، مرجع سبق ذكره، ص 183.



أما أهداف هذا القانون فتمثلت فيما يلي "1":

- ✓ مراقبة عمليات الصرف و العلاقة مع الخارج.
- ✓ تنظيم و تطوير الأسواق المالية و النقدية باعتبارها أجهزة هامة لتوزيع الموارد المالية.
- ✓ الفصل بين البنك المركزي و نشاط الإقراض الممارس من قبل البنوك التجارية.
- ✓ إعادة تنظيم الجهاز البنكي و المالي بما يتوافق مع إحتياجات المرحلة الجديدة للإقتصاد الجزائري و يمكن إبراز هذا التنظيم الجديد في الشكل (3-1).

**الشكل (3-1): تنظيم الجهاز البنكي و المالي الجزائري وفق قانون القرض و البنك لسنة 1986 .**



Source : Benhalima Ammour , " Le système bancaire en Algérie" op-cité, p54.

<sup>1</sup> - تشاور فاروق " أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الإقتصاد"، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية، الجزائر، 2004 ، ص 6 .

**2 - قانون إستقلالية البنوك 1988**

شرعت الجزائر منذ عام 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى واسع مس مجموع القطاعات الإقتصادية و خاصة المؤسسات العمومية، و قد تجسد هذا البرنامج في القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي جاء معدلا و متمما للقانون السابق. إن مضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات، و في هذا الإطار يمكن أن نستنتج الخطوط العريضة الرئيسية التي جاء بها القانون و التي تتمثل في "1":

✓ إعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن الحاسبي، وهذا تماشيا مع التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات

✓ السماح للمؤسسات المالية الغير بنكية بأن تقوم بالتوظيف المالي كالحصول على الأسهم و السندات الصادرة عن المؤسسات المحلية و الأجنبية.

✓ أما فيما يخص المستوى الكلي فقد تم تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

✓ إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الإستثمارية.

إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها القانون رقم 86-12 لم يتماشى مع المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية الحديثة ( خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 و التي أحدثت تغييرا جذريا سياسيا و إقتصاديا، و هذا بالإنفتاح على الإقتصاد الرأسمالي و التمهيد للإندماج في إقتصاد السوق)، الأمر الذي تطلب إلغاءه في أفريل 1990، و حل محله القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض "2".

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 194-195.

<sup>2</sup> - Hocine Benissad " La réforme économique en Algérie " , op-cité, p130.

### 3 - قانون النقد القرض 1990 و البداية الحقيقية للتحريك المالي في الجزائر

أظهرت التغييرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات و في بداية الثمانينات محدوديتها و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتما سواء من حيث منح تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، كما لم تسمح هذه الإصلاحات بتفعيل دور البنك و التقليل من القيود المفروضة عليها، الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى تدعيمها بإجراءات جديدة تمثلت بالأساس في القانون رقم 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14 أفريل 1990 و كان ظهوره بسبب الوضعية الإقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر و التي تميزت ب:

- إنخفاض أسعار البترول.

- إرتفاع المديونية الخارجية و تزايد أعباء الدين.

ومن أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن إنخفاض إيرادات الدولة أبرمت الحكومة الجزائرية عقد تثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989<sup>1</sup>، تحصلت بموجبه على قروض و مساعدات مالية، و تضمن الإتفاق الشروط التالية<sup>2</sup>:

1- التحكم في توسع الكتلة النقدية و تقليص عجز الميزانية.

2- تحرير الأسعار و التجارة الخارجية و تجميد الأجور.

3- التخفيض من حدة التضخم و تخفيض قيمة العملة.

4- تحرير معدلات الفائدة و فتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

لقد أعتبر قانون النقد و القرض بمثابة بداية حقيقية لسياسة التحريك المالي في الجزائر و هذا من خلال التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، و إعادة الإعتبار للسياسة النقدية و لدور النظام البنكي، بالإضافة إلى فتح المجال المصرفي أمام المنافسة الأجنبية و تحرير حساب رأس المال، وفقا لمنهج ماكينون و شاو (1973) في التحرير المالي و الذي إتبعته العديد من الدول النامية لإصلاح أنظمتها المالية، و قد إنعكس هذا المنهج ( التحرير المالي ) في بنود و أهداف القانون 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض.

<sup>1</sup> - Hocine Benissad " Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993) ", OPU , Algérie, p140-141.

<sup>2</sup> - Hocine Benissad " L'ajustement structurel " ,OPU , Algérie,1999, p 59.

### 1-3 أهداف قانون النقد القرض 1990

- لقد سعت السلطات النقدية من وراء إصدار قانون النقد و القرض 90-10 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن إبرازها فيما يلي<sup>1</sup> :
- ✓ وضع حد لتدخل الحكومة في القطاع المالي و المصرفي.
  - ✓ إعطاء البنك المركزي مزيد من الإستقلالية في تطبيق السياسة النقدية، و الحد من معدلات التضخم المرتفعة و التخلص نهائيا من مصادر المديونية و مختلف أشكال التسربات عن طريق ضبط العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة.
  - ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية بما يخدم الإقتصاد.
  - ✓ تشجيع الإستثمارات و السماح بخلق بنوك وطنية خاصة و أجنبية.
  - ✓ تدعيم دور البنوك في تحديد أسعار الفائدة.
  - ✓ إنشاء السوق النقدية الجزائرية.
- و في الأخير يمكن القول بأن قانون النقد و القرض كان يهدف بالأساس إلى الإنتقال بالنظام المالي و المصرفي من قواعد الإقتصاد الموجه إلى قواعد و آليات الإقتصاد الحر، أي تحرير النظام المالي و المصرفي من كل القيود التي يمكن أن تحد من نشاطه.

### 2-3 مبادئ قانون النقد والقرض 1990

- جاء قانون النقد و القرض بتنظيم جديد للقطاع المالي و المصرفي الجزائري يركز على مجموعة من المبادئ و التي بواسطتها يمكن تحقيق تلك الأهداف و تتمثل فيما يلي :
- ✓ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية، أي أن القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.
  - ✓ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة، وهذا من خلال وضع قيود و تحديد التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة.
  - ✓ الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض، وهذا بالحد من تدخل الخزينة في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، و تمكين النظام المصرفي من القيام بوظيفته التقليدية في تمويل الإقتصاد و منح القروض.
  - ✓ وضع نظام بنكي على مستويين، حيث أصبح بنك الجزائر يمثل قمة الجهاز المصرفي، و أصبح بإمكانه مراقبة و متابعة نشاط البنوك التجارية، باعتباره بنك البنوك، الملجأ الأخير للإقراض و بنك الدولة.

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره، ص 198 .

## المطلب الثاني: الإصلاحات المالية المبرمة مع صندوق النقد الدولي

لقد أدت الإختلالات التي عرفتها السوق النفطية إلى إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الجزائري، فقد تسببت في ضيق مالي شديد مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الشروع في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية و المالية ( 1986-1988 ) التي اعتمدت على سياسة الثبيت و التصحيح الهيكلي الذاتي<sup>1</sup>، إلا أن هذه الإصلاحات لم تغير من الواقع الإقتصادي شيئا، وفي ظل هذه الظروف الصعبة لم تجد السلطات الجزائرية من حل سوى اللجوء إلى هيئتي بريتن وودز كمصدر أخير للحصول على التمويل فأبرمت معهما إتفاقيتين:

- الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991).

- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998).

### 1 - الإستعداد الإئتماني الأول (1989-1991)

وافق صندوق النقد الدولي في إطار إتفاق الثبيت 30 ماي 1989 على منح الجزائر 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) و التي استخدمت كليا في 30 ماي 1990، كما حصلت الجزائر على تسهيل من الصندوق قدر بحوالي 315.2 مليون وحدة (DTS)<sup>2</sup>.

وأهم ما ميز هذا الإتفاق هو طريقة إبرامه حيث تم في سرية تامة<sup>3</sup>، و بموجبه وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتطبيق مجموعة من الشروط مقررة ومحددة من قبل صندوق النقد الدولي وفيما يلي نوجز أهم البنود المتعلقة بالسياسة النقدية<sup>4</sup>.

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص الموازنة العامة.
- ✓ تحرير الأسعار و تجميد الأجرور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ✓ الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

<sup>1</sup> - Fatima Zohra Oufriha " Ajustement structurel stabilisation et politique monétaire en Algérie " Les cahiers du cread ,n°46,1998, p 178..

<sup>2</sup> - الهادي خالدي " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر"، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195-196.

<sup>3</sup> - بن عبد الفتاح دحمان " السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>4</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

وخلال هذه المرحلة لم يتم تحقيق نتائج جيدة، حيث تجاوز معدل نمو الكتلة النقدية (M2) بنحو 11.32 % ما بين سنة 1989 و 1990، بينما زاد الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0.8 %، وهذا يعكس التباعد الكبير بين المؤشرات النقدية و العينية (الحقيقية) مما يعني وجود كتلة نقدية بدون مقابل حقيقي.

✓ إرتفاع كبير في معدل التضخم حيث وصل إلى 17.2 % سنة 1990 الأمر الذي أدى إلى تكوين معدل فائدة حقيقي سالب.

✓ إرتفاع حجم التسرب النقدي بنحو 12.57 %.

✓ زيادة القروض المقدمة للإقتصاد بنسبة 18 %.

✓ إرتفاع معدل الخصم من 7.5 % إلى 10.5 %.

فبتاريخ 03 جوان 1991 تم الإتفاق بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي على إبرام الإستعداد الإئتماني الثاني الذي بموجبه تحصلت الجزائر على 3000 وحدة حقوق سحب خاص (DTS) على أربعة شرائح.

و من أهم الأهداف التي تضمنها الإستعداد الإئتماني الثاني نذكر "1" :

✓ تخفيض قيمة الدينار بهدف التقليل من الفارق الموجود بين السوق الرسمية و السوق الموازية.

✓ التحكم في حجم الكتلة النقدية (M2) .

✓ ضبط معدلات إعادة التمويل.

و يمكن عرض النتائج المترتبة عنه فيما يلي "2" :

✓ تدهور قيمة الدينار الجزائري حيث أصبح 1 دولار (\$) يساوي 17.47 دينار جزائري في سنة 1991 بعدما كان 8.96 دينار فقط.

✓ إستمرار سلبية معدلات الفائدة و ذلك بسبب إرتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 31.7 % في 1992.

✓ إتساع حجم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %.

✓ تطور الكتلة النقدية (M2) ب: 21.3 % نتيجة التوسع الكبير في القروض المقدمة للإقتصاد الوطني الذي وصلت في السادسي الأول من 1991 إلى 33.2 مليار دينار.

<sup>1</sup> - الهادي خالدي" المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 198-199 .

<sup>2</sup> - بن عبد الفتاح دحمان" السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 286-287 .

✓ إرتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي إلى 14 %.

✓ إنخفاض نسبة متحصلات الحكومة من البنك المركزي، إذ سجل نمو سلبيا بمقدار 4.27% و هذا نتيجة قواعد الصرامة في سياسة الميزانية.

✓ تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64 %.

و قد تجاوزت هذه النسب تلك المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، و هذا ما دفع به إلى منع الجزائر من سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و ذلك راجع لعدم إلتزامها بكل البنود التي جاءت في الإلتفاق<sup>1</sup>، فتخلت الجزائر عن تطبيق السياسات المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي في سنتي 1992-1993 و خلال هذه الفترة عرفت الإصلاحات الإقتصادية تباطؤا كبيرا و تحولا في السياسة الإقتصادية للدولة، و هذا بالرجوع إلى التسيير الإداري و المركزي للتجارة الخارجية بالإضافة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بغرض دعم النشاط الإقتصادي إلا أن هذه الوضعية أدت إلى إختلالات كبيرة في التوازنات الإقتصادية الكلية و توسع العجز المالي الداخلي و الخارجي، و بالتالي أصبحت الحكومة مجبرة على اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي.

## **2 - برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)**

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مرة ثالثة في حاجة لمساعدة صندوق النقد الدولي، و ذلك نظرا لفشل البرنامجين السابقين، حيث تم إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة إمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، متبوعا بإتفاق القرض الموسع لمدة ثلاثة سنوات إمتدت من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، و قد إستهدف برنامج التعديل الهيكلي تحقيق معدل نمو مستقر و مقبول و تخفيض حدة التضخم و تحرير التجارة الخارجية<sup>2</sup>.

و كان يهدف هذا البرنامج إلى إدخال إصلاحات عميقة و شاملة لجميع القطاعات الإقتصادية و هذا بتحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها:

- ✓ رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 %.
- ✓ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20 %.
- ✓ التخلي عن إستعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الإقتصاد في 1994 تحضيريا للإستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.

<sup>1</sup> - Hocine Benissad " Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993) ", op-cité, p140-141.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie " Exposé de programme économique et financier soutenu par accord de confirmations avec le fond monétaire international " Avril 1994.

- ✓ تحقيق مستوى نمو إقتصادي مقبول في حدود 6 % سنة 1996.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ العمل على تحقيق معدلات فائدة موجبة، و هذا بتحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك و رفع معدلات الفائدة على الودائع، من أجل زيادة مساهمة الإدخار الوطني في تمويل الإستثمار، و إتباع سياسة نقدية صارمة للتقليص من التوسع النقدي.
- ✓ إنشاء سوق ما بين البنوك للصرف ابتداء من 1996/01/01.
- ✓ التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية ( القيم المنقولة )، بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20 % ابتداء من 1998.
- ✓ التخفيض التدريجي لعجز الميزانية و جعله في حدود 2.2 % من الناتج الداخلي الخام الإجمالي.
- ✓ مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 1994-1996، و السماح للمشاركة الأجنبية الإستثمار في البنوك الجزائرية.
- و من أجل تحقيق هذه الأهداف، فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات و كانت تهدف في معظمها إلى تحرير الإقتصاد.
- و عليه فإن السلطات الجزائرية من خلال هذا البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة، حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى إستعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2)، و من ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، و هذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفائدة في السوق النقدية، كما قامت بفرض نسبة 25 % كإحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية و في نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5 %<sup>1</sup>.
- أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي، فكانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية و ترقية النظام المصرفي، حيث في سنة 1994 تم إعتقاد نظام الإحتياطي القانوني لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ، مرجع سبق ذكره، ص 196 .



النقدية في شكل مزايدات للقروض، و العمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة سنة 1996.

- ضبط السياسة النقدية و الميزانية بصفة محكمة، بالضغط على الطلب الداخلي بإتباع سياسة صارمة و تعميق الإصلاحات الهيكلية.
- تطوير السوق النقدية بالزيادة و التوسيع في رأس مال البنوك.
- الإهتمام بالقطاع الخاص في إنشاء و تمويل البنوك.
- الإهتمام بالإدخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط إلى بنك تجاري متخصص في منح القروض العقارية ابتداء من 1997.
- البدء في إجراءات حوصصة المؤسسات العمومية، و دفع الخزينة العامة لشراء ديون البنوك على المؤسسات العمومية المتبقية عوض الإستمرار في تقديم دعم لها.
- فتح سوق التأمينات للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي، و ضرورة وضع نظام تأمين للودائع بغية حماية بنوك الودائع في معاملاتها مع العملاء.
- ترقية زيادة الإدخار الوطني ب 5.5 نقطة بالنسبة للنتاج الداخلي الخام بين 1994-1995 و بين 1997-1998.

## المطلب الثالث: هيكلة النظام البنكي و المالي الجزائري بعد 1998

لقد سمح قانون النقد و القرض بإدخال تغييرات جوهرية على النظام المالي و المصرفي الجزائري، حيث شملت هذه التغييرات هيكل البنك المركزي ( السلطة النقدية ) و البنوك التجارية، و سمحت بإنشاء البنوك الخاصة و بدخول البنوك الأجنبية للسوق المالي المحلي و التي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعاً لها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري، و هذا ما تحقق بإنشاء أول بنك تجاري مختلط جزائري سعودي بتاريخ 06 ديسمبر 1990<sup>1</sup>، و المتمثل في بنك البركة الجزائري و ابتداءاً من 1998 و مع نهاية برنامج التصحيح الهيكلي سجل إرتفاع في عدد البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية الناشطة بالجزائر، و مع نهاية 2003 و بداية 2004 أصبح النظام البنكي الجزائري يتكون من 30 بنك و مؤسسة مالية أجنبية موزعة كالآتي:

### 1 - البنوك العمومية :

يأتي على رأسها بنك الجزائر و الذي يمثل البنك المركزي، بالإضافة إلى ستة (6) بنوك عمومية، بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (CNEP) بالإضافة إلى تعاونية للتأمينات ثم إعتمادها في 6 أبريل 1997 من طرف مجلس النقد و القرض و التي تمثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA.

#### الجدول (3-3) : البنوك العمومية في الجزائر سنة 2004.

الفرع	المديريات	البنوك العمومية	
48	-	Banque d'Algérie	بنك الجزائر
-	-	CNEP	الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط
121	17	CPA	القرض الشعبي الجزائري
169	17	BNA	البنك الوطني الجزائري
80	18	BEA	بنك الجزائر الخارجي
300	42	BADR	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
153	15	BDL	بنك التنمية المحلية
-	04	BAD	بنك الجزائر للتنمية
48	01	CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

المصدر : ساهل سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

Source : Banque d' Algérie , op-cité, p35.

<sup>1</sup> - ساهل سيدي محمد " آفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 121

## 2 - البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية :

وصل عددها حوالي 12 بنك، غير أن القطاع البنكي الخاص في الجزائر عرف سنة 2003 سحب اعتماد و تصفية كل من بنك الخليفة في ماي 2003 و البنك الصناعي و التجاري الجزائري في أوت 2003، و كانا يعتبران هذان البنكان من أكبر البنوك الخاصة الوطنية قبل تصفيتهما، و اللذان عرفا توسعا كبيرا في فروعهما بين سنتي 1999 و 2000، حيث إنتقل بنك الخليفة في فترة قصيرة من 5 وكالات في 1999 إلى 24 وكالة في سنة 2000، بينما زاد عدد وكالات البنك الصناعي و التجاري الجزائري من وكالة واحدة سنة 1999 إلى 12 وكالة سنة 2000<sup>1</sup>، و هذا ما أثار قلق السلطات النقدية و دفع البنك المركزي للتدخل بجل البنكين و ذلك بعد تسجيل عدة مخالفات و تجاوزات.

و يمثل الجدول التالي مختلف البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية التي تم اعتمادها من طرف السلطات النقدية، تكريسا لتحرير القطاع المالي الجزائري و فتحه أمام القطاع الخاص تشجيعا للمنافسة بين البنوك.

### الجدول (3-4) : البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية في الجزائر سنة 2004.

الفروع	المديريات	تاريخ الاعتماد	البنوك الخاصة	
11	01	03 نوفمبر 1990	Banque el baraka	1 بنك البركة
01	-	24 سبتمبر 1998	Arab banking corporation algéria	2 الشركة العربية للبنوك
01	-	30 أبريل 2000	La banque générale méditerran	3 البنك العام المتوسطي
01	-	18 ماي 1998	Citi banque	4 سيتي بنك
01	-	28 أكتوبر 1999	Compagnie Algérienne de banque	5 الشركة الجزائرية للبنوك
01	-	04 نوفمبر 1999	Société générale Algérie	6 الشركة العامة للجزائر
01	-	07 ماي 1995	Union Bank	7 البنك الإتحادي
-	-	27 أكتوبر 1999	Natexisal amana	8 بنك الأمانة
01	-		Crédit lyonnais	9 القرض الليوني
10	-	08 أكتوبر 2000	Alryan Algérien Bank	10 بنك الريان
-	-	15 أكتوبر 2001	Arab Bank	11 البنك العربي
-	-	31 جانفي 2002	BNP Paribas	12 بنك باريس

المصدر : ساهل سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

Source : Banque d' Algérie , op-cité, p61.

<sup>1</sup> - M. Ghernaout , op-cite , p 40 - 41.

**3 - المؤسسات المالية :**

لقد منح قانون النقد و القرض فرصة إنشاء المؤسسات المالية الخاصة بالجزائر، حيث تتم هذه العملية بترخيص من مجلس النقد و القرض. فقد عرف النظام المالي و البنكي الجزائري توسعا كبيرا، حيث وصل عدد المؤسسات المالية التي تم إعتماها من طرف مجلس النقد و القرض حتى سنة 2003 خمسة مؤسسات مالية بالإضافة إلى إعتما مؤسسة للقرض الإيجاري.

**الجدول (3-5) : المؤسسات المالية التي منحها الإعتما حتى 2003.**

تاريخ الإعتما	المؤسسات المالية		
28 جوان 1997	Salem	سالم	1
06 أفريل 1998	Finalep	فينالب	2
21 فبراير 2000	Algerian international bank	بنك الجزائر الدولي	3
09 جانفي 2001	Sofinance	سوفينونس	4
08 أوت 1998	Mouna bank	منى بنك	5
20 فبراير 2002	Leasing arab coroporation	التعاون الإيجاري العربي	6

Source.: Abdelkrim Naas « Le système bancaire algérienne », OP –Cite .P283.

إبتداء من سنة 1998 عرف النظام البنكي الجزائري إنشاء عدد كبير من البنوك و المؤسسات المالية ( الخاصة الوطنية و الأجنبية )، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع العام البنكي يهيمن على النشاط المالي و المصرفي الجزائري، من خلال الستة بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجاوز 900 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90 % من الموارد المالية المتاحة، و توزع أكثر من 93 % من القروض لكل من القطاع الإقتصادي العام و الخاص<sup>1</sup>، و هذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع و الوكالات ( حوالي 30 وكالة) يقتصر تواجدها على المدن الكبرى.

و هناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الإدخار أو في منح القروض و نذكر منها ما يلي:

<sup>1</sup> - Ministère de finance, communication sur la reforme du secteur financier en Algérie, 2005, p11.

1- يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد سنة 1998.

2- إعتقاد البنوك الخاصة الوطنية على تمويل عمليات التجارة الخارجية ( الإستيراد) على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

3- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني من طرف الجمهور و المؤسسات الإقتصادية و البنوك الأجنبية بعد فضيحة بنك الخليفة و تصفية البنك الصناعي و التجاري الجزائري في ماي و أوت 2003 و التي كانت لها آثار سلبية على النظام البنكي ككل، حيث أصبحت البنوك الأجنبية أكثر حذرا في تعاملها مع البنوك الخاصة الوطنية، كما أثرت سلبا على وضعية الجزائر لدى هيئات التأمين على خطر القروض بما في ذلك Coface الفرنسية<sup>1</sup>، و هذا ما دفع السلطات النقدية إلى تقوية نظام الإشراف و الرقابة على النظام البنكي الجزائري، و هذا من خلال المرسوم رقم 11/03 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض.

#### **4- تعديل قانون النقد و القرض بالأمر الرئاسي رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003**

تم صدور الأمر الرئاسي رقم 11/03 المتعلق بقانون النقد و القرض أساسا من أجل تحقيق ثلاثة أهداف هي كما يلي:

- أ- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن صلاحياته و ذلك من خلال:
  - ✓ الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.
  - ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض حسب المادة 58 من الأمر الرئاسي رقم 11/03.
  - ✓ تدعيم إستقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، و إمدادها بالوسائل و الصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.
- ب- تعزيز الإتصال و التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة و ذلك من خلال:
  - ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الموجودات و الإستخدامات الخارجية و الدين الخارجي.
  - ✓ تحسين تسيير بنك الجزائر و إثراء شروط و محتوى التقارير الإقتصادية و المالية.
  - ✓ العمل على توفير الأمن المالي للبلاد، و تدويل المعلومات الصحيحة و اللازمة بالنشاط المالي و المصرفي.

<sup>1</sup> - M. Ghernaout , op-cite , p 54-55.

ت- توفير أحسن حماية للبنوك و لإدخارات الجمهور و ذلك من خلال:

- ✓ تدعيم الشروط و المعايير المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك .
- ✓ توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.
- ✓ تشديد العقوبات الجزائية و الغرامات المالية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المالي و المصرفي.

✓ بموجب القانون رقم 03/04 المؤرخ في 04 مارس 2003 تم إنشاء صندوق الضمان أو التأمين على الودائع البنكية ( SGDB ) في ماي 2003 من طرف بنك الجزائر بإعتباره العضو المؤسس، و البنوك بإعتبارهم مساهمين في رأس مال هذا الصندوق، حيث يتعين على كل بنك التأمين على جميع ودائعه بدفع علاوة ضمان تقدر ب 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه، و تتحدد هذه النسبة هذه النسبة كل سنة من طرف مجلس النقد و القرض، و لا يمكن إستعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع.

✓ تحديد سقف التعويض لكل مودع قانونيا ب 600000 دينار جزائري، حيث قام صندوق الضمان على الودائع البنكية سنة 2003 بتعويض ما يقارب 4500 مودع بعد تصفية بنك الخليفة.

كل هذا بالإضافة إلى تعديلات أخرى من شأنها أن تعمق مسار الإصلاحات المالية و المصرفية و تعزز عملية التحرير المالي بالجزائر مثل خفض نسبة الإحتياطي الإلزامي في حدود 10% بدلا من 15%.

## المطلب الرابع: أثر إصلاحات التحريك المالي على المؤشرات المالية و النقدية في الجزائر

منذ بداية التسعينات و بعد أن اتبعت الجزائر منهج التحريك المالي كسياسة لإصلاح و تفعيل نظامها المالي و المصرفي و الذي تجلّى في صدور قانون النقد و العرض رقم 90-10 المعدل بالأمر الرئاسي رقم 11/03، عرفت الجزائر تطورات هامة في المؤشرات المالية و النقدية. لذلك سوف نحاول إبراز و مناقشة أهم التطورات التي عرفت الجزائر في مؤشرات المالية و النقدية بعد تطبيق سياسة التحريك المالي وذلك للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2008.

### 1- تطور الكتلة النقدية :

من بين أهداف إصلاحات التحريك المالي في الجزائر هو تحقيق نوع من الإستقرار النقدي و ذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية و جعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية و يخفض من معدل التضخم.

#### الجدول (3-6) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014).

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2006	2007
M <sub>2</sub> (مليار دج)	343	584	848	1367	2727	4534	5616
معدل نمو M <sub>2</sub> (%)	11.4	7.3	14.64	13.95	18.76	19.50	23.86
M <sub>2</sub> /GDP (%)	61.77	50.10	33.01	42.21	62.72	57.28	64.09
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M <sub>2</sub> (مليار دج)	6496	6719	7545	8895	9666	10460	12203
معدل نمو M <sub>2</sub> (%)	15.67	3.43	12.30	17.89	8.67	8.22	16.67
M <sub>2</sub> /GDP (%)	62.98	73.16	69.05	68.06	67.95	71.74	79.41

**المصدر :** من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات التقرير السنوي 2014 و الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية M<sub>2</sub> في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 1993 عرف إرتفاعا ملموسا حيث بلغ في المتوسط 17.69%، و بعد سنة 1993 بدأت في الإنخفاض و بلغ نموها في المتوسط 15.09% للفترة الممتدة ما بين 1994 و 2000 وذلك بسبب إتباع الجزائر لسياسة تقشفية صارمة تطبيقا للإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (برنامج التصحيح الهيكلي)، و التي تمثلت في تخفيض عجز الميزانية و تجميد الأجور و تخفيض العملة و تقليص حجم الإنفاق العام. و في سنة 2001 عاود حجم الكتلة النقدية إرتفاعه مرة ثانية حيث وصل إلى 54.05%، و هذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش

الإقتصادي الذي خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي (حوالي 520 مليار دج) لمدة ثلاثة سنوات حيث تم فيه ضخ كتلة نقدية هائلة في الإقتصاد، كما يعود كذلك إلى تضاعف الإنفاق الحكومي الذي نتج عن تحسن عائدات الدولة بتحسين أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. و في الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2008 إنخفض نمو الكتلة النقدية M2 و بقي مستقرا طيلة هذه الفترة عند النسبة 16 في المتوسط، و إبتداء من سنة 2008 عرف نمو الكتلة النقدية تذبذبا كبيرا و ذلك بسبب التأثير بالأزمة الإقتصادية العالمية حيث بلغ 3.43 % سنة 2009 ليرتفع مرة أخرى خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2011 ليصل في المتوسط حوالي 15.09 %، و إبتداء من سنة 2012 عاود معدل نمو الكتلة النقدية إنخفاضه و ذلك راجع إلى تأثيره بالأزمة الأوروبية .

## 2- تطور معدلات الفائدة :

إبتداء من سنة 1990 و في إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، إتبعَت السلطات النقدية الجزائرية عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي متبعة في ذلك منهج شاو و ماكينون (1973) في تحرير القطاع المالي و المصرفي. و كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، و تحفيز الإدخار لتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية و توجيهها نحو تمويل الإستثمارات، كذلك إرغام المؤسسات المالية و المصرفية على عقلنة سلوكها بإعطاء الإقتراض تكلفته الحقيقية"<sup>1</sup>.

و يمكن عرض تطور معدلات الفائدة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Benhalima Ammour "Monnaie et régulation monétaire" , OP –Cite ,p 81.



الجدول (3-7) : تطور معدلات الفائدة في الجهاز المصرفي الجزائري  
(1990-2014).

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2006	2007
المعدل الإسمي %	16.65	20.54	14.63	2.55	8.59	0.01	5.18
معدل التضخم %	16.65	20.54	18.68	2.65	1.42	2.31	3.67
المعدل الحقيقي %	-	-	4.05-	0.10-	7.17	2.30-	1.50
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل الإسمي %	1.84-	27.30	3.08-	4.22-	9.31	11.38	11.36
معدل التضخم %	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92
المعدل الحقيقي %	6.71-	21.57	6.99-	8.74-	0.41	8.12	8.45

\*معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الإسمي - معدل التضخم.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و البنك المركزي.

من خلال الجدول (3-5) نلاحظ أن معدلات الفائدة الإسمية عرفت إرتفاعا بشكل تدريجي إلى غاية سنة 1993، فبعدها كانت في سنة 1990 حوالي 16.65 % أصبحت سنة 1993 في حدود 20.54 %، ورغم هذا الإرتفاع فإن معدلات الفائدة الحقيقية ظلت سالبة نظرا لإرتفاع معدلات التضخم، و بعد ذلك إنخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى - 1.84 % سنة 2008 ثم إرتفعت لتصل إلى 27.30 % سنة 2009 لتعاود بعد ذلك الإنخفاض خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2011. و بحلول سنة 2012 إستطاعت الجزائر تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة و ذلك بسبب إرتفاع معدلات الفائدة. و من أجل معرفة مدى تأثير تحرير معدلات الفائدة على الإدخار ( الودائع لأجل ) قمنا بإعداد الجدول (3-6) الذي يبين تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014. فحسب شاو و ماكينون (1973) يؤدي تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة إلى زيادة مستويات الإدخار، و هذا ما يمكننا معرفته من خلال ملاحظة تطور نسبة أشباه النقود ( الودائع لأجل ) من إجمالي الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

## الجدول (3-8) : هيكل الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014).

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2006	2007
النقود الورقية	39.3	33.88	31.57	24.86	22.91	22.61	21.87	21.43
النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)	39.4	37.17	33.05	25.19	25.91	37.23	42.40	49.19
أشباه النقود (ودائع لأجل)	21.3	28.95	35.38	49.95	51.18	40.16	35.73	29.38
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
النقود الورقية	22.14	25.51	25.34	25.9	27	27.19	27.74	
النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)	49.24	43.42	44.17	46.03	43.01	41.9	40.51	
أشباه النقود (ودائع لأجل)	28.62	31.07	30.49	28.07	29.99	30.91	31.75	

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات تقرير بنك الجزائر 2014 و الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

لقد عرفت أشباه النقود (الودائع لأجل) تطورا متزايدا من إجمالي الكتلة النقدية فبعدما كانت تمثل سنة 1990 نسبة 21.3 % وصلت نسبتها سنة 1999 حوالي 49.95 %، ثم بلغت نسبة 40.16 % سنة 2005. و هذا ما يفسر أن إصلاحات التحرير المالي كان لها تأثير إيجابي على زيادة الإيداع، كما يدل كذلك على حدوث تغير نوعي في سلوك الأفراد و المؤسسات في تعاملها مع البنوك و خلف المنافسة بين البنوك التي تم إعتمادها بمقتضى قانون النقد و القرض و التي وصل عددها إلى ما يزيد عن 30 بنك مع نهاية 2003.

و ابتداء من سنة 2006 و نتيجة لأزمة النظام البنكي الجزائري ( إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي الجزائري)، عرف حجم أشباه النقود من حجم الكتلة النقدية إنخفاضا سريعا وصل إلى 28.62 % سنة 2008، و نتيجة لتدخل الدولة آنذاك أدى إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي و عودة نمو معدل الودائع لأجل أين واصل إرتفاعه ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2014 حيث وصل إلى 31.75 %.

أما حجم النقود الورقية من حجم الكتلة النقدية فقد عرفت إنخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1990 حيث كانت نسبتها 39.3 % لتصل حوالي 22.14 % في سنة 2008، و ابتداء من سنة 2009 عرف حجم النقود الورقية إرتفاعا كبيرا ليصل إلى 27.74 % سنة 2014. و بالنسبة لحجم النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) فهي الأخرى عرفت إنخفاضا تدريجيا حيث وصلت نسبتها سنة 2002 حوالي 25.91 % بينما كانت سنة

1990 حوالي 39.4% و بعد أزمة النظام البنكي الجزائري إرتفعت نسبتها سريعا لتصل إلى 49.24% سنة 2008، و هذا ما يفسر غياب الثقة في البنوك الجزائرية حيث أصبح المدخرون يفضلون إيداع مدخراتهم في شكل ودائع تحت الطلب بدلا من الودائع لأجل، و خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2014 قدر متوسط معدل نموها حوالي 43.17% و ذلك بسبب تحسن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة التحسنات التي عرفتها منظومة الأجرور في السنوات الأخيرة.

و في الأخير يمكننا ملاحظة أن الكتلة النقدية في الجزائر سنة 2003 كانت بالأساس تتكون من أشباه النقود ثم في المرتبة الثانية تأتي النقود الكتابية ثم النقود الورقية في المرتبة الأخيرة، لكن بعد أزمة النظام البنكي الجزائري سرعان ما تغيرت هذه الرتب و أصبحت الكتلة النقدية في سنة 2008 تتكون بالأساس من النقود الكتابية.

### 3- القروض الموزعة :

رغم بقاء القروض الموزعة في مجملها حصرا على القطاع العام و على الأنشطة القصيرة الأجل، إلا أن القطاع الخاص و الإستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل لم تعد مهمشة كالسابق و أصبحت محل إهتمام البنوك في عملية التمويل خاصة البنوك الخاصة. و الجدول التالي يوضح تطور القروض الموزعة بين القطاعين العام و الخاص في الجزائر.

#### الجدول (3-9) : تطور القروض الموزعة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر

(1996-2014).

السنوات	1996	1999	2002	2005	2008	2011	2014
قروض للقطاع العام (مليار دج)	637.95	797.2	716.1	882.4	1201.9	1742.4	3382.3
نسبتها %	82.24%	82.61%	56.52%	49.58%	46%	47.76%	52%
قروض للقطاع الخاص (مليار دج)	137.8	167.9	551	897.3	1413.3	1983.5	3121.7
نسبتها %	17.76%	17.39%	43.48%	50.42%	54%	53.24%	48%
المجموع (مليار دج)	775.75	965.1	1267.1	1779.8	2615.5	3726.5	6504.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر (2014).

يتبين من خلال هذا الجدول أن القطاع العام قد إستحوذ على أغلب القروض الموزعة على الإقتصاد، حيث ظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام تفوق 82% ما بين 1996-1999، و بعدها عرفت إنخفاضا تدريجيا وصل إلى 52% سنة 2014. أما القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد عرفت إرتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 حيث قدرت ب : 31.77% لكنها ظلت دائما أقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام و ذلك بسبب إنخفاض عائد الإستثمار في الجزائر و إرتفاع درجة المخاطرة، و إبتداء من سنة 2005

إرتفعت لتتجاوز حصة القروض الموجهة للقطاع العام حيث وصلت 54 % سنة 2008 و 53.24 % سنة 2011 ، ثم بعد ذلك إنخفضت قليلا لتصل سنة 2014 إلى 48 %.

**الجدول (3-10) : تطور هيكل القروض الموزعة على الإقتصاد في الجزائر (1996-2014).**

السنوات	1996	1999	2002	2003	2005	2008	2011	2014
نسبة القروض القصيرة الأجل %	77.4	59.5	49.6	56	51.9	45.5	36.58	24.73
نسبة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل %	22.6	40.5	50.4	44	48.1	54.5	63.42	75.27
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

**المصدر :** من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر (2014).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل كانت تمثل أكبر حصة في حجم القروض الموزعة على الإقتصاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2000 و التي كانت تقدر ب: 59.4 % سنة 2000 بينما القروض المتوسطة و الطويلة الأجل فكانت تقدر ب: 40.6 %، و يعود ذلك إلى السياسات التي كانت متبعة من طرف البنوك فيما يتعلق بتوزيع القروض حيث كان النظام البنكي الجزائري يتميز بالضعف في تمويل الإستثمارات بالإضافة إلى وضعية عدم وجود سوق مالي وبنوك متخصصة في تمويل الإستثمارات بالجزائر، كل هذا كان يعتبر من أهم العقبات التي كانت و لا تزال تعيق تطور المؤسسات الإقتصادية خاصة منها الصناعية و الإنتاجية التي تتطلب تمويلا طويلا الأجل. و بعد سنة 2000 إنخفضت نسبة القروض قصيرة الأجل قليلا مقارنة بحصة القروض متوسطة و طويلة الأجل، لكنها عاودت الإرتفاع خلال الفترة الممتدة ما بين 2003-2005، ثم إنخفضت قليلا إلى غاية سنة 2008. و يعود إرتفاع حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل في السنوات الأخيرة إلى الإلتجاه الجديد الذي ظهر منذ سنة 2006 و الذي يعود خصوصا إلى الإرتفاع في القروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الإستثمارات في قطاع الطاقة و المياه ، و إستمرت في الإنخفاض حيث قدرت سنة 2014 ب: 24.73 % بينما قدرت حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل 75.25 % .

## المبحث الثالث: دراسة قياسية للتحرير المالي و تأثيره على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2014

لقد تبنت الجزائر سياسة التحرير المالي إنطلاقا من نظرية شاو و ماكينون (1973) في التحرير المالي و التي تركز على الفرضية التي تقول أن التطور المالي " التعمق المالي " هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، أي أن التحرير المالي يمكن أن ينشط النمو الإقتصادي من خلال تطوير النظام المالي و المصرفي و جعله أكثر فاعلية في تجميع الموارد المالية و توجيهها نحو الإستثمارات المنتجة.

### المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس إصلاحات القطاع المالي

#### 1- مؤشرات قياس التطور المالي و علاقتها بالنمو الإقتصادي:

لتحديد مدى تطور إصلاحات القطاع المالي لأي دولة تستخدم عدة مؤشرات مالية تساعد في معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي و مدى اعتماد الإقتصاد على النظام المصرفي في مختلف معاملاته المالية الرسمية<sup>1</sup>. وقد اختلف الإقتصاديون في تحديد نوعية و عدد المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها لقياس درجة تطور إصلاحات القطاع المالي، فمثلا إستخدم كل من (Goldsmith(1989, McKinnon(1973) مؤشرا واحدا يتمثل في :

#### حجم الوساطة المالية M2/GDP :

يطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، و هو يمثل مجموع الكتلة النقدية ( الودائع لأجل و النقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام GDP. وقد استخدم هذا المؤشر من طرف Show and McKinnon حيث أن النسبة المنخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، و إرتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

كما إستخدم إقتصاديون آخرون من بينهم (King Levine (1993, Dornier-Kant و (Levine (1996 مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور النظام المصرفي و من ضمنها المؤشر السابق M2/GDP،

<sup>1</sup> - محمد صفوت قابل " إتفاقية تحرير الخدمات المالية "، المال و الصناعة، البنك الصناعي، الكويت، عدد 20، 2002، ص 240 .

<sup>2</sup> - د. عبد بن عبد الله الجهني الكشي " تطور النظم المصرفية و آثارها على النمو الإقتصادي "، آفاق إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، عدد 86، 2001، ص 69-71 .

و من بين هذه المؤشرات نذكر مايلي:

### - مؤشر معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام :

يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب و الودائع الطويلة و المتوسطة الأجل، و هو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الإذخار بصرف النظر عن أجله، كما أنه يختلف عن المؤشر الأول (M2/GDP) بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، و إرتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الإذخار و تمويل الإستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

### - مؤشر معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/GDP):

يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة و المتوسطة الأجل، و بالتالي فهو يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الإستثمارية الطويلة الأجل، و هو يعكس مدى إلتزام البنوك بتمويل التنمية الإقتصادية و يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي، و إرتفاع نسبة هذا المؤشر تعكس دور كبير للوساطة المالية.

### - نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (CP/GDP)

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص، و تكمن أهميته في أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تسمح بتخصيص جيد و فعال للموارد المالية، و كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك لعملية النمو الإقتصادي. إن إستخدام هذا المؤشر لقياس التطور المالي يقتصر فقط على النظام البنكي و لا يعكس التطورات في الأسواق المالية و هذا ما يجعله أحسن ممثل لقياس إصلاحات القطاع المالي في البلدان النامية التي لا تمتلك أسواق مالية متطورة.

و بالإضافة إلى هذه المؤشرات، فإن هناك مؤشرات أخرى تقيس درجة تطور النظام المصرفي و التي استعملت من طرف إقتصاديين آخرين<sup>1</sup>. و للتأكيد على مدى التأثير الإيجابي لتطور النظام المصرفي على النمو الإقتصادي قام (King et Levine (1993)<sup>2</sup> إنطلاقاً من معطيات إحصائية لصندوق النقد الدولي بقياس مستوى تطور إصلاحات القطاع المالي

<sup>1</sup> - Audry Ghouchane-Verdier , " Une Analyse empirique de l'impacte de la libéralisation financière en Afrique sub- saharienne sur la période 1983-1996 ", Revue tiers monde N° 179 Juillet-Septembre 2004,Paris, p 627-629.

<sup>2</sup> - Sophie Brana , " La politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est ", L'armattan,2001,p 24.

باستعمال خمسة مؤشرات مالية في 84 دولة (دول متطورة و سائرة في طريق النمو) في الفترة الممتدة ما بين 1960-1989 و هذا بتقسيمهم إلى أربعة مجموعات:

- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع جدا.
- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع.
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء.
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء جدا.

وقد توصل كل من King et Levine إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (3-11) : مستوى التطور المالي و النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي (g)				مؤشرات قياس التطور المالي
g<0.5%	%0.5<g<2%	%2<g<3%	%3<g	
22	29	38	60	- M2/GDP
07	15	20	37	- (M2-M1)/GDP
06	71	73	81	- أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول القطاع البنكي.
51	61	56	70	- القروض الموجهة للقطاع الخاص (البنوك و البنك المركزي) إلى مجموع القروض.
13	20	27	35	- قروض موجهة للقطاع الخاص بنسبة مئوية من GDP.
-0.5	1.4	2.6	4.5	- النمو المتوسط

Source : Sophie Brana , op-cité, p 25.

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع نسبة المؤشر M2/GDP في الدول ذات معدل النمو الإقتصادي السريع و تنخفض كلما إنخفض معدل النمو الإقتصادي لتصل إلى 22 % من GDP في الدول ذات النمو الإقتصادي السالب.

أما المؤشر الثاني  $(M2-M1)/GDP$  و الذي يعبر على مدى قدرة المصارف على جذب الموارد المالية الطويلة و المتوسطة الأجل، يرتبط هو الآخر بعلاقة إيجابية مع النمو الإقتصادي حيث تنخفض نسبته إلى 7 % فقط في الدول ذات معدل النمو السالب. و بالنسبة للمؤشر الثالث فهو يبين حصة البنوك التجارية إلى حصة البنك المركزي في منح القروض، و إرتفاع هذه النسبة يعني زيادة حصة القروض التي تمنحها البنوك التجارية مقارنة بتلك التي يمنحها البنك المركزي حيث تصل هذه النسبة إلى 81 % في الدول ذات معدل النمو السريع جدا.

أما فيما يخص المؤشر الرابع و الخامس نلاحظ أنه كلما زادت نسبة القروض التي يمنحها النظام البنكي للمؤسسات الخاصة زادت مساهمته في تحقيق النمو الإقتصادي.

و في الأخير يتضح أن هناك إرتباط بين التطور المالي و النمو الإقتصادي، فالدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة و سريعة هي الدول التي تقوم فيها البنوك التجارية بمنح الجزء الأكبر من القروض نحو القطاع الخاص.

## 2- مؤشرات قياس تطور إصلاح النظام المصرفي الجزائري:

تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، كما أنها تعتبر من بين أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها تقييم إصلاحات التحرير المالي التي عرفتها الجزائر إبتداءا من 1990، كما أنها تعكس مدى مساهمة القطاع البنكي الجزائري في تعبئة الإدخار و تمويل الإقتصاد.

### أ- مؤشر $M2/GDP$ :

الجدول (3-12) : تطور  $M2/GDP$

السنوات	1990	1993	1996	1998	1999	2001	2002	2006
$M_2/GDP$ (%)	61.77	50.10	33.01	42.37	42.21	56.84	62.72	53.33
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
$M_2/GDP$ (%)	60.05	58.82	67.40	62.92	60.97	59.64	62.85	70.93

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي (IFS).



إذا أخذنا نسبة هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998 نجدها تساوي في المتوسط حوالي 46 % و هي نسبة منخفضة نوعا ما مقارنة مع البلدان التي تمتلك أنظمة مصرفية متطورة حيث تصل فيها نسبة هذا المؤشر ما بين 60 % و 67 % و كان نتيجة لتطبيق سياسة نقدية صارمة مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي خلال برنامج التصحيح الهيكلي.

و ابتداء من سنة 1999 عرفت هذه النسبة إرتفاعا مستمرا لتصل إلى أكثر من 65 % سنة 2003 وقد تزامن إرتفاع هذه النسبة مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و عائدات الدولة، الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في الكتلة النقدية. و لتوضيح هذا أكثر نأخذ مثلا نسبة هذا المؤشر في الفترة من 1969 إلى 1981 نجدها تساوي 60 % و وصلت إلى 77 % في الفترة من 1982 إلى 1989 و هذا لا يعني بالضرورة وجود نظام مصرفي جزائري متطور لأن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت تتميز بمستوى مرتفع من كبح القطاع المالي، تعكسه معدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة و إحتكار الدولة كليا للقطاع المالي و إتمادها على الإصدار النقدي بدون مقابل. و بالتالي فارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، و تطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة قدرتها بعض الدراسات في سنة 2002 بحوالي 14 مليار دولار<sup>1</sup>.

### ب- مؤشر QM/GDP :

#### الجدول (3-13) : تطور QM/GDP

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2007	2008	2009
QM/GDP	13.1%	15.7%	12.6%	27.5%	33.3%	22%	18.8%	18.0%	22.2%
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014				
QM/GDP	20.9%	19.3%	20.6%	19.3%	23.7%				

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي (IFS).

إن نسبة هذا المؤشر في الجزائر كانت تتراوح ما بين 20 % و 25 % خاصة في السنوات الأخيرة، غير أنها تعتبر نوعا ما منخفضة إذا ما قورنت مع دولة تمتلك نظام مصرفي متطور، حيث تصل فيها إلى 40 % و مع ذلك يلاحظ نوع من التحسن في دور النظام المصرفي الجزائري في تعبئة الإدخار إلا أنه غير كافي إذا ما قورن مع الكتلة النقدية المتداولة في القنوات غير المصرفية.

<sup>1</sup> - [WWW.chihab.net](http://WWW.chihab.net), page consulté le 21-05-2005.

ت- مؤشر CP/GDP :

الجدول (3-14) : تطور CP/GDP

السنوات	1990	1993	1996	1999	2002	2004	2008
CP/GDP	4.44%	6.4%	5.36%	5.38%	12.5%	11.2%	12.7%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
CP/GDP	15,9%	14.9%	%13,7	%13,9	%14,2	%18,1	

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي (IFS).

يتضح من خلال هذا الجدول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص تمثل نسبة منخفضة من الناتج الداخلي الخام، فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 7 % و هي تدل عن ضعف إلتزام البنوك في تمويل القطاع الخاص من جهة و على عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة التسعينات، و تخلف القطاع الخاص نفسه من جهة أخرى، إلا أنه في الفترة الممتدة من 2002 إلى سنة 2014 عرف هذا المؤشر تحسنا ملحوظا بسبب تحسن مسار الخوصصة و ظروف الاستثمار، غير أن نسبة هذا المؤشر تبقى منخفضة جدا إذا ما قورنت نسبته في الدول المتقدمة التي تتجاوز 53 % .  
والجدول التالي يوضح هذا المؤشر في بعض الدول العربية.

الجدول (3-15) : مقارنة لتطور المؤشر CP/GDP في بعض الدول العربية

السنوات	الجزائر	المغرب	تونس	الأردن	مصر
CP/GDP	7 %	23.3 %	53.1 %	64.7 %	23.4 %

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على : Garip Turunc , op-cité, p 102

من خلال هذا الجدول يلاحظ إرتفاع حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص في كل من الأردن و تونس، وهذا يدل على تقدم عملية الخوصصة في هذه الدول و على التطور النسبي للقطاع المصرفي .

## المطلب الثاني: تحليل للطريقة المستعملة في الدراسة القياسية (طريقة المربعات الصغرى)

هناك عدة طرق إقتصادية قياسية نحصل بواسطتها على تقديرات لمعاملات العلاقات الإقتصادية من المشاهدات الإحصائية و من بين هذه الطرق نذكر: طريقة المربعات الصغرى (APC).

و قد استعملت في كثير من العلاقات الإقتصادية و حققت نتائج مرضية، فهي واحدة من العناصر الأساسية في معظم أساليب الإقتصاد القياسي.

و أول شيء نبدأ به هو الإنحدار الخطي و هو نوعان: إنحدار خطي بسيط و متعدد، الأول يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل (X) و الآخر متغير تابع (Y). غير أنه في الواقع الإقتصادي لا يمكن الإستعانة بالنموذج الخطي البسيط فقط لتحليل الظاهرة الإقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسر فقط بمحدد واحد و إنما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية.

### 1- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:

يعرف الإنحدار الخطي المتعدد بأنه: «عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات، يعد أحدها متغيرا تابعا و المتغيرات الأخرى تعد مستقلة»<sup>1</sup>.

و يتم إدخال المتغيرات المستقلة الأخرى و التي تؤثر بوضوح على المتغير التابع و ذلك لسببين: الأول هو تخفيض حجم الخطأ العشوائي، و الثاني إستبعاد أي تحيز لو أننا أهملنا متغيرا يؤثر بفعالية على المتغير المستقل<sup>2</sup>.

### أ - طبيعة النموذج الخطي المتعدد و فرضياته :

يستند النموذج الخطي العام على إفتراض وجود علاقة خطية ما بين المتغير التابع ( $Y_i$ ) و عدد من المتغيرات المستقلة  $X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt}$ . و ما يجب ملاحظته هو أن  $Y_i$  مشروع مفسر من طرف  $k$  (المتغير المفسر) و لا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسر  $Y$  بشكل تام لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على  $Y$  لذلك يدرج حد الخطأ العشوائي  $U_i$  الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها

<sup>1</sup> - د.حسين ياسين طعمة " أساليب الإحصاء التطبيقي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 235.

<sup>2</sup> - د.نعمت الله نجيب إبراهيم " مقدمة في مبادئ الإقتصاد القياسي"، مؤسسة شهاب الجامعة، 2002، ص 189.

المتغيرات المفسرة، و يعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل  $n$  من المشاهدات و  $k$  من المتغيرات المستقلة حسب الشكل التالي:

$$Y_i = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \dots + a_k X_{kt} + U_t.$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, n$$

$X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt}$  : المتغيرات المفسرة أو المستقلة

$a_0, a_1, a_2, \dots, a_k$  : معالم النموذج

$n$  : عدد المشاهدات

في الواقع إن هذه المعادلة الميينة أعلاه هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها  $n$  و تكون نظام المعادلات الآتي:

$$Y_1 = a_0 + a_1 X_{11} + a_2 X_{21} + a_3 X_{31} + \dots + a_k X_{k1} + U_1.$$

$$Y_2 = a_0 + a_1 X_{12} + a_2 X_{22} + a_3 X_{32} + \dots + a_k X_{k2} + U_2.$$

⋮

$$Y_n = a_0 + a_1 X_{1n} + a_2 X_{2n} + a_3 X_{3n} + \dots + a_k X_{kn} + U_n.$$

و يمكن التعبير عنه في صورة مصفوفات كالتالي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{21} & \dots & X_{k1} \\ 1 & X_{12} & X_{22} & \dots & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{1n} & X_{2n} & \dots & X_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_0 \\ a_1 \\ \vdots \\ a_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix}$$

و باختصار :

$$Y = X_a + U.$$

حيث أن :

$Y$  : متجه عمودي أبعاده  $(n, 1)$  يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

$X$  : مصفوفة أبعادها  $(n, k+1)$  تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة حيث يحتوي عمودها

الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

$a$  : متجه عمودي أبعاده  $(k, 1)$  يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

$U$  : متجه عمودي أبعاده  $(n, 1)$  يحتوي على الأخطاء العشوائية.

### الفرضيات الأساسية للنموذج :

إن بناء نموذج الإنحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي تم إجمالها كما يلي:

- المتغيرات المفسرة المهملة في النموذج لها اثر متوسط معدوم.  $E(U)=0$
- تباين العناصر العشوائية ثابت و التباين المشترك بينهما يساوي الصفر أي أن:
 
$$\begin{cases} \text{Var} (U_i) = \delta^2 \\ \text{Cov} (U_i, U_j) = 0. \end{cases}$$

حيث أن :  $i=1,2,\dots,n$   
 $i \neq j$

ليكن كتابة هاتين الفرضيتين على الشكل المصفوفي الآتي:

$$\Omega_u = E (UU') = \begin{bmatrix} \sigma_n^2 & 0 & 0 \\ 0 & \sigma_n^2 & 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ 0 & 0 & \sigma_n^2 \end{bmatrix}$$

تسمى المصفوفة أعلاه بمصفوفة التباين و التباين المشترك لحد الخطأ  $U$ .

- المصفوفة  $X$  غير عشوائية و ثابتة.

$$\text{Cov} (XU) = E (X' U)$$

- عدد المشاهدات  $n$  أكبر من عدد المتغيرات المفسرة  $k$ .

و هي الحالة التي تلغي الإرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة بعد حساب مصفوفي مطول و بإتباع الفرضيات يمكن تقدير تباين الخطأ كما يلي:

$$\hat{\sigma}_u^2 = \frac{e'e}{n-k-1} = \frac{\sum e_i^2}{n-k-1}$$

$$\hat{\Omega}_{\hat{a}} = \hat{\sigma}_u^2 (X' X)^{-1}$$

### ب- تقدير معاملات النموذج:<sup>1</sup>

كما رأينا سابقا فإن معادلة خط الاتجاه العام تأخذ الشكل الآتي :  $Y = X_a + U$   
و لتقدير الشعاع  $a$  المكون من المعالم  $a_0, a_1, a_2, \dots, a_k$  نستعمل طريقة المربعات الصغرى التي بموجبها يتم تدنية مربعات الانحرافات.

$$\text{Min } \sum e_i^2 = \text{Min } e'e = \text{Min } (Y - X_a)'(Y - X_a).$$

و الشرط اللازم لتدنية مربعات الانحرافات هو أن تكون مشتقاتها الجزئية مساوية للصفر أي أن :

$$\frac{\partial \sum e_i^2}{\partial \hat{a}} = 0 \implies -2 X' Y + 2 X' X \hat{a} = 0.$$

$$\implies \hat{a} = (X' X)^{-1} X' Y.$$

تتحقق هذه المعادلة عندما تكون للمصفوفة المربعة  $X' X$  مقلوب و النموذج المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$\hat{y}_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 Y_{1t} + \hat{a}_2 Y_{2t} + \dots + \hat{a}_k Y_{kt} + e_t.$$

$$e_t = Y_t - \hat{y}_t.$$

### ت- الإختبارات الإحصائية لتقييم النموذج الخطي المتعدد :

#### إختبار جودة التوفيق و الارتباط :

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي نتقل من معامل التحديد العادي إلى معامل التحديد المضاعف أو المتعدد و هو يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي للمتغير التابع  $Y$  بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة و يستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على  $K$  المتغير المستقل.

$$SCT = SCE + SCR.$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} \implies R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT}$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2} \implies R^2 = 1 - \frac{\sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum (Y_i - \bar{Y})^2}$$

<sup>1</sup> - محمد لطفي فرحات " مبادئ الإقتصاد القياسي "، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2004، ص 146-151 .

إن صعوبة استعمال معامل التحديد  $R^2$  كمقياس جودة التوثيق راجعة إلى أن هذا المعامل يعتمد على التغيرات الحاصلة في  $Y$  فقط و لا يأخذ بعين الإعتبار عدد درجات الحرية، لذلك نلجأ إلى حساب معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  و الذي يحسب كالآتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k-1} (1 - R^2)$$

### اختبار الفرضيات للنموذج الخطي المتعدد:

يستخدم إختبار  $t$  لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة  $X_1, X_2, \dots, X_k$  في التغير التابع  $Y$  في نموذج الإنحدار المتعدد نقوم بمقارنة المعلمة  $a_i$  مع قيمة محددة  $\bar{a}$  و هو يعتمد على نوعين من الفروض:

$$H_0 : a_i = \bar{a} \quad \text{فرضية العدم:}$$

$$H_1 : a_i \neq \bar{a} \quad \text{الفرضية البديلة:}$$

و الصيغة الرياضية لهذا النموذج يمكن بيانها كما يلي :

$$t_{\hat{a}i}^* = \frac{\hat{a}_i - \bar{a}_i}{\hat{\delta}_{\bar{a}}}$$

و بعد تحديد قيمة  $t$  الجدولية و ذلك عند مستوى معنوية  $\alpha$  % و درجة حرية  $n-k-1$  و بالإعتماد على جدول توزيع ستيودنت Student يتم مقارنتها مع  $t$  الحسائية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم كما يلي:

✓ إذا كان  $t_{\hat{a}i}^*$  المحسوبة أكبر من  $t_{\hat{a}i}^*$  الجدولية نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  أي أن  $a_i$  تختلف معنويا عن  $\bar{a}$ .

✓ إذا كان  $t_{\hat{a}i}^*$  المحسوبة أصغر أو يساوي  $t_{\hat{a}i}^*$  الجدولية نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  أي أن  $a_i$  لا يختلف معنويا عن  $\bar{a}$ .

### اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن إختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام نسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر

و يتبع هذا توزيع فيشر Fisher بدرجات حرية  $n-k-1$  و  $k$ .

حيث أن  $n$  تمثل عدد المشاهدات.

$k+1$  تمثل عدد المعالم المقدرة.

و هو كذلك يعتمد على نوعين من الفروض:

فرضية العدم:  $H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_k = 0$

الفرضية البديلة:  $H_1$  : يوجد على الأقل معامل واحد يختلف عن الصفر

و الصيغة الرياضية لهذا الإختبار هي كالتالي: "1"

$$F = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2/k}{\sum e_i^2/(n-k-1)} \longrightarrow F = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

و بعد إحتساب قيمة  $F$  نقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية  $k$  و  $n-k-1$  للسط

و المقام و مستوى معنوية معين لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم كما يلي:

✓ إذا كان  $F$  المحسوبة أكبر من  $F$  الجدولية نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  أي أن

العلاقة المدروسة معنوية، و هناك على الأقل متغير مستقل من المتغيرات  $X_k$  ذو تأثير في  $Y$ .

✓ إذا كان  $F$  المحسوبة أصغر من  $F$  الجدولية نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  أي أن

العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية، أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة

على المتغير التابع.

### الجدول (3-16) : جدول تحليل التباين ANOVA

مصدر التغير	مجموع مربعات الانحرافات	درجات الحرية	المربعات المتوسطة
$X_1, X_2, \dots, X_k$	$SCE = \sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$	$k$	$SCE/k$
البواقي	$SCR = \sum e_i^2$	$n-k-1$	$SCR / (n - k - 1)$
الانحراف الكلي	$SCT = \sum(Y_i - \bar{Y})^2$	$n-1$	

<sup>1</sup> - حسين علي بخيت، سحر فتح الله " الإقتصاد القياسي "، دار اليازوري، عمان ، 2007، ص 169.



**المطلب الثالث: تحليل نموذج الدراسة**

من خلال هذا الجزء سنقوم بإجراء دراسة قياسية من أجل تحديد إن كان لتطبيق سياسة التحرير المالي أثر إيجابي على معدلات النمو الإقتصادي المحققة منذ سنة 1970 إلى غاية 2014.

و قد تم الإستناد في هذه الدراسة القياسية على طريقة المربعات الصغرى ، و الغرض من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية السابقة.

**1- وصف النموذج المستخدم و المتغيرات المستعملة في الدراسة :**

إستنادا إلى المقاربات النظرية التي سبق وضعها في القسم النظري، و قياسا على العديد من الدراسات التطبيقية السابق ذكرها، سيأخذ نموذجنا لمعادلة الناتج الداخلي الخام الشكل التالي:

$$RGDP_t = a_0 + a_1 RGOV + a_2 FL + \varepsilon_t.$$

حيث أن :

$RGDP_t$  : الناتج الداخلي الخام الحقيقي. و الذي تم الحصول عليه بقسمة الناتج الداخلي الخام على مؤشر أسعار الإستهلاك (IPC) .

$$RGDP_t = \frac{GDP}{IPC}$$

$RGOV$  : النفقات العامة و التي تم الحصول عليها بقسمة النفقات العمومية على مؤشر أسعار الإستهلاك.

$$RGOV = \frac{GOV}{IPC}$$

$a_0, a_1, a_2$  : معاملات النموذج.

$\varepsilon$  : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج .

$FL$  : مؤشر التحرير المالي.

حيث نستخدم في ذلك طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، وذلك لبناء مؤشر واحد للتطور المالي إنطلاقاً من المؤشرات السابقة، و تشمل المتغيرات المالية المستخدمة في بناء مؤشر التطور المالي المركب كل من:  $M_1/GDP$  ,  $M_2/GDP$  ,  $M_3/GDP$  ,  $CP/GDP$  .

### تعريف طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA):

تعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية إحدى أهم طرق تقليص البيانات، حيث تسمح طريقة PCA إنطلاقاً من مجموعة من المتغيرات المترابطة إستخراج متغيرات غير مترابطة و التي تدعى بالمركبات الأساسية **Principal Components**، و كل مركبة أساسية تمثل التركيبة الخطية المرجحة للمتغيرات الأصلية، فإذا كان لدينا  $n$  متغيرات مترابطة  $Y_1, \dots, Y_n$  فكل مركبة أساسية تمثل مجموع كل متغير مضروباً في معامل ترجيحه.

$$PC_i = a_1 Y_1 + a_2 Y_2 + a_3 Y_3 + a_4 Y_4 + \dots + a_n Y_n.$$

و ترتب المركبات الأساسية بحيث أن أول مركبة أساسية PCI تفسر الجانب الأكبر من تغيرات البيانات.

وفي الجدول (3-17) تظهر نتائج التحليل بالمركبات الأساسية (PCA) .

### الجدول (3-17): نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي

تراكم التغيرات Cumulative Variance	نسبة التغير % of variance	القيم النقية Eigen values	المركبات الأساسية Principal Component
3.515231	% 87.88	3.515231	1
3.913098	% 09.95	0.397867	2
3.970958	% 01.45	0.057860	3
4.000000	% 00.07	0.029042	4
	المركبة الأساسية الأولى PCI		المتغيرات Variables
	0.476244	$CREDIT/GDP$	
	0.517478	$M_1/GDP$	
	0.485057	$M_2/GDP$	
	0.519739	$M_3/GDP$	

تبين القيم النقية (The Eigen values) أن المركبة الأساسية الأولى تفسر حوالي 87.88% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، و بالتالي فإن مؤشر التطور المالي المركب المستخرج إنطلاقاً من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملاءمة لقياس التطور المالي.

## 2- نتائج الدراسة التطبيقية :

لقد قمنا باختيار الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2014 من أجل إجراء هذه الدراسة القياسية وذلك بتقسيمها إلى مرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى من سنة 1970 إلى غاية 1989 وذلك قبل الإصلاحات المالية التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري و المرحلة الثانية تمثلت من 1990 إلى سنة 2014، وذلك باعتبار أن سنة 1990 كانت بمثابة الإنطلاقة الأولى لتطبيق إصلاحات التحرير المالي في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 حيث جاء ليحسد تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر.

و من أجل إجراء هذه الدراسة كان لابد من الإستعانة ببيانات سنوية مصدرها صندوق النقد الدولي (IFS)<sup>1</sup>، و بالإعتماد على البرنامج الإحصائي الخاص بدراسات الإقتصاد القياسي 9 Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

### المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الإصلاحات المالية (1970-1989)

**الجدول (3-18) :** نتائج التقدير للنموذج الخطي للنتائج الداخلي الخام خلال فترة (1970-1989)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDP	1.421510	0.319896	4.443661	0.0006
FL	4.977881	5.546306	0.897513	0.3846
C	8.004574	3.973709	2.014384	0.0636
R-squared	0.812630	Meandependent var		24.56183
Adjusted R-squared	0.785863	S.D. dependent var		5.946329
S.E. of regression	2.751662	Akaike info criterion		5.021073
Sumsquaredresid	106.0030	Schwarz criterion		5.168110
Log likelihood	-39.67912	Hannan-Quinn criter.		5.035688
F-statistic	30.35920	Durbin-Watson stat		0.625968
Prob(F-statistic)	0.000008			

<sup>1</sup> - IFS : international financial statistics.

و عليه فإن معادلة الناتج الداخلي الخام تأخذ الشكل الآتي:

$$RGDP_t = a_0 + a_1 RGOV + a_2 FL + \varepsilon_t.$$

$$RGDP_t = 8.004574 + 1.421510 RGOV + 4.977881 FL + \varepsilon_t.$$

من خلال النتائج التطبيقية التي توصلنا إليها من خلال الجدول (3-18) يمكننا تحليل كل متغير على حدى :

▪ **RGOV**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا التغير (  $a_1$  ) على أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و النفقات العمومية علاقة موجبة و معنوية.

▪ **FL**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا التغير (  $a_2$  ) على أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و مؤشر التحرير المالي غير معنوية.

### ◀ إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

#### معامل التحديد R2 :

- نلاحظ أن معامل التحديد  $R^2$  قوي و يقترب من 1 (  $R^2 = 0.812630$  ) و هذا ما يعني أن معادلة الإنحدار تمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يزيد عن 81 % من التغيرات الطارئة في المتغير التابع.

### إحصائية فيشر:

- من خلال النموذج المقدر أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة  $F_{cal}$  تقدر ب:

30.35920 و هي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية  $F_t$  :

$$\left\{ \begin{array}{l} V_1 = k = 3 \\ V_2 = n - k - 1 = 16 \end{array} \right. \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \alpha = 1\% \rightarrow F_t = 5.29 \\ \alpha = 5\% \rightarrow F_t = 3.24 \\ \alpha = 10\% \rightarrow F_t = 2.46 \end{array} \right.$$

مما يعني أن معالم الإنحدار ليست جميعها معدومة و هذا ما يوحي بوجود علاقة بين المتغيرات التفسيرية المدخلة في النموذج و المتغير التابع (RGDP)، حيث هناك على الأقل عامل واحد تفسيري (مستقل) يمارس تأثيره على المتغير التابع.

من خلال النتائج التي تحصلنا عليها خلال فترة ما قبل الإصلاحات المالية وجدنا أن هناك علاقة غير معنوية ما بين الناتج الداخلي الخام و مؤشر التحرير المالي وذلك راجع كون أن الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة كانت تعتمد على تطبيق سياسة الكبح المالي و التي تميزت بالتدخل المستمر للدولة في القطاع المالي و فرض حدود قصوى على معدلات الفائدة، بالإضافة إلى هيمنة البنوك العمومية آنذاك على النشاط المالي و المصرفي، كل هذه العوامل أدت إلى تدنية حجم الموارد المالية المعبأة و إرتفاع مقدار العجز في ميزان المدفوعات للدولة وتراكم حجم الديون الخارجية الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو الإقتصادي للدولة.

### المرحلة الثانية : مرحلة ما بعد الإصلاحات المالية (1990-2014)

الجدول (3-19) : نتائج التقدير للنموذج الخطي للناتج الداخلي الخام خلال فترة (1990-2014)

Dependent Variable: RGDP  
Method: Least Squares  
Date: 10/28/13 Time: 10:14  
Sample: 1990 2013  
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGOV	2.225001	0.100059	22.23679	0.0000
FL	4.712277	2.171250	2.170306	0.0416
C	-0.340714	8.617114	-0.039539	0.9688
R-squared	0.960225	Meandependent var		74.67550
Adjusted R-squared	0.956437	S.D. dependent var		37.63899
S.E. of regression	7.855909	Akaike info criterion		7.076878
Sumsquaredresid	1296.021	Schwarz criterion		7.224134
Log likelihood	-81.92253	Hannan-Quinn criter.		7.115945
F-statistic	253.4860	Durbin-Watson stat		1.236580
Prob(F-statistic)	0.000000			

معادلة الناتج الداخلي الخام

$$RGDP_t = -0.340714 + 2.225001 RGOV + 4.712277 FL + \varepsilon_t$$

و الآن سنقوم بتحليل المتغيرات كل على حدى كما يلي:

▪ **RGOV**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا التغير (  $a_1$  ) على أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والنفقات العمومية علاقة موجبة و معنوية.

▪ **FL**: تدل الإشارة الموجبة في معادلة الإنحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا التغير (  $a_2$  ) على أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و مؤشر التحرير المالي علاقة موجبة و معنوية.

### ◀ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

#### معامل التحديد R<sup>2</sup>:

- نلاحظ أن معامل التحديد R<sup>2</sup> قوي و يقترب من 1 ( R<sup>2</sup>=0.960225 ) و هذا ما يعني أن معادلة الإنحدار تمثل تمثيلا جيدا للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يزيد عن 96 % من التغيرات الطارئة في المتغير التابع.

#### إحصائية فيشر:

- من خلال النموذج المقدر أعلاه نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة F<sub>cal</sub> تقدر ب:

253.4860 و هي أكبر من إحصائية فيشر الجدولية F<sub>t</sub>:

$$\left\{ \begin{array}{l} V_1 = k = 3 \\ V_2 = n - k - 1 = 21 \end{array} \right. \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \alpha = 1\% \rightarrow F_t = 5.85 \\ \alpha = 5\% \rightarrow F_t = 3.49 \\ \alpha = 10\% \rightarrow F_t = 2.59 \end{array} \right.$$

هذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات التفسيرية المدخلة في النموذج و المتغير التابع (RGDP)، حيث هناك على الأقل عامل واحد تفسيري (مستقل) يمارس تأثيره على المتغير التابع.

أهم ما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة التي عرفتها الجزائر ما بعد الإصلاحات المالية ابتداء من سنة 1990 و بصدر قانون النقد و القرض العلاقة الإيجابية و المعنوية ما بين مؤشر التحرير المالي و الناتج الداخلي الخام، كما أن تحسن مؤشرات المالية لا يعني بالضرورة تطور النظام المصرفي الجزائري، لأن كانت مرتبطة أساسا بعوامل أخرى أدت إلى إرتفاع مداخيل الدولة و زيادة نفقاتها و من بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

❖ المساعدات المالية التي تحصلت عليها الجزائر منذ سنة 1990 من طرف صندوق النقد و البنك الدوليين في إطار تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و المالية من أجل الشروع في الدخول إلى نظام إقتصاد السوق.

❖ تحسن مداخيل الدولة بعد إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ 2000.

❖ إرتفاع إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

و في الأخير يمكن القول أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر ( وفقا لمنهج شاو و ماكينون )، لم تؤدي إلى تحسن مستوى الموارد المعبئة و إلى رفع وتيرة النمو الإقتصادي، و العائق ليس في إصدار التشريعات أو القوانين الإصلاحية بقدر ما هو مرتبط بالتطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات على أرض الواقع و التي عرفت تأخرا كبيرا في تجسيدها مما قيد تقدم الإقتصاد الجزائري.

## خلاصة الفصل الثالث :

من خلال هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة قياسية، و هذا لأجل الوقوف على مدى نجاح سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر، و ذلك بعد أن تعرضنا لأهم الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري و الذي كان خاضع لسيطرة الحكومة حتى سنة 1990 و ذلك بسبب تدخلها المستمر في توجيه القروض، و هذا بإلزام البنوك بتمويل المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تقييد معدلات الفائدة و المحددة إداريا عند مستويات منخفضة و غلق المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي، كل هذه العوامل أدت إلى إهمال و تهميش لدور القطاع البنكي في الوساطة المالية.

و إبتداء من سنة 1990 و بصدور القانون رقم 90-10 و المتعلق بقانون النقد و القرض، كانت بمثابة نقطة تحول في مسار الإصلاحات المالية المنتهجة في الجزائر، و الذي تضمن مجموعة من الإجراءات كتحرير البنوك من القيود المفروضة عليها، حصر السلطة النقدية في جهة واحدة و المتمثلة في البنك المركزي و مجلس النقد و القرض، و السماح بإنشاء البنوك الخاصة و بدخول البنوك الأجنبية بالإضافة إلى إنشاء بورصة للقيم المنقولة، إلا أن هذه التجربة لم تكن ناجحة وذلك راجع إلى أن الظروف لم تكن مهيأة لإنشاء سوق مالي بالجزائر. و يعتبر هذا القانون بمثابة البداية الحقيقية لتطبيق سياسة التحرير المالي و التي أدت إلى إعادة هيكلة النظام المالي و المصرفي الجزائري، كما يجب الإشارة إلى أن هذا القانون جاء بعد فشل الخطوات الإصلاحية السابقة و التي تركزت في قانون القرض و البنك لسنة 1986 و قانون 1988.

و بعد ما يقارب العقدين عن بداية أولى إصلاحات النظام المصرفي و التحول نحو إقتصاد السوق، ظل القطاع المالي الجزائري يعاني من الإدارة المركزية للإقتصاد و تفشي الفساد و غياب الشفافية، الأمر الذي قلل من دوره كأداة هامة من أدوات تحقيق النمو الإقتصادي.





### الخاتمة العامة :

لقد عرف تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية إتساعا كبيرا خلال فترة أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، وذلك نظرا لفشل سياسة الكبح المالي الممارسة من طرف هذه الدول في رفع حجم الموارد المالية المعبئة و تشجيع الإستثمار و أيضا سبب تخلي أغلب الدول النامية خلال هذه الفترة عن النهج الإشتراكي و تحولها إلى إقتصاد السوق.

فقد سعت الدول النامية من وراء تطبيق سياسة التحرير المالي إلى التخلص من النتائج السلبية المتولدة عن سياسة الكبح المالي، و تحسين فعالية أنظمتها المالية و المصرفية فيما يخص تعبئة الموارد المالية و تخصيص الإئتمان، و تحفيز الإستثمارات و رفع وتيرة النمو الإقتصادي، و تكييف أنظمتها المالية و المصرفية مع التطورات و المستجدات المالية العالمية الحديثة، و توجيهها نحو إقتصاد السوق.

وقد حظي تطبيق هذه السياسة في هذه الدول دعم و مساندة من طرف المنظمات الدولية (صندوق النقد و البنك الدوليين) حيث إعتبرت هذه السياسة كجزء هام من الإصلاحات الإقتصادية و المالية المتبعة في الدول النامية و كشرط ضروري لنجاحها، و ذلك لكونها أداة فعالة لتطوير النظام المالي و المصرفي و لتحفيز النمو الإقتصادي.

و في هذا الإطار حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نعالج إشكالية التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي مع التطرق لدراسة حالة الجزائر، و ذلك في دراسة شملت ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي و المصرفي و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي عند كل من :

Gurley and Shaw, J-Shumpeter, W-Baghot، كما قمنا بدراسة الأسباب الداعية إلى التحرير في القطاع المالي للدول النامية و التي كانت تتميز بوضعية من الكبح المالي وفي آخر هذا الفصل تطرقنا إلى دوافع تخلي هذه البلدان عن سياسة الكبح المالي و التي أثرت سلبا على دورها في التنمية الإقتصادية.

و في الفصل الثاني تعرضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي و التطبيقات النظرية له و التي تجسدت في أعمال كل من Mckinnon و Shaw (أصحاب نظرية التحرير المالي) و الأعمال المدعمة لهما، بالإضافة إلى معرفة الإنتقادات الموجهة لها، كما تطرقنا إلى دراسة تاريخ سياسة التحرير المالي المنتهجة في بعض الدول النامية و شروط نجاحها.

## الخاتمة العامة

أما في الفصل الثالث و الأخير و الذي كان عبارة عن دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي، الجزء الأول منه نظري خصصناه لمعرفة واقع النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي و التعرض للملخص أهم إصلاحات التحرير المالي من أهمها: قانون القرض و البنك 1986، قانون إستقلالية البنوك 1988 و قانون النقد و القرض 1990 و الذي كان بمثابة البداية الحقيقية لسياسة التحرير المالي في الجزائر و أهم الإصلاحات التي جاء بها، كما قمنا بتحليل لأثر إصلاحات التحرير المالي على المؤشرات المالية و النقدية في الجزائر.

و الجزء الثاني تطبيقي خصصناه لتحليل مؤشرات قياس إصلاحات القطاع المالي، وقد إعتدنا في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى حيث قمنا بتقسيمها إلى فترتين: تمثلت الأولى من سنة 1970 إلى 1989 و الفترة الثانية تمثلت من سنة 1990 إلى 2014 و هي الفترة ما بعد إدخال الإصلاحات المالية ، وذلك لمعرفة إن كان لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر أثر على النمو الإقتصادي.

### النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة :

1- يحتل النظام المالي و المصرفي مكانة هامة في الإقتصاد وذلك بفضل قيامه بالعديد من الوظائف التي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

2- أدت سياسة الكبح المالي في الدول النامية آثارا سلبية على الأنظمة المالية لهذه الدول تمثلت في:

- تدني حجم الموارد المالية المعبئة من طرف النظام المالي.

- سيطرة البنوك العمومية على النشاط المالي في الدول النامية.

- تنامي العجز المسجل في ميزانية الحكومة.

- التوزيع السيئ للقروض في الإقتصاد.

3- كان الهدف من وراء تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية هو التخلص من الآثار السلبية لسياسة

الكبح المالي، و إقامة نظام مالي قادر على توفير الإحتياجات المالية لمختلف القطاعات الإقتصادية و تحسين

عملية توزيع القروض في الإقتصاد و تحفيز وتيرة النمو الإقتصادي.

4- حتى تنجح سياسة التحرير المالي يجب توافر ثلاثة شروط أساسية و هي :

- إستقرار الإقتصاد الكلي.

- التدرج في عملية التحرير المالي.

- الرقابة الجيدة على القطاع المالي.

## الخاتمة العامة

أما فيما يتعلق بالجزائر فيلاحظ أن هناك ضعفا في الرقابة و الإشراف على البنوك بعد فضيحتي كل من بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري الجزائري و اللذان يعتبران من أكبر البنوك الخاصة في الجزائر.

5- و أهم نتيجة توصلنا إليها في هذه الدراسة هي أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم تؤدي إلى تحسن في حجم الموارد المالية المعبئة ورفع وتيرة النمو الإقتصادي و أن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية هو راجع إلى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما أدى إلى تحسن مداخيل الدولة و زيادة نفقاتها.

**التوصيات :**

من خلال دراستنا لواقع سياسة التحرير المالي في الجزائر و حتى يكون للنظام المصرفي الجزائري دور فعال في تحقيق و دعم النمو الإقتصادي ينبغي على السلطات المسؤولة مراعاة الجوانب التالية:

1- ينبغي على السلطات الجزائرية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

2- خصوصية البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات البنكية.

3- خلق عدة بنوك خاصة متخصصة في تمويل الإستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل ، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي.

4- ضرورة توسيع هيكل النظام المالي من أجل ضمان تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية.

5- تشجيع البنوك الخاصة على طرح منتجات مالية جديدة في السوق، و ذلك عن طريق تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة عليها.

6- تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية خاصة في الدول العربية و التي ترفض شعوبها التعامل بالربا.

7- إعادة تأهيل البنوك و توسيع وظائفها و خدماتها بخدمات مالية و مصرفية جديدة و متنوعة إلى جانب خدماتها الكلاسيكية.

### إقتراحات بخصوص البحوث المستقبلية :

لقد تناولنا خلال هذا البحث المتواضع سياسة التحرير المالي و أثرها على النمو الإقتصادي ، حيث يعتبر هذا الموضوع واسعاً و متشعباً و يحتاج لمزيد من البحوث الأخرى للإلمام بمختلف جوانبه، و على هذا الأساس فإننا نقترح بعض المواضيع البحثية المتعلقة بها:

■ دراسة موضوع سياسة التحرير المالي و أثرها الإيدخار و الإستثمار في الدول النامية.



## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

#### 1. الكتب

1. الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
2. الهادي خالدي " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر"، دار هومة، الجزائر، 1996،
3. أحمد أبو الفتوح الناقة " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية- مدخل للنظرية النقدية وأسواق المال"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998
4. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب " مبادئ النقود و البنوك" دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
5. بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
6. توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة و أساتذة آخرون "الإقتصاد" إصدارات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001
7. جهينة سلطان العيسى ، خضر زكريا، د. كلثم علي الغانم " علم إجتماع التنمية " الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999 .
8. حسن عمر "التطور الإقتصادي" دار الفكر العربي، 1988 .
9. حسين بن هاني " الأسواق المالية (طبيعتها- تنظيمها- أدائها المشتقة)، دار الكندي، الطبعة الأولى، عمان، 2002،
10. حسين علي بخيت، سحر فتح الله " الإقتصاد القياسي "، دار اليازوري، عمان ، 2007،
11. حسين ياسين طعمة " أساليب الإحصاء التطبيقي "، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009،
12. خالد وهيب الراوي " إدارة العمليات المصرفية "، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2000
13. رمزي زكي " العولمة المالية " دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1999 .
14. رونالد ماكينون " النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد: إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى إقتصاديات السوق "، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، الطبعة العربية الأولى و الإنجليزية الثانية، القاهرة، مصر، 1996.
15. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي " أساسيات الإقتصاد النقدي و المصري " منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

16. سعيد النجار: السياسات المالية وأسواق المال ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي ، 1994
17. شاكر القزويني " محاضرات في إقتصاد البنوك " ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
18. صلاح الدين حسن السيسى " قضايا إقتصادية معاصرة " دار غريب، 2002.
19. ضياء مجيد الموسوي " النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،
20. ضياء مجيد الموسوي " إقتصاديات النقود و البنوك " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005،
21. عادل أحمد حشيش " أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي " ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000
22. عبد القادر محمد عبد القادر عطية " إتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
23. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية طبعة 2003/2002 الإسكندرية .
24. عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسة الإقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
25. عبد المنعم السيد علي ، نزار الدين العيسى " النقود و المصارف و الأسواق المالية " دار الحامد، الأردن، 2005،
26. عبد الغفار حنفي " إدارة المصارف " دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية مصر، 2002،
27. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص " أسواق المال و تمويل المشروعات " الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
28. عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية : أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد 2002.
29. لعشب محفوظ "سلسلة القانون الإقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997
30. محمود حمزة الزبيدي " إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الموارد و تقديم الإئتمان " مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
31. محمد ديدوار، أسامة الفولي "مبادئ الإقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2003.
32. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف "التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ،
33. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت العقاد " النقود و البنوك في العلاقات الإقتصادية الدولية " دار النهضة العربية، بيروت.
34. محمد عثمان حميد " أسواق رأس المال و بورصة الأوراق المالية و مصادر تمويل مشروعات الأعمال " ، جامعة القاهرة، 1993.

35. محمد عزت غزلان " إقتصاديات النقود و المصارف " دار النهضة ، بيروت، 2002.
36. محمد صالح الحناوي ، عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية " الدار الجامعية الإسكندرية، 1998.
37. محمد صالح الحناوي، جلال العيد " بورصة الأوراق المالية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
38. محمد لطفي فرحات " مبادئ الإقتصاد القياسي "، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2004،
39. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف " الإقتصاد الكلي " دار الحامد، عمان، 2006 .
40. نعمت الله نجيب إبراهيم " مقدمة في مبادئ الإقتصاد القياسي "، مؤسسة شهاب الجامعة ، 2002،
41. هشام جبر " إدارة المصارف "، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

## 2. الأطروحات والرسائل العلمية:

1. بـجـوـص مـجـذـوب "أثر الإصلاحات المالية على السياسة النقدية"، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، بشار، 2005-2006 ،
2. بن عبد الفتاح دحمان " السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2004.
3. بن علال بلقاسم " سياسة التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحهما "دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية ( 1980-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تحت إشراف أ.د. بن بوزيان محمد، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2013- 2014.
4. فاطمة بوسالم "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية- حالة الجزائر" ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2011 تحت إشراف الدكتور يحيوش حسين.
5. عبد الحكيم سعيح " الناتج الوطني و النمو الإقتصادي "دراسة إقتصاد قياسية للنمو، حالة الجزائر ( 1974-1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف لعلالي علاوة ، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2000 - 2001 .
6. غربي صلاح الدين - سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس - مذكرة لنيل شهادة الماجستير -جامعة أبوبكر بلقايد-2006/2007.
7. ساعد إبتسام " تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الإقتصاد " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف د.رحماني موسى، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، 2008 - 2009 .



8. ساهل سيدي محمد " آفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2004،
9. شكوري سيدي محمد " التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تحت إشراف د.بن بوزيان محمد، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2005 - 2006.

### 3.المقالات ،المجلات والتقارير

1. البنك العالمي " تقرير عن التنمية في العالم " مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر ، 1989 ،
2. بلعزوز بن علي ، د.عتوش عاشور " واقع المنظومة الجزائرية و نهج الإصلاح "، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية واقع وتحديات الجزائر، 2004
3. بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- من الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية بشار.
4. بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية -واقع وتحديات ، المنعقد يومي 14 . 15 ديسمبر 2004 ، جامعة الشلف.
5. تشاور فاروق " أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الإقتصاد"، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية، الجزائر، 2004 ، محمد صفوت قابل " إتفاقية تحرير الخدمات المالية "، المال و الصناعة، البنك الصناعي، الكويت، عدد 20، 2002،.
6. حسن علي مهران "القطاع المالي و التنمية الإقتصادية"، [www.google.com](http://www.google.com)
7. عبد الحميد بونخاري،علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية :نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011 .
8. عبد بن عبد الله الجهني الكشي " تطور النظم المصرفية و آثارها على النمو الإقتصادي "، آفاق إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، عدد 86، 2001،
9. ماجدة أحمد شلبي "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية و معايير لجنة بازل، بحث على الموقع : [www.arab-law-nif.com](http://www.arab-law-nif.com) أضطلع عليه بتاريخ : 2007/06/09.
10. يوسفات علي ، بلمقدم مصطفى " التضخم و النمو الإقتصادي في الجزائر " مجلة السياسات الإقتصادية، العدد 2، جامعة تلمسان ديسمبر 2011.

## المراجع باللغة الأجنبية:

1. Audry Ghouchane-Verdier , " Une Analyse empirique de l'impacte de la libéralisation financière en Afrique sub- saharienne sur la période ", Revue tiers monde N° 179 Juillet-Septembre 2004,Paris
2. Banque d'Algerie " Expose de programme économique et financier soutenu par accord de confirmations avec le fond monétaire international " Avril 1994.
3. Belmokadem.M" Efféience de l'appareille productif Algérienne " 2 eme version Tlemcen , 1994 .
4. Benhalima Ammour "Le système bancaire en Algérie" ,édition dahlab , Algérie ,1996,
5. Benhalima Ammour « Monnaie et regulation monetaire » , edition ,DAHLAB. Algerie .1997
6. Edward S.Shaw(1973), «Financial deepening in economic development », Oxford University Press, New York, U.S.A.
7. Esla Assiden » Le Développement Financière entre stabilisation et Libéralisation Financière ,« Université de paris IX dauphine.www.dauphine.fr
8. Fatima Zohra Oufriha " Ajustement structurel stabilisation et politique monétaire en Algérie " Les cahiers du cread,n°46,1998.
9. Garip Tururc « Développement du secteur financière et croissance: Les cas des pays émergents méditerranées»,Revue Région et développement, université mantesquies bordeau IV, N° 10-1990,
10. Goumiri Mourad " L'offre de la monnaie en Algérie, ENAG , 1993. Henry William Spiegel (1971,1983 and 1991) « The growth of economic thought », Duke University Press, Fifth paperback of 3rd edition 2002,
11. Hocine Benissad " La réforme économique en Algérie " ,OPU , Algérie2ème édition,1991,
12. Hocine Benissad " Algérie restructuration et réforme économique (1979-1993) ",OPU , Algérie.
13. Hocine Benissad " L'ajustement structurel " ,OPU , Algérie,1999.
14. Jacques Lecaillon" La croissance économique" , Edition Cujas,Paris , 1972 .
15. Joseph A.Shumputer (1911) « The theory of economic development » ,With a new introduction by Jhon E.Elliot,Tenth printing 2004.
16. Kuznetz Simon" Modern economic growth :Findings and reflections " , The American Review, 1973 , vol 63 , n3.
17. M.Ghenaout « crises financier et faillites des banques Algériennes » , Edition GAL Algérie.2004.
18. Ministère de finance, communication sur la reforme du secteur financier en Algérie, 2005.

19. Mohamed Jaber Chebbi *Existe-t-il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents?* Université Paris Dauphine cahier n° 2005-17 .
20. Mohammed Benmansour , « perspectives pour les réformes du secteur bancaire et financier » ouvrage collectif, OPU, Algérie, 1994 .
21. Mourad Goumiri « L'offre de monnaie en Algérie » ,Edition ENAG Alger ,1993.
22. Nawal Bentahar, *les conditions préalables au succès de la libéralisation financière, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économique université d'Auvergne Clermont 1, France, 2005*
23. Pierre Lian « économique financière publique »,Thémis, Presses universitaire de France, 1ere édition, 1996,
24. R.G.Kulkarni (1966) « Deficit Financing and Economic Development », Bombay, New York, Asia Publishing House
25. Riad Benmalek " La réforme de système bancaire en Algérie " ,mémoire de maîtrise université des sciences sociales Toulouse, France 1998. [www.buits\\_toulouse.fr](http://www.buits_toulouse.fr)
26. Ronald I.Mchinnon(1993), « The order of economic liberalization : financial control in the transition to a market economy », The Johns Hopkins University Press 2715 N.North Charles Street Baltimore, Maryland 21218-4319, 2nd Edition, U.S.A).
27. Salles et Wolff" *Croissance et Développement* " , Dunod, Paris ,2000 .
28. Saoussen ben gamra, Mickaël élévenot « Libéralisation Financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle des institutions », Université Paris XIII , 2005
29. Sophie Brana , " La politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est " , L'armattan, 2001.
30. Venet Baptiste. *Libéralisation financière et développement économique: Une revue critique de la littérature. In: Revue d'économie financière, n°29, 1994. Les marchés financiers émergents .*
31. Venet Baptiste. « *Les Approches Théoriques de la Libéralisation financière* » Université PARIS IX Dauphine. Octobre 2004. eds, London : Henry S.King and Co, April 26, 1873.
32. Walter Baghot (1873) « *Lombard street :A description of the money market* », The Poplars, Wimbledon, E.Johnstone ;Hartley Withers,

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسة التحرير المالي و أثرها على النمو الإقتصادي مع دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1970 و 2014، و ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى لتحديد مدى نجاح سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف الجزائر في رفع وتيرة النمو الإقتصادي. و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم تنجح في رفع كفاءة المنظومة المالية و المصرفية الجزائرية و تحسين مستوى تعبئة المدخرات المالية، و بأن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية و النقدية خلال فترة التحرير المالي يعود بالأساس إلى عوامل أخرى. الكلمات المفتاحية : التحرير المالي في الجزائر، النمو الإقتصادي، الكبح المالي، المؤشرات المالية و النقدية.

## Résume :

*L'objectif de cette étude est d'analyser l'impact de la libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie sur la période 1970-2014 . A cet effet , la méthode de l'ACP a été utilisée pour construire un indice synthétique de libéralisation financière , en plus la méthode des moindres carrés a été appliquée afin d'estimer notre modèle.*

*Les principaux résultats obtenus montre une relation positive et significative entre la libéralisation financière et la croissance économique durant la période de l'après réforme . Cependant , ces même résultats font apparaitre que l'amélioration des indicateurs monétaires et financiers au cours de la période de libéralisation financière est due , à l'augmentation excessive des prix des hydrocarbures et des recettes d'exportations réalisées durant ces dernières années.*

**Mots-clés:** *Politiques de libéralisation financière en Algérie, croissance économique, repression financière, Les indicateurs monétaires et financiers.*

## Abstract:

*The aim of this study is to examine the impact of financial liberalization on economic growth in Algeria during the period from 1970 to 2014. The method of Principal Component Analysis is employed to construct a financial liberalization index that serves as a proxy of financial liberalization policy. The method of the least squares is used in regression analysis and estimation .*

*Our results indicate the absence of any relation between financial liberalization and economic growth during the pre-reform period , while the study finds a positive relation (but weak) between them during the reform period. Thus , these results confirm that the policy of financial liberalization pursued by Algeria has not increased the efficiency of the Algerian banking and financial system .However the improvements in Monetary and financial indicators during the period of financial liberalization could be attributed to the exceptional oil windfall.*

**Keywords:** *Financial liberalization in Algeria, Economic growth, financial repression Monetary and financial indicators.*